

للعلامة محدث العصر الألباني « رحمه الله »

سا لها له

أبوعبدالله أحمدبن إبراهيم بن أبي العينين

=

«شبهات حول الحديث الحسن، وقواعد في علم الحديث والجرح والتعديل،



بِينْمُ اللَّهُ الْجَمَا الْجَمَا الْجَيْمِ

(المقدمة)

إن الحمد لله ، نحمـده، ونستعينه ، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعـمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهـد أن لا إك إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

أما بعد ...

فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدي هدي محمد ق ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

قال الله عز وجل : ﴿ وَمَن يُشَاقِق الرَّسُولَ مِنْ بَعْد مَا تَبَيْن لُهُ الْهُدَى وَيَتَعْم خُيْرُ سَبِيلِ الْمُؤْمِينَ نُولَهِ مَا تَوَلَى وَنُصْلِه جَهَنَم وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ النساء: 100 ما، وقد احتج بهذه الآية الشافعي ـ رحمه الله ـ على حجية الإجماع ، فما أجمعت عليه الأمة فهو حق، لا ريب فيه، والله ـ عز وجل ـ لا يجمع هذه الأمة على ضلالة في أي أمر من أمور دينها ، فما قرره علماء المسلمين، وتناقلوه جيلاً بعد جيل ، من

غير إنكار من أحد من أهل العـلم منهم ، فهو من دين الله ـ عز وجل ـ حـقًا بلا ريب ، ولا يجـوز لاحـد ممن جاء بعـدهم أن يعترض على شيء من ذلك بفهمه ورأيه ، فإن فعل فهو متبع غير سبـيل المؤمنين ، ومعـرض نفسـه للوعيـد ، كما جـاء في الآية السابقة، نسأل الله السلامة والعافية .

وظل الأمر على ذلك مدة طويلة من الزمان، لا يتجرأ أحد من أهل العلم على أن يخرق جدارًا شيده مَنْ قبله، ولا أن يفتح بابًا لم يُسبق إلى فتحه ، أو أن يـرفع سترًا أرخاه مَنْ قبله ، إلى أن جاء هذا الزمـان الذي وجدنا فيـه من يهدم البناء الذي شـيده علماؤنا الذين سبـقونا ، ويريد ـ بزعمه ـ أن ينشيء مـا هو خير منه وأتقن ، المذا؟

 الأنه بناء لــم يؤسس على تقـــوى من الله ورضـــوان ؟
 وهؤلاء قد أوتوا من التـقوى والرضوان ما لم يؤته من سـبقنا من أهل العلم ؟

 أم لأن من سبقنا لم يؤت من العلم ما يكفي لتصحيح البناء وأوتيه هؤلاء ؟!!

كأن لسان حالهم يقول هذا ، ويظهر ذلك في طائضة من طلاب العلم قسموا الأمة إلى متقدمين ومتأخرين ، وادَّعــوا أن المتاخرين لم يفهموا منهج المتقدمين ، وهذا أتهام لهم بقلة العلم،

أو فهموه وعارضوه ، وهذا اتهام بقلة التقوئ ، وظل الأمر على ذلك قرونا طويلة أكثر من عشرة قرون حتى جاء هؤلاء الطلبة الاكثر علماً وتقوئ فأحيوا منهج المتقدمين ، ورموا بكلام العلماء الذين سموهم بالمتأخرين عرض الحائط ، فسمعنا منهم ردًّ الحديث الحسن لغيره، بحجة أنه ليس عند المتقدمين ، ثم تجرأ بعضهم فردً كثيراً من الحسن لذاته بحجة التفرد ، ثم تجرأ بعضهم على أحاديث في الصحيحين بنفس الحجة ، حتى قال بعضهم :

أريد أن أعمل صحيح الصحيحين ، ونحو ذلك من الأقوال التي تدل على سفه وطيش ، نسأل الله السلامة والعافية .

ومما آسفني أشد الأسف أنني وجدت رجلين ما كنت أظن أن يصدر منهما مثل هذا الكلام ، وهما بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط ، حتى رأيت لهما كتاب «تحرير تقريب التهذيب » فإذا هما قد ضمناه نحو الكلام السابق ذكره ، وحتى يكون القارئ على بينة سأنقل بعض عباراتهما في مقدمتهما ، فمن ذلك :

قالا (ص١٦)؛

اوكنا نتعجب من صنيع أهل العلم من قبلنا ، كيف أهملوا الكلام عليه (يـعني التقريب) ، ولم يتـعقبـوه بشيء ، ويغلب على ظننا أن مرد ذلك إلى سبين رئيسين :



أولهما : أن مؤلفه نال شهرة واسعة في هذا الفن ، بحيث لم يعد أحد يفكر أن يناقش أقواله أو يبحث فيها.

وثانيهما: الاكتفاء بما فيه طلبًا للدعة والراحة ، وعدم النظر في الكتب التي ألفت في هذا العلم العظيم ، والمقابلة بين ما انتهى إليه الحافظ في كتبابه هذا من أحكام على هؤلاء الرواة ، وبين ما جماء في تلك الأصول من نقول وآراء في حق هؤلاء الرواة، واستخلاص الآراء منها ، والتأكمد مما جاء فيها من أحكام».

فانظر - رحمك الله - إلى سوء الظن بالعلماء الذين سبقونا ومضوا إلى ربهم - عز وجل - حيث وصفاهم بالميل إلى الدعة والراحة ، وهذه تزكية ضمنية لنفسيهما ، حيث لم يميلا هما للدعة والراحة كما وقع من العلماء من عهد الحافظ ابن حجر أميس المؤمنين في الحديث إلى يومنا هذا، نسأل الله السلامة والعافية ، وهذا الكلام مردود عليهما ، ولين نذهب بعيدًا لكي نتبت ذلك، سنرجع قليلاً إلى الوراء إلى نحو خمسين سنة حيث نجد إمام الحديث في وقت الشيخ أحمد بن محمد شاكر - رحمه الله - وكلُّ من له أدنى معرفة بكلام الشيخ - رحمه الله - يعلم أن له مناقشات لأحكام الحافظ على الرواة ، وكثيرًا ما يختار حكمًا على بعض الرواة خلاف ما اختاره ، فهو ينتقد ، ولكن ليس كنقد هذين، وذلك لرسوخه في هذا العلم، ومعرفته بمنزلة أهله.

شم قالا بعد ذلك : « والحق المر الذي لابد لنا من أن نبديه ، وننبه إليه هو أن صنيع الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب لم يكن يتناسب مع الشهرة العريضة التي نالها ، والمنزلة العلميــة التي تبوأها، فالصحابة لا يحتاجون إلى أن يقال فيهم شيء ؛ لأنهم عدول باتفاق، والثقات المجـمع علىٰ توثيقهم هم ثقات باتفاق ، والضعفاء المجمع على تضعيفهم هم ضعفاء باتفاق ، وكذلك من هم دونهم من المتروكين والكذابين والهلكيٰ ، أما المختلف فسيهم فقد استعمل لهم تعابير غير محدودة ، فقال فيهم : صدوق يهم، أو صدوق يخطئ ، أو ما يشبه ذلك من غير دراسة عميقة لأحوالهم ، فكأنه يطالب القارئ بدراسة كل حديث من حديث هؤلاء على حدة ، ليتبين للدارس إن كان وهم فيه أو لا؟ وهو كما يظهر عمل غير دقيق في الأغلب الأعم، إذ ماذا [كذا] يحكم على حديثه استنادًا إلى هذه التعابير غير الدقيقة ؟ لأن الصدوق الذي يهم ، أو الذي يخطئ ، أو الذي عنده مناكير _ وإنما هو في حقيقة الأمر حسن الحديث في مواضع _ ضعيف الحديث في مواضع أخرى. فيعتبر حديثه ، فإن وجد له متابع تحسن حديثه ، وإذا انفرد ضعف حديثه، فهو عندئذ معلق الأمر لا يمكن الحكم على كل حديثه بمعيار واحمد ، إنما يدرس حديثه ، وعلى أساس دراسة كل حديث يتم إصدار الحكم عليه ، فضلاً عن أنه قد اضطرب في هذا الأمر اضطرابًا شديدًا ، فأطنى مثل هذه الألفاظ علىٰ ثقات لهم أوهام يسـيرة ، وأطلقهـا حينًا علىٰ ضعـفاء لهم أوهام كثيرة » . انتهىٰ .

فهذا الكلام احتوى على ما يلي:

أولا : تقرير هذين الرجلين أن التـقريب لا فائدة منه ، وإن كان ثُمَّ فهي ضئيلة لا تذكر ، ويبدو ذلك من تقسيمهما للتراجم إلى : "صحابة " ، وهؤلاء لا حاجة للكلام فيهم ، وهذا القول ليس صحيحًا، فإن إثبات الصحبة قد يختلف فيه ، وهذا يدل على عجلة نقدهما ، ثم قالا : « وثقات مجمع على توثيقهم هم ثقات باتفاق ». وهؤلاء أيضا يقسمون إلى مراتب ، وكل ذلك باجتهاد ، فليس الثقات في مرتبة واحدة، ومعرفة مراتب الثقات مهم جـدًا ، يعلم ذلك المتذوق لهـذا العلم الشريف، لا الذي يدخل فيه ويخرج منه كما يمرق الـسهم من الرمية ، وأهمية ذلك عند الترجيح بين الروايات المختلفة . ثم قالا : « والضعفاء المجمع على تضعيفهم هم ضعفاء باتفاق». فنقول: أليس الضعف مراتب ، ثم تكلما على المختلف فيسهم بالكلام السابق الذي حاصله أن كلام الحافظ عليهم قليل الجدوي ، فألفاظه فيهم غير دقيقة فضلاً عن اضطرابه فيهم اضطرابًا شديدًا ، فأين الفائدة من التقريب ؟! فالحاصل عند هذين الرجلين ومن على شاكلتهما أن العلماء حين أجلوا هذا الكتاب واعتمدوه لم يكونوا على وعي وفهم طوال هذه القرون ، حـتى جـاء هذان الرجلان ليـبصـرا العلماء وطلاب العلم بما كانوا في عمي منه ، والله المستعان .

وهذان الرجلان ومن نحا نحوهما يريدون أن يقضوا على جهود العلماء طوال هذه الأزمنة الطويلة خلال أكثر من ألف سنة، ويبدؤوا في نقــد الرجال والأحاديث بالــنظر إلى المتون التي رووها وعرضها على رواية الثقات المتقنين تمامًا كما يفعل يحيي القطان ، وابن حنبل ، وابن معين، ونظراؤهم ، لا كـما فـعل الحاكم فمن بعده من العلماء إلى يومنا هذا الذين ركنوا إلى التقليد حتى جاء هذان المجددان ، ليجددا للأمة علم الحديث الذي اندرس طوال هذه القرون الطويلة ، وتأمل هذا المعنى حيث يقولان : « المرحلة التي سادت بين أوساط المشتغلين بهذا العلم علىٰ قلتهم في العصور المتأخرة وإلىٰ يوم الناس هذا ، وهي التي تعتمـد أقوال المتأخرين في نقد الرجال، ولا سـيما الأحكام التي صاغهـا الحافظ ابن حـجر في الـتقـريب حيث صـار دستــورًا للمشتغلين في هذا العلم، فيحكمون على أسانيد الأحاديث استنادًا إليه، ولا يرجعون في الأغلب الأعم إلى أقوال المتقدمين، ولم يكتفوا بذلك ، بل راحوا يعتمدون تصحيح أو تضعيف المتأخرين للأحاديث مـثل الحاكم ، والمنذري ، وابـن الصلاح، والنووي ، والذهبي ، وابن كشير ، والعراقي ، وابن حجر، وغيرهم ، مع أن هؤلاء لم ينهجوا منهج المتقدمين في معرفة حال الراوي من خلال مروياته ، وإنما اعتمـدوا أقوال المتقدمين في نقد

الرجال مع تساهل ـ غير قليل ـ عند بعضهم مثل الحاكم وغيره». انتهه.

سبحان الله ! إذا كان غير المتخصص من أهل العلم في الحديث لا يعتمد في الأحكام على ابن المحالم في المسلاح ، والنووي، والذهبي ، وابن كثير ، والعراقي ، وابن حجر ، أيعتمد في ذلك قول بشار عواد وشعيب الارناؤوط ؟ فإنا لله وإنا إليه راجعون .

وهنا لابد من وقيفة ، وهي أن نقد هذين الرجبلين لكتاب التقريب للحافظ ابن حجر _ رحمه الله _ ليس خاصًا بهذا الكتاب أو بهذا الإصام، ولكنه موقف لهما تجاه علماء الامة من عمصر الحاكم إلى يومنا هذا .

وقالا قبل ذلك في بيان منهجهما نجاه الرواة :

اوهذه المرحلة هي المرحلة الأكثر أهمية في تاريخ الجرح والتعديل، وهي التي ينبغي أن تتبع اليوم ، لاسيما في المختلف فيهم، إذ يتعين جمع حديثهم ، ودراسته من عدة أوجه :

أوثها : أن ينظر في الراوي إن كان له متابع على روايته ممن هو بدرجته أو أكثر إتقانًا منه .

والثاني: أن يعرض حديثه على المتون الصحيحة التي هي بمنزلة قواعـد كلية، وهي القرآن الكريم ومـا ثبت من الحديث، فإن وافقها اعتبرت شواهد يتقوى بها، أما الشواهد الضعيفة فلا عبرة بها .

المرحلة الثالثة : الجمع بين أقوال المتقدمين في الرواة ، وبين جمع حديث الراوي وسبره وإصدار الحكم عليه » . ا هـ

هذه طريقة القوم في الحكم على الرواة ، ويظهر منها أنهم يريدون إلغاء المرحلة التي بيننا وبين من قبل الحاكم ، ثم يؤسسوا هم قواعد حديثية وأحكامًا على الرواة مبنية على هذه القواعد .

هل غابت هذه القواعد عن هؤلاء العلماء كل هذه الدهور؟ فإن كانت هذه الـقواعد حقًا فـقد اجتمعت الأمـة على ضلالة ، وإن كانت باطلة فكفى الله المؤمنين شرها .

ونحن نقول: ما فيها من حق فقد اعتبزه العلماء، ولم يفُتهم ذلك، إن فات واحدًا أو أكثر فلن يغيب عن الجميع.

ثم قولهما : « بعـرض حديث الراوي على القرآن حتى ينظر وافقه أم حالفه ؟» .

فنقول لهذين الرجلين: من سبقكما بهذا القول ، ويفهم من للقرآن ؟ أيفهم بشار عواد وشعيب الأرناؤوط ؟

أم بفهم الغزالي السقا الذي رد كثيراً من الأحاديث الصحيحة بهذه الحجة الواهية ؟



اتقيا الله في دين الله _ عـز وجل _ فقد فتحتـما الباب على مـصـراعيـه لكل طاعن فـي السنة ، وإني أرجـو من أهل العلم الغيـورين على السنة أن يكون لهم موقف مـن هذا الكلام ، فإن رجلاً منحرفًا عندنا يقـول : إن موقفه من الحديث ، أنه _ عنده _ علم، ثلاث أحوال :

الأول : أن يوافق القرآن، فهذا مأخوذ به عنده .

والثانى : أن يخالف القرآن ، فهذا مردود عنده .

والشالث : ألا يوجد في القرآن ما يخـالفه ولا ما يوافقه ، فيتوقف فيه .

وموافقة القرآن أو مخالفته حسب فهمه المنحرف ، فحكمً عقله في سنة رسول الله ﷺ ، وكنت أجادله وأقول له من سبقك بهذا القول ؟ فكان يسكت .

فلما خرج هذا الكتاب المسمئ بتـحرير التقـريب فرح به، وأرسل إليّ يدلّني على هذا الموضع ، نسأل الله العصمة .

وقد وضعا تقسيماً للرواة في ثقات ابن حبان لا نعلم أحداً سبقهما إليه وهو :

١ ـ ما ذكره ابن حبان في كتابه الثقات ، وتفرد بالرواية عنه
 واحد. سواء أكان ثقة أم غير ثقة ، ولم يذكر لفظًا يفهم منه
 توثيقه، ولم يوثقه غيره ، فهو يعد مجهول العين .

٢ ـ إذا ذكره ابن حبان في الثقات ، وروئ عنه اثنان فهو
 مجهول الحال .

 ٣ ـ إذا ذكره ابن حبان وحده في الشقات وروئ عنه ثلاثة فهو مقبول في المتابعات والشواهد .

إذا ذكره ابن حبان وحده في الثقات ، وروى عنه أربعة
 فأكثر فهو صدوق حسن الحديث . . . إلى آخره .

فنقول لهما:

من سبقكما بهذه التقسيمات الثانية والثالثة والرابعة؟

والى أي شيء استندنها لهذا الأمر؟

وقد قالا هذا بعد أن ذكرا حكمهما على الحافظ حيث قالا: وهذا الموقف المضطرب من توثيق ابن حبان والعجلي وابن سعد وأضرابهم ، والذي يمكن تقديم عشرات الأمثلة عليه، لا يمكن إحالته على سبب من الأسباب سوئ الابتعاد عن المنهج ، وخلو الكتاب منه .

ومما يدل على تحامل هذين الرجلين على الحافظ ابن حــجـر قولهما (ص ٢٥):

« ومن ذلك تضعيف بعض السرواة لدخولهم في عـمل السلطان، وهو أمـر غـريب لا علاقـة له ألبــتة بحـفظ الراوي، وإتقانه، وضـبطه، وتحريه، وورعه، ودينه، فـانظر قول ابن

حجر في ترجمة حميد بن هلال العدوي ، وهو أحد العلماء الثقات المتفق عليهم : «توقف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان » ، ف ما الفائدة المرجوة من ذكر هذه العبارة في هذا الكتاب المختصر المعتصر ؟».

هاقتول : الفائدة واضحة للمنصف لا لغيره، فابن سيرين مع جلالة قدره إذا توقف في راو ، فإن ذلك يقضي عليه وعلى روايته ، فذكر ذلك ابن حجر ليبين أن توقف ابن سيرين لشيء لا يؤثر على روايته وعدالته، لذلك وصفه قبلها بقوله : ثقة عالم ، ولم يضعفه كما زعما.

وقالا (ص٤٠):

« ومن ذلك أيضاً وصف عدد من التابعين الذي لم يدركوا أحداً من الصحابة، وأرسلوا أحاديثهم بالتدليس ، مثل سليمان ابن مهران الأعمش ، وحبيب بن أبي ثابت ، ويحيي بن أبي كثير ، والحسن البصري ، وأبو [كذا] إسحاق السبيعي ونحوهم.

فهؤلاء وأسالهم إذا رووا عن الصحابة ، لم يقبل حديثهم إلا إذا صرحوا بالسماع منهم ، أما إذا رووا عن التابعين ، ولم يصرحوا بالسماع، فيقبل حديثهم ». اه. . فمن أين لهذين هذا التفريق ؟!

هذان ألغيا علماء الأمة طوال أكثر من ألف عام لنقبل منهما كل ما يقررانه هكذا مسلّمًا !!!.

وعلى سبيل المثال نجـد حبيب بن أبي ثابت يروي عن عروة ابن الزبير وهو من التابعين ، وقد نص أكثر أهل العلم على عدم سماعه منه، وغير ذلك كثير لمن تتبعه، أبمثل هذه العجلة والجرأة تُقرر قواعد، وتهدم أخرى ؟!!!

ورقىص :

أن هذه المقدمة من هذين الرجلين احتوت على إساءة بالغة وسوء ظن بأهـل العلم ، وعلى وجه الخـصوص الحـافـظ ابن حـجـر، فانظر إلى (ص٤١) حـيث يتهمانه بعـدم إدراك أشياء واضحة لا تخفي على طالب علم .

ومن ذلك أيضًا (ص٤٣) حين يتكلمان عن أبي حاتم :
«عرفنا بالاستقراء أنه يطلق لفظة « صدوق » على شيوخه الثقات
الذين ارتضاهم وروي عنهم ، ويريد بها « ثقة » وإنما استعمل
هذه اللفظة كما يبدو تواضعًا ، ولم ينتبه الحافظ ابن حجر إلى
هذه المسألة ، ولا أحد ممن جاء بعده » ا هـ .

سبحان الله ! ما هذه الجرأة ؟ وما هذا العُجْب ؟! وهذا الاستقـراء الذي وصل إليه هذان الرجلان، ولم يصل إليه كبار الحفاظ من عهد ابن حجر إلى يومنا هذا، أوصلهما إلى هذه النتيجة التي لم يسبقا إليها ، وغفل عنها أهل العلم طوال هذه القرون ، ولماذا ابن حجر بالذات ، ومن بعده ؟ فإننا لا نعلم أحداً ممن قبل ابن حجر وصل إليها وأظن أنهما كذلك ، وإلا لينا ذلك .

ثم أقـول لهذين الرجلين ألا قـرأتما كلام ابن أبي حـاتم في درجات الرواة ليبين لكما ما هـو المقصود من كلمة « صدوق » ، وهل يعني بها درجة ثقة أم أنها منزلة دونها ؟

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٣٧) :

الووجدت الالفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى ، وإذا قبل للواحد: إنه ثقة أو متقن ثبت ، فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قبل له : إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية » . ا هـ

فهل يقول أحد إن ما وصل إليه باستقرائه أدق في فهم مراد أبي حاتم من نص ابنه ؟

أقول : لعل هناك من يدعي ذلك !!!

وأقول أيضًا :هل بهذا الاستقراء القاصر نردُّ كلام أئمتنا ؟.

وقد قسما عباراتهما في الكتاب (ص ٤٨) وقالا في غضون ذلك: « ومن قلنا فيه : ضعيف يعتبر به أو مقبول ونحوها مما بيناه
 قبل قليل فحديثه ضعيف عند النفرد ، حسن لغيره عند المتابعة .

ومن قلنا فيه : ضعيف ، فحديثه ضعيف ، لايصلح للمتابعات ولا للشواهد ». ا هـ

فنقول :: من سبقكما بهذا التقسيم ؟ .

فالمعروف عند العلماء الذائع الشائع بينهم: تقسيم الحديث الضعيف إلى ضعيف ضعفه قريب، وإلى ضعيف شديد الضعف، أو ضعيف جداً، وأما إذا أطلق المحدث الضعف على راو فهو في الغالب يحمل على الضعف غير الشديد، فلماذا المخالفة ؟.

ونقف عند هذا الحـد في الكلام على المقـدمة، وإن كــانت تحتاج لبسط، لكن المقام لا يحتمل البسط، والله المستعان .

وقد بحثت في أمر عشرة من الرواة الذين انتقداهم على الحافظ على التوالي من حرف الجيم فكان على ما يلى :

١ - جابان روي عنه سالم بن أبي الجعد، وقيل سالم عن نبيط عنه، وقال البخاري : إن رواية سالم عنه لا تصح، وقال أبو حاتم : شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وأخرج حديثه في صحيحه .

قال الذهبي: لا يدري من هو ؟



فقالا : مجهول .

فأقول: جابان من التابعين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، والذي ظهر لي من مسلك الحافظ أن من كان من التابعين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، فإنه يقول فيه : مقبول ، وإن انفرد عنه راو واحد، وأيضًا الذي يظهر من أمر الحافظ أنه يلاحظ من أخرج لذلك الراوي أهو من الذين ينتقون كالنسائي أم ممن ليس كذلك كابن ماجه ، وهذا الراوي أخرج له النسائي ، وأيضًا قول أبي حاتم : شيخ هو إلى التزكية أقرب منه للجهالة ، ولهذا قال بن أبي حاتم في مراتب الجرح والتعديل (٢/ ٣٧) : " وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قبل : صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار».

قلت : فجعل مرتبة شميخ فوق صالح الحديث ، ومن قيل فيه ذلك ألا يستحق أن يقال فيه : مقبول .

فإن قيل : فالذهبي قال : لا يدري من هو ؟

قلت :: لا يحتج على ابن حجر بالذهبي فإنه نظيره إن لم يكن متقدمًا عليه، فأي انتقاد على الحافظ في هذا ؟

٢ ـ جابر بن صبح وثقه ابن معين والنسائي ، وقال الأزدي: لا يقوم بحديثه حجة .

قال الحافظ: صدوق.

فقالا : « بل ثقة '، ولم يتكلم فيه سوئ الأزدي ، وهو ممن لا يعبأ بكلامه إذا تفرد » .

أقول : من سبقكما بهذه المقولة؟ صحيح أن الأردي متكلم فيه، لكن هل يهدر كلامه بالكلية، ولم ينص الذهبي على أنه ثقة في الكاشف ، وفي الميزان حكي الحلاف ، ولم يقل شيئًا ، ولو كان كلام الأردي مهدرًا لنبًه عليه كما هي عادته .

وعلىٰ أي حال فـإن هذا الحكم من الحافظ اجتهـاد معارض باجتهاد هذين الرجلين ، فلينظر امرؤ بأي الاجتهادين يأخذ ؟

٣ ـ أبو الوازع جابر بن عمرو وثقة أحمد بن حنبل ، وابن معين في رواية عنه، وفي أخرئ : ليس بـشيء ، وقــال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وذكره ابن حــبان في الثقات ، وقال النسائي: منكر الحديث.

وقال الذهبي في الكاشف : ثقة . **وقال ابن حجر:** "صدوق يهم"، فقالا : " ضعيف يعتبر به " .

أقسول : مثل هؤلاء المختلف فيهم الجمع بين أقوال أهل العلم أمر اجتهادي ، وقد رأيت قبول الذهبي ، وحكمه عليه بالشقة ، وتوسط الحافظ ، فقال فيه : "صدوق يهم"، وهذه اللفظة في الغالب يحسن الحافظ حديث أصحابها، وإن كان نص في المقدمة على خلاف ذلك، والله أعلم ، والنسائي معروف

بالتشدد.

وقد عارض اجتهاده اجتهاد هذين، فكان ماذا؟

٤ ـ جابر بن يزيد بن الأسود: روي عن أبيه ، وعنه يعلي ابن عطاء ، وقسال ابن المديني : لم يسرو عنه غيسره ، وقسال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الشقات ، وخرج له في صحيحه ، وكذا ابن خزيمة.

قال الحافظ : صدوق .

ولم يطلق الذهبي القول بتوثيقه ، فقال في الكاشف : وثقه النسائي .

وليس لجابر بن يزيد بـن الأسود في الكتب الستـة، ومسد أحمد إلا حديث واحد في الصلاة، بل لم أقف له إلا على هذا الحديث الواحد.

وقال البيهقي في المعرفة (٣/ ٢١٤):

قال الشافعي في «القديم»: «هذا إسناد مجهول » .

فقال البيهقي: « إنما قال هذا لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ، ولا لجابر بن يزيد غير يعلي بن عطاء ، ويعلي بن عطاء لم يحتج به بعض الحفاظ ، وكان يحيى بن معين وجماعة من الأئمة يوثقونه ». ا هـ فأقول: أبعد عرض حال هذا الراوي ، وقلة حديثه ، مع ما عرف عن النسائي من كونه يوثق الراوي إذا وجد له ولو حديثًا واحدًا مستقيمًا ، كما قال المعلمي في « التنكيل » (١/ ٦٩) بعد ذكر منذهب ابن حبان في التوثيق : « والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء . وكذلك ابن سعد ، وابن معين ، والنسائي ، وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة ، بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد ، وإن لم يرو عنه إلا واحد ، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد ، إلى أن قال : ومن الأثمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة ، وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذلك الراوي »

أقسول: أبعد هذا العرض لحال الراوي يقبول أحد إن انتقاد هذين الرجلين على الحافظ ابن حجر جمعل درجة الراوي "صدوق" يسلم لهما، وأين الاستقراء الذي ادعيا أنهما به سيلحقان بمنهج المتقدمين، وبه يقضيان على جهود علمائنا في الحديث طيلة أكثر من ألف عام، والله المستعان.

جابر أو جويبر العبدي روي عنه أبو نضرة ، وقال ابن
 سعد: كان قليل الحديث . وقال الذهبي : لا يعرف .

قال الحافظ : مقبول من الثالثة .



فقالا: ﴿ بل ضعيف ، ضعفه يحيى بن معين ، وتفرد أبونضرة بالرواية عنه، وما وثقه سوئ ابن حبان ؛ لذلك قال الذهبي في الميزان: لا يعرف » .

أقول: ما أدري من أين لهما هذا النقل بالتضعيف عن ابن معين ، فإني لم أقف عليه بعد بحث عنه، وعلى أي حال فالحافظ ابن حجر لم يذكره في التهذيب، وكما ذكرنا عنه سابقًا في القول في التابعين يكون هذا الحكم على هذا الراوي جاريًا على قاعدته ، ولا يعترض عليه بقول الذهبي؛ لأن كلاً منهما من أهل الاجتهاد ، فلا يحتج بأحدهما على الآخر ، وطالب العلم المستفيد يختار لنفسه ما يراه أقرب للصواب دون تشكيك في المستفيد يختار لنفسه ما يراه أقرب للصواب دون تشكيك في

٦ _جامع بن بكار بن بلال روي عنه ثلاثة ، ولم يذكر الحافظ أحـداً وثقه ، وذكر أن أبا زرعـة الدمشـقي ذكره في أهل الفتوئ .

فقال الحافظ: صدوق فقيه .

فقالا: «مستور» .

هـاقــول:: الذي يظهـر لي أن الأقرب للصواب فـي هذا ما قالاه ، والله أعليم .

٧ _جــامع بن مطر الحبطي روي عــنه ابن مهــدي والقطان

وغيـرهما ، وقال أبو داود وابن مـعين : ثقة ، وقال أحمـد :ما أرئ بأسا ، وقـال أبو حاتم : لا بأس به ، وذكره ابن حـبان في الثقات .

قال الحافظ: صدوق ، وقال الذهبي في الكاشف : ثقة.

قالت :: الخلاف في هذا قريب ، ولعل الأظهر ما قاله

فسلست :: الحلاف في هذا فسريب ، وتعل الأظهر من قاله الذهبي.

. ٨ ـ جبر بن عبيدة عنه نسيار أبو الحكم ، وذكره ابن حبان في الثقات .

قال الذهبي : لا يعرف من ذا ، والخبر منكر .

وقال الحافظ: مقبول.

فقالا: (ثقة) .

فقالا: «مجهول» .

والظاهر مــا قــاله الذهبي لوصــفه حــديثــه بالنكارة ، والله أعلم.

9 ـ جبر بن نوف وعنه جماعة ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال النسائي : صالح ، وقال ابن سعد : كان قليل الحديث ، وقال أبو حاتم : أحب إلي من شهر بن حوشب ، وبشر بن حرب ، وأبي هارون ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وذكر عن

النسائي قوله: ليس بالقوي ، وقال الذهبي : ثقة .

فقال الحافظ : صدوق يهم .

فقالا : بل ثقة ، ولم نجد ذلك في ضعفاء النسائي ولا في غيره ، بل لم يذكر في كتب الضعفاء أصلا، وإنما نقله ابن حجر عن مغلطاي ، وهو غير دقيق في بعض نقوله» .

أقدول: كأن الحافظ اعتمد في وصفه بقوله: (يهم » على ما نقل عن النسائي ، فإن كان الأمر على ما قالاه ، فالأقرب حذفها، والله أعلم .

ا-جبريل بن أحمر روي عنه شريك ، والمحاربي ، وعباد ابن العوام ، وموسئ بن محمد الأنصاري .

قــال ابن معين : ثــقة، وقــال أبو زرعــة : شيخ ، وقــال النسائي: ليس بالقوي ، وذكره ابن حــبان في الثقات ، وقال ابن حزم : لا تقوم به حجة .

وحكي الذهبي الخلاف ، ولم يقل شيئًا .

وقال الحافظ : صدوق يهم .

فقالا : "قــوله : "يهم" لم نجد له فيه سلــفًا ، ثم قالا : "فهو حسن الحديث إلا إذا خولف فيضعف" .

فأقول : ماذا يعنى قول النسائي : « ليس بالقوي »؟

أليس هذا تسليسينًا له؟ ومسن أين أتاه هذل اللين؟ أمن قِسبَل العدالة أم الضبط؟

لا شك أن ذلك من قبل ضبطه ، فهذا يعني أنه يقع في حديثه الخطأ والوهم ، لكن ليس كثيرًا ، فقد جمع الحافظ بين توثيق ابن معين وتليين النسائي بهذا القول ، فبتأمل أقوال أهل العلم نجد أن قول الحافظ هو الجامع بين تلك الأقوال كلها .

ثم إنه قد مضئ أن مسلك الحافظ العملي في هذه اللفظة (صدوق يهم) (أو يخطئ) أنه يحسن حديث صاحبها ، وإن كان نص على خلاف ذلك في المقدمة .

فبالنظر إلى ما سلف من الكلام على هؤلاء الرواة العشرة اللذين درسنا أمرهم على التوالي نجد أن الاغلب فيما انتقداه أن اللفين درسنا أمرهم على التوالي نجد أن الاغلب فيما انتقداه أن مرجوحاً ، ولكن ما نسبة ذلك إلى ما في التقريب من تراجم حتى يصدر منهما هذا التشكيك ؟ ثم أسأل هذين الرجلين ومن على شاكلته ما اجتهاد الحافظ ابن حجر، بماذا يأخذ الناس ؟ اتريدون أن تشككوا في أئمة الحديث

 ⁽١) تكلمت في كتابي «القول الحسن في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن" عسن رجل تكلم بنحو كبلام هذين الرجلين، وبينا وهن كبلامه، والحمد لله رب العالمين.

لتحلُّوا مكانهم؟ هيهات هيهات !!

وكما قلت سابقا: إن أصحاب هذه المقالات المنحرفة قد كثروا هدانا الله وإياهم ، ولما رأيت ذلك عزمت على الرحلة إلى علامة العصر، ومحدِّث الوقت ، الإمام محمـ ناصر الدين الألباني _ رحمه الله ـ ولله الحمد، فقد يسّم لنا هذه الرحلة ، وكان ذلك في شهر شوال سنة سبع عشرة وأربعمائة وألف من الهجرة ، ويسر الله عز وجل لـنا سبع لقاءات مع شيخنـا ، وكانت لقاءات مباركة، عرضت على الشيخ غالب هذه الشبهات التي ينشرها بعض المشتغلين بعلم الحديث ممن لم ترسخ أقدامهم في هذا العلم الشريف ، واغتروا بما أوتوه من علم ، فـأرادوا أن يهدموا الجبال الرواسي ، وذلك بالتشكيك في علماء الأمة ، والقواعد الثابتة ، والله غـالب على أمـره ، ولكن أكثـر الناس لا يعلمـون ، والله سبحانه ناصر دينه بإبقاء علماء في كل وقت يـقومون في الناس بالحق ، ويدافعون عن حوزة الدين، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين .

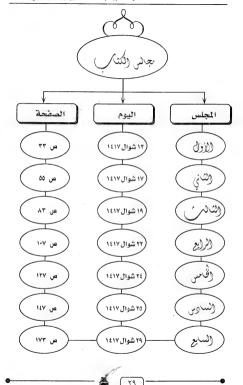
وكما وعد الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، لا يضرهم من خـالفـهم ، ولايضرهم من خذلهم ، حتى تقوم الساعة » .

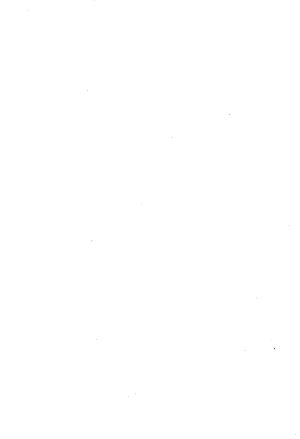
فعلىٰ رأس هؤلاء شيخنا الألباني _ رحمه الله _ فعندما

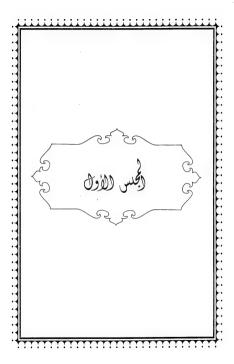
عرضت عليه شبهات هؤلاء المذبذبين جلاها جلاء لا يدع بعده خفاء ، وكشف جميع هذه الشبهات بعقل راجح وعلم راسخ ، وقد ضمنها خلاصة ما حصله طوال هذه المدة الطويلة مع سنة رسول الله ﷺ ، فخرجت هذه اللقاءات في سبعة أشرطة من سمعها وتدبرها علم قدر هذا الرجل، وفي غالب ظني أن الشيخ - رحمه الله - لم تكن له لقاءات علمية بهذا الاتساع بعد هذه اللقاءات؛ لأنه بعد زيارتي له بشهور مُرض، فلم يعاف من مرضه حتمىٰ توفاه الله ، ولكن شـيئًا شـان هذه الأشرطة ، وهـو سوء التسجيل، ففي مواضع كشيرة لا يكاد الكلام يفهم بسبب الضوضاء ،وقد عـرض علىّ الأخ ناصر رواش نشر هذه الأشرطة بعد أن أراجعها؛ لأنه لم يبق أحــد يستطيع أن يحرر مــادتها إلا أنا، فأعجبني هذا العمل خشية ضياع المادة العلمية التي في هذه الأشرطة مع حاجـة الناس إليها ، والله أسأل أن يوفـق الجميع لما يحب ويرضي .

> وكتبه أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين









تم تسجيل هذا المجلس في يوم الخميس الثالث عشر من شوال، سنة سبع عشرة وأربعمائة وألف للهجرة ١٣ شوال ١٤١٧.

قال أبو عبد الله: إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إليه إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وعلى آله وصحبه.

وبعد ...

فإننا نحمد الله ـ عز وجل ـ أن يســر لنا لقاء شيخنا ووالدنا الإمام محمد ناصر الدين الالباني حفظه الله ١٠٠.

ثم أولاً نبشركم أن الدعوة في مصر طبية رغم ما فيها من فتن وتضييق ، فالحمد لله العدد يتزايد ، ويفضل الله ـ عز وجل - ثم بجهود مشايخنا وعلمهم ، فإن المنهج السائد هو المنهج السلفي، ونوضح لكم أن الدعاة على ثلاثة أقسام :

الأول : قوم اشتغلوا بالحديث ، واجتـهدوا فيه على فترات

⁽١) وهنا يقول - (الشيخ الالباني) -: إياك والمبالغة. (فقلت) : ما في مبالغة إن شاء الله ، فقال الشيخ : اتتم معشر المصرين كل من كان طالب علم صيرتموه إمامًا، أنا طالب علم ، ولست إمامًا ، نحن طلاب علم كلنا ، بارك الله فيك وحفظك الله .

تطول وتقصـر أكثرها نحـو خمسـة عشر عـامًا وأقل من ذلك ، وفيهم من اجتهد وحصل ، وأكــثرهم يعمل بالتحقيق أو بتدريس المصطلح ونحو ذلك.

الثاني : صنف آخر جمعوا بين الحديث والفقه ، فلهم معوفة بالحديث والتحقيق وجمع الطرق والحكم على الأحاديث ، ومع ذلك يدرسون إخوانهم في كتب الفقه ، فأحيانًا يحكمون على الحديث بأنفسهم ، وأحيانًا يضيق عليهم الوقت فيأخذون بتصحيح أهل العلم مثل ابن حجر وبعض علمائنا المعاصرين كفضيلتكم .

الصنف الثالث ؛ تخصصوا في معرفة الأحكام بأدلتها من الكتاب والسنة فحفظوا الأحاديث ، واختلاف أهل العلم ، ودليل كل فريق من أهل العلم ، ورجحوا واستفادوا في هذا الجانب ، لكنهم ليسوا متخصصين في الحديث ، فهم يعتمدون على تصحيح أهل العلم كالحافظ ابن حجر ونحوه، ومن المعاصرين بالأخص شيخنا محمد ناصر الدين الألباني _ حفظه الله _ والأمر يسير على ذلك إلى هذه السنوات القريبة ، إلى أن صار فريق من الصنف الأول اضطربت القواعد الحديثية عندهم ، فأصبحوا يشككون في هذه القواعد الحديثية الثابتة عند أهل العلم، ومنها بالأخص : «العديث العسم» وكذلك: «مسألة السماع» _ أعنى

نرط مسلم في السماع _ ونحو ذلك ، ونحن نظن أنه قد
 بلغكم شيء من ذلك ، وهؤلاء قـد بنوا عـلي هذه الأصـول _
 يعني: أصبـحوا يضعفون كثيرًا من الأحـاديث _ فشككوا طلاب
 العلم الذين يحضوون للقسمين الآخرين.

فاضطربت الأحوال بسبب هذا الأمر ، حتى إنهم أنفسهم أصبحوا يهدمون عملهم السابق ، وبعضهم قد قطع نحواً من خمسة عشر عاماً على الطريق المعهودة لأهل الحديث المعروفة ، ثم هو الآن يقول : إنه يغسل يده من عمله خلال الخمسة عشر عاماً (1).

ولهذا فقد اجتهدت في جمع ما عندهم من الشبه في هذا الأمر ، ومراعاة لوقتكم نعرض المهم منها ، وجزاكم الله خيرًا ، ونحن نعلم الشغل الذي أنتم فيه، وما أنتم فيه من مسئوليات ، وما عليكم من أحمال عظيمة، نسأل الله أن يحفظكم ، وأن يبارك لكم في عملكم ، ونسأل الله _ عز وجل _ أن يوفقنا وإياكم لما يحب ويرضى .

قال الشيخ الألباني ؛ نسأل الله _ عـز وجل _ أن يوفقنا إلى الإجابة عـما تطرحـون من أسئلة ومـن إشكالات حول القـواعد العلمية الحـديثية ، وأن يوفقني في ذلك لاخـتيار الصواب فـيما اختلف فه الناس .

⁽١) فقال الشيخ الألباني : الله أكبر.

س١ : ما هو الراجح في أول من استعمل الحديث الحسن بالمعنى
 الاصطلاحي ؟

ج ١ :: قال الشيخ ::

الذي نعتقده أن مثل هذا السؤال لا يترتب من ورائه كبير فائدة، وذلك لأن الأمر أمر تاريخي ، والأمور التاريخية من الصعوبة بمكان إثباتها .

ثانيًا : حسبنا أن نعلم فيما يتعلق بهذا السؤال أن هناك أئمة معروفين عند علماء المسلمين كافة بعلمهم وتخصصهم وإمامتهم في علم الحديث ، فيكفينا أن نعرف أن بعض هؤلاء هم الذين عرفناهم أول من استعمل هذا الاسم أو هذا القسم من أقسام الحديث ، فإذا عرفنا أن زيداً من الناس مثلًا صحح حديثًا ما ، أو ضعف حديثًا، ولم نعلم غير ذلك ، فهذا لا يعنى أن هذا أو ذاك هو أول من صحح ذاك الحديث أو ضعف ؛ لأنه يمكن أن يكون الأمر كما يقال: (في الزوايا خبايا) » ولعله مر بك قصة الإمام الزهري أنه حضر مجلس حديث لأحد علماء الحديث وهو يحدث على طريقة المحدثين القدامي بالأسانيد التي وردت إليه تلك الأحاديث ، فالإمام الزهرى _ كما تعلم _ هو من كبار أئمة الحديث في عصر التابعين، وإن كان من صغارهم سنًا ، فهو من كبارهم علمًا .

فأخذ يحدث ذلك الشيخ بأحاديث يستغربها الإمام الزهري، ولم يسعه في النهاية إلا أن يصارح ذلك الشيخ بأنه استغرب بعض الأحاديث التي سمعها ، فقال له ذلك المحدث العالم الكيس الفطن الفقيه : يا غلام هل أحطت بالسنة ، أو بالحديث كله ؟ قال له : لا .

قال : ثلاثة أرباعه ؟

قال : لا .

قال : النصف ؟ قال : ربما .

قال : اجعل هذا الذي سمعته من النصف الآخر .

واستشهادي بهذه القصة واضح جداً لما نحن فيه ، مع لفت النظر إلى جوابي الأول (لا قيمة لمشل هذا السؤال) ؛ لأننا لو فرضنا أن أول من استعمل اسم الحديث الحسن هو الإمام الفلاني، ولكن العلماء الذين جاؤوا من بعده أهدروه ، فلم يعتنوا به ، فيما قيمة معرفتنا بهذا الأول ، والعكس بالعكس تماماً، فلو لم نعرف من أول من استعمله ، لكن عرفنا أن الإمام سننه، إلى آخره ، عرفنا هذه الحقيقة ، ثم جري علماء الحديث على هذا المنهج وعلى هذه السنن دونما أي إنكار ، هذا هو المهم على هذا المنهج وعلى هذه السن وثما أي إنكار ، هذا هو المهم في الموضوع . أما من هو أول ؟ فما يسرتب لو عرفناه؟ ما يترتب

على معـرفتنا هذه شيء يذكر ، كمـا قلت في أول الجواب ، هنا لا بد لى من أن ألفت النظر إلى دليل نستعمله كثيراً في المسائل الفقهية ، وهذا الدليل له دخل فيما نحن بصدده إذا جمري المسلمون على طريقة ، طبعًا أعنى بالمسلمين هنا العلماء ، ولا أعنى منهم العامة الرعاع، كما هو الشأن فيمن ليسوا بعلماء حقيقة ، حينما يستحسنون بعض البدع وانتشارها ، فإن هذا أمر مجمع عليه بين عامة الناس، وبعض الفقهاء الأقوياء في العلم أنكروا ، والآخرون إما أنهم علموا فسكتوا ، وإما أنهم جهلوا فمشوا مع الرعاع هؤلاء، فأنا أقصد بالعلماء : العلماء المسلمين، فإذا جري هؤلاء العلماء على منهج أو على طريقة علمية أو على الكريمة ﴿ وَمَن يُشَاقِق الرَّسُولَ منْ بَعْد مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبعْ غَيْرَ سَبيل الْمُؤْمِنِينَ نُولَهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلُهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء : ١١٥] .

والشاهد من هذه الآية هو قوله _ عز وجل _ : ﴿ وَيَبِّعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فسبيل المؤمنين من يوم استعمل لفظ الحديث الحسن، وأعود وأكرر فلا يهمنا من هو الأول ، يهمنا أن عمل المسلمين جرى على هذا الاستعمال ، فليس لنا أن نخالف هذا باجتهادات شخصية ، واجتهادات نيَّة، غير ناضجة ؛ لأن العلم كما نقول دائمًا وأبدًا _ والأخ أبو الحسن " يذكر هذا جيدًا _ لا

(١) هو الأخ أبو الحسن على بن حسن بن عبد الحميد الحلبي ، وكان

يقبل الجمود، هو دائشًا في تقدم ، نحن نعلم أن كل العلوم الشرعية الآن التي يعرفها المسلمون لم تكن في هذه الساعة بهذه الاصطلاحات معروفة في العهد الأول الأنور ؛ لأن هذه الأمور والظروف اقتضتها وتطلبتها، فاجتهد العلماء فيها ، ففي أمور منها اتفقوا ، وهو : ﴿ سَبِلِ الْمُؤْسِينَ ﴾ ، وأمور منها اختلفوا ، وهنا يرد قول الله تعالى في الآية الأخرى: ﴿ فَإِن تَنَازَعُتُمْ فِي شَيْءُ فَرُدُوهُ الله وَالرَّسُولُ إِن كُتُمُ تُؤْمُونَ بَالله وَالْيُومُ الآخرِ فَلكَ خَيْرٌ وَأَحْمَنُ تَأْوِيلاً ﴾ النساء : ٥٩] فما اتفقوا عليه لابد أن نوافقهم ، وما اختلفوا فيه رجعنا إلى الدليل، والأصر كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُكَ فَي لَعِهُمُ اللهُ وَلَوْ شَاءً رَبُكَ فَي لَعِهُمُ النَّاسِ أَمَّةُ وَاحدةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلَفِنَ ﴾ [هود : ١١٨] .

الاختلاف أمر طبيعي لابد منه ، ولذلك أنا لا أنكر ولا أواحد طُويلب علم يخالف «البخاري ومسلمًا» فضلاً عن الالباني في آخر الزمان ، لا أنكر ذلك عليه ، إذا ما كان فعلاً طالب علم، واجتهد، وبدا له خلاف ما بدا لمن سمينا من المتقدمين أو المتأخرين ، ولكن أنكر على من كان عالمًا فعلاً أن يحدث في الاصطلاح اصطلاحًا جديدًا ليبلبل أفكار طلاب العلم، فضلا عن أن يشكك عامة المسلمين ، وكافة المسلمين الذين وثقوا في علمائهم خاصة المتقدمين منهم ، وبالتالي هؤلاء المتأخرين الذين يسلكون سبيل الاول، لهذا وذاك أنا أقول السؤال

= حاضرًا في كل الجلسات .

في أصله لا قيمة له ، والقيمة أن نعرف أن هناك استعمالاً لكبار علماء الحديث القدامي الذين تخضع لهم رقباب كبار العماء الذين يعرفون قدر العلماء وقدر العلم الذي تخصصوا فيه ، فضلا عمن جاء بعدهم ، لذلك فما ينبغي لطلاب العلم الذين سلكوا سبيل هؤلاء العلماء الذين لا يجوز لنا مخالفتهم ، لا ينبغي أن تضطرب أفكارهم وأن تختل موازينهم بسبب ناعق ينعق مخالفاً ما كان عليه هؤلاء الاقدمون ، هذا جوابي على هذا السؤال ، ولعله يفي إن شاء الله .

وهنا يتحول الكلام عن المسائــل الحديثيــة إلى الكلام على مسألة الكشف التي يتكلم عنها المتصــوفة وغيرهم من الدجالين ، ولا بأس بذكره ، فهو لا يخلو من فائدة :

وهنا أمر يشترك فيها المؤمن والكافر ، وهي الفراسة والفطنة والكياسة ، نعم ، فبعض الدجالين يستغلون كياستهم وفطنتهم ، ويستغلون سلداجة الأتباع والمريدين ، فيسلمل عليهم أن يدخلوا على أتباعهم ، وأن يتظاهروا أنهم أولياء كبار ، وأحيانًا تأتي المسألة عفوية ما تخطر على البال .

وهذه الكلمة تذكرني بقصة ذكرتها ، والقصص كثير ، لكن لا أريد أن أضبيع وقـتك ، هذا وقــتك الآن ، وليس وقـتي ، ولذلك أريد ألا أضيع وقتك ، وهذا مـثال بسيط جدًا، وهو أنني كنت في دمـشق في مـحلي (الدكان) أصــلح الساعـات ، ثم

جاءني طالب علم فلسطيني من المهاجرين بسبب النكسة ، وهو طالب علم أزهري قوي ، وكان يتردد على في الدكان نتباحث سويًا في العلـوم الشرعيـة، دخل علينا معـه رجل فلاح في يده ساعة، أعطاني الساعة، وقال : هذه الساعة تحتاج إلى إصلاح ، وفي هذه الساعة _ وهنا الشاهد _ اسم مكتبوب باللغة الألمانية قرأته، وقلت له: الساعة هذه أنت اشتريتها من حمص ، قال: نعم ، كيف هذا ؟ أنا أسمى العقل الإلهى (الكمبيوتر) اشتغل الكمبيوتر الإلهي ، قلت : أنا ما قلت إنه اشتراها من دمشق ، وهو يسكن في بعـض القرئ التـي حول حـمص ، وعـادة أهل . القرئ يقصدون البلدة يَتَقضُّون منها ، فأصابت الهدف ، وبينما نحن في هذا الحديث دخل طالب علم آخر ، وهو طالب معروف بقوت في اللغة العربية ، فسلم، ثم قال : يا أستاذ عندي آية أشكلت على، على أي شيء يرجع ضميرها . قلت له: لعلك تريد ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ والمقصود أن هناك أشياء تحتاج إلى فراسة وكياسة وإعمال الفكر وأشياء تأتى بطرق العفو .



س ۲ : لا أشرتم أن السؤال لا قيمة له من حيث التاريخ ، لكن إخواننا
 الذين اضطربت عندهم القواعد يقولون ؛ إن المتقدمين لم يكن عندهم

حديث حسن ، وإنما اخترع هذا المتأخرون `` فخالفوا المتقدمين بذلك فيعتنون بأول من ابتدأ الحسن من هذه الناحية؟

ج٢ : قال الشيخ : ما الذي يترتب _ بارك الله فيك ، وقد أوضحته آنفًا _ ما الذي يترتب على معرفة من استعمل لفظة «مستفيض » ؟ من أول «صحيح » ؟ من أول من استعمل لفظة «مستفيض » ؟ من أول من استعمل «المشهور » ؟ ، لن يستطيعوا أبدًا أن يقولوا: فلان أول من استعمل «المشهور» ، فلان أول من استعمل «المشهور» ، بل وفلان أول من استعمل المشهور» ، بل وفلان أول من استعمل المنافذة ؟ هب أننا عرفنا في كل هذه المصطلحات أن أول من استعمل كذا هو فلان ، ما الفائدة؟ ما الثمرة ؟

قلت _ بارك الله فيك _ آنشًا : لو فرضنا أننا عرفنا من استعمل اصطلاحًا لكن بعد ذلك همجروه ، وتركوه ، فما الفائدة؟ الآن وأنت مبتلئ بأمثال هؤلاء المبتدعين ، ليس المبتدعون فقط في الفقه والعبادة ، لا . المبتدعون كشيرون ، والآن توجد

⁽١) قال الأخ طارق بن عوض الله في الغة المحدث، (ص ٥٥):

واعلم أن تخصيص اسم الحسن بالرواية المتفرد بها من هو موصوف بخفة الضبط اصطلاح حادث ، درج عليه جماعة من المتأخرين ، حتن صدار هو السائد بينهم ، أما المتقدمون فيدرجون هذا في اسم الصحيح ؛ لأن الحديث عندهم : إما صحيح وإما ضعيف » .

بدع كثيرة في علم الحديث ، فأنت مبتلى بهؤلاء المبتدعين ، فقل لي الآن إذا عرفنــا عالمًا استــعمل اصطلاحًــا ما ، وكان الــعلماء المتقدمون ما تعارفوا عليه... هجروه ، هل هناك فائدة ؟ .

قال أبو عبد الله : لا فائدة .

فقال الشيخ ; هنا العكس ، ما عرفنا أول من استعمل لفظة "المتواتر "، وأنت نازل في المراتب المعروفة منها «حــديث حسن» ماعرفنا أول ما استعمله لكن العلماء استعملوه فماذا يضيرنا إذًا؟!

\Diamond \Diamond \Diamond

س٣ ، بقي الجواب عن قولهم، إن مذهب المتقدمين ما كان فيــه
 حسن ، وأن هذا مذهب المتأخرين ، ونحن نأخذ بمذهب المتقدمين وندع
 مذهب المتأخرين؟

٣ ٦ : قال الشيخ : ما يدريهم أن مذهب المتقدمين ليس فيه استعمال كلمة « حسن » ؟ ما الذي أدراهم ؟

انا أجيبك؛ هو أنهم لم يجدوا في المقدمين من استعمل هذا الاصطلاح ، هذا جوابهم ، نحن نسألهم هذا دليل قلة فهمهم وفقههم ، هل عدم وجودنا يدل على عدم الوجود ؟



أي هل عدم العلم بالشيء يستلزم العلم بعدمه ؟ هذه ليست فلسفة يا شيخ أحمد ، ما جوابك وما جوابهم فيسما تظن بهم الظن الطيب وليس السوء؟ ماذا يقولون: عدم العلم بالشيء يستلزم العلم بعدمه؟

قال أبو عبد الله ::ما يستلزم ذلك ، لا أحد يقول هذا .

هقال الشيخ: لكنهم يقولون: لسان الحال أنطق من لسان المقال، وهذا لسان حالهم، ماعلمنا أن المتقدمين استعملوا هذا الاصطلاح، هذا لسان حالهم، وليس علمًا، هذا هو الجهل.

شيء آخر ، ما هو الحد الفاصل عندهم، هؤلاء مشتغلي آخر الزمان ؟ ما الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين ؟ هناك رجل يشبه هؤلاء ولعل عدواه سرت منه إليهم ، هناك بالسعودية ابتدع مثل هذه البدعة أو لعله جاء بما هو شر منها .

ما الحــد الفاصل بينهم ، تدري ؟ ما تدري طبــعا ، هم لا يدرون، فكيف أنت ؟

قــال أبوعــبــد الله :: بعضــهم يقول عن الحــد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين رأس الثلاثمائة ، أخذوا ذلك عن الذهبي في مقدمة الميزان .

قال الشيخ :البخاري كان متى ؟ قبل الثلاثمائة ، إذًا بطل احتجاجهم برأس الثلاثمائة ثم إننا نقول لهم : حتى لو كان

البخاري بعد الثلاثمائة ، فمن الذي وضع لهم هذا الحد ؟ نقول لهم : هاتوا بـرهانكم إن كنتم صـادقـين ؟ هل هذا الحـد الذي ابتدعتموه من عند أنفسكم يجيز لكم أن تخالفوا سنة الأئمة كلهم أجمعين ؟ والله لو كان هؤلاء _ أحدهم أو بعضهم _ مثل الإمام أحمد إمام السنة، والإمام البخاري الذي جمع الصحيح، وسن للناس سنة طيبة ينبغي علينا ألا نتردد في ألا نقبل كلامهم ما دام أن علماء المسلمين ساروا في غير هذه الطريق ، كيف وهم قد سنوا لنا هذا الاصطلاح في كتبهم أرجو أن تنتبه يا أخانا أحمد على أن هذه البدعة الفكرية لا نهاية لها، هذه ستأتى على علم المصطلح كله ، وعلى علم الجرح والتعديل كله ، أنت تعرف قولهم: فلان صدوق ، صدوق ربما وهم، صدوق كثير الخطأ . . إلىٰ آخر المصطلحات التي لا نستطيع الآن ذكرها ، فيضلا عن إحصائها ، من أين جاء العلماء بهذه الاصطلاحات ؟ ثم نقول لهم الحديث « الصحيح » الذي لا يعرفون عن الأئمة زعموا إلا أنهم استعملوا كلمة « الصحيح » هل « الصحيح » من حيث الواقع هو في نسبة واحدة؟ أظنهم إن كان عندهم شيء من العلم والعقل يقولون : لا، ليس الصحيح في نسبة واحدة ، أنت تقول معى : هم لا يقولون ؟

قَـال الشيخ : طيب! سـنقول لهم: متى يدخل الحديث في مرتبة الصحيح ؟ وهم في ظني أنهم إذ ابتلوا بإنكار الحديث الحسن لقلة فهمهم وضيق عقلهم ما أظن أنهم بلغ بهم الأمر إلى أن ينكروا الحديث المتواتر، ماذا تعرف عنهم ؟

قال أبو عبد الله إلا ينكرونه .

قــال الشــيخ ! المتواتر أقــوئ من الصحيح عندهم طبـعًا ، كذلك في ظني أنهم مع أهل العلم أن الحديث المتواتر يفيد القطع واليقين أليس كذلك ؟

قال أبو عبد الله إ بلي .

فقال الشيخ : هل الحديث الصحيح يفيد اليقين عندهم ؟ قال أبو عبد الله : لا يفيد اليقين عندهم ؟

فقال الشيخ: الآن نسألهم ما الفرق بين الحديث الصحيح والضعيف من حيث الأحمد بالحديث أو عدم الأحمد به ؟ أريد أن أقول: إن علماء الأصول يقولون: إن الحديث الصحيح يفسيد غلبة الظن، أما الحديث المتواتر فيفيد اليقين كما ذكرنا أتفاً.

وغلبة الظن هذه هل هـي من حيث قوتهـا عند هؤلاء بمثابة واحـدة وبنسـبة واحـدة، أم أنهـا تقـبل الزيادة إلى أن يصل إلى البقين؟

أظن أنهم لا يستطيعـون أن ينكروا هذه المراتب في أن غلبة الظن ليست بنسبة واحدة ، بل هي قــابلة للزيادة ، كما أنها قابلة

للنقص ، فعلماء الحديث وعلماء أصول الفقه يقولون: إن الحديث الصحيح يفيد غلبة الظن، معنى ذلك أن من وقف على هذا الحديث خرج من منطقة الشك الذي هو به بين طرفي الثبوت وعدم الشبوت، وارتفع قليـلاً ، بمعنى: إذا كان الحـديث المتواتر يفيد اليـقين، وفرضنا أن اليقين يأتي بمائة ، فإذا نزل خـمسة إلى خمسة وتسعين بالمائة، لكن لا يزال الإنسان الذي وقف على هذا الحديث الذي جاء من طرق عديدة فهـو يرى في نفسه اليقين بأن هذا الحديث قاله الرسول على أو هذا الأثر قاله فلان إلى آخره ، ولاشك أن هذه المرتبة من اليـقين التي تقع في نفس الباحث هي كما تقبل النقص تقبل الزيادة ، كما يقول علماء العقيدة، علماء السلف أن الإيمان يزيد وينقص ، هذا الإيمان ليس له حدود أبدًا، وكما نعلم يقينًا، فمن العقيدة الصحيحة أنه كلما ازداد المؤمن عملاً صالحًا كلما ازداد إيمانه، فهذه الزيادة ليس لها حد محدود، كذلك الأخبار من حيث علاقتها بقلب الإنسان تقبل الزيادة إلى ما لا نهاية، وتقبل النقص إلى حدود مرحلة الشك ، بحيث لا يدري ، كما جاء في الأحاديث الصحيحة «إذا شك أحدكم في صلاته"، الشك لفة: هو ألا يترجح له أحد الطرفين النقيضين ، ترى إذا شك المسلم في الصلاة كما تعلمون في الأحاديث الصحيحة أنه يتحرى الصواب ، فإذا غلب على ظنه أنه مثلاً في الركعة الأولى اعتبرها الأولى ، وإذا ما غلب على ظنه أنها الثانبة

عمل بها ، ثم يأتي سجود السهو للزيادة ما دام غلب على ظنه ، أى ترجحت كفة الإثبات ، الآن حينما يقف إنسان على حديث فيه رجل متكلم في حفظه ، وليس في صدقه ، لكن هو ببحثه وصل إلى أدنى حفظه، ولا يجعل حديثه ساقطًا أو ضعيفًا لايعطى الظن الراجح ، لكن غلب على ظنه أنه يعطى الظن الراجح ، لكن بنسبة زائد واحد على خمسين بالمائة (٥١١) يمكن أن يصير (١٨٥٢ إلى ٥٣٪) ، كذا ، المهم أن أحد الطرفين ترجح على الآخر ، تمامًا هذا يجيزه الإنسان في الأمور العادية ، فضلاً عن الأمور الشرعية، فالناس لا يمكن أن تزنهم بالميزان العادى، بالكيلو ، بالوقية، لا يمكن، هكذا فلان أخبر بخبر ، ماذا يعرف المخبر عن هذا الفلان _ إذا صح التعبير _ يأخذ بقوله أولا يأخذ؟ ، لكن فلان وفيلان وفلان كلهم في مراتب ، وكلهم داخلون في قسم الحديث المقبول، وليس في اصطلاح ابن حجر في التقريب، لكن لهم مراتب، وفي حيز الاحتجاج بخبرهم ، لكن مراتب مراتب ،

يعني مثلاً إذا ثبت عندنا صحبة صحابي ، وهو _ ولا مؤاخذة _ قد قال بعضهم في بعض الصحابة المعروفين بصحبتهم _ تعصبًا لمذهبه _ لا نأخذ بخبر هذا البوال على عقبيه ، هذا مع الأسف مذكور ، ولكني أقول كلمة حق، تُرئ هذا الذي نحن نأخذ بخبره ؛ لأنه صحابي وبطبيعة الحال هو ثقة وحافظ إلى

آخره ، وقد قبل فيه من بعض التابعين إنه بوآل على عقبيه ، لو فرضنا أنَّا ضربنا بقوله عرض الحائط، اعتبرناه سهواً منه ، نسأل الله له المغفرة ، لكن هل نقرنه مع أبي بكر الصديق . خبر أبي بكر الصديق حينما يأتينا، لنفترض الآن في خبر التواتر عشرين من التابعين عن أبي بكر الصديق. وخبر آخر رجل بدوي جاء من البادية في وفد من الوفود إلى الرسول ... وهو أصلاً سمع منه خبراً وما إلى ذلك ، جاء هذا الخبر عن هذا الصحابي، لا يستوي هذا مثلاً أبداً من حيث تحصيل القناعة المتساوية - أقول - بن خبر هذا البدوي وخبر الصحابي المشهور خاصة إذا كان الحليفة الأول .

هذه المراتب يعني بديهية فطرية طبيعية لاحظها علماء الحديث، حينما قسموا الحديث إلى ما قلناه : متواتر، ومشهور، ومستفيض، وآحاد، أوصحيح، وحسن، الآن حينما يأتي هؤلاء يشككون في اصطلاح من اصطلاحاتهم ، يعني أنهم لم يخبروا ما في أنفسهم ، وما يتعاملون مع عامة الناس في تلقي أخبارهم؛ لأنهم كلهم - أفرادًا وآحادًا _ ليسوا سواء من حيث الصدق أو من حيث الفهم والنباهة والانتباه ، فهم يختلفون كل الاختلاف، لكن مع ذلك هم يثقون بمجرد ما يعرفون عنه قليلاً، فهم يقبلون خبر زيد كخبر عمرو، خبره، لكن في واقع الأمر لا يجعلون خبر زيد كخبر عمرو، وإلى آخره ، مع أنهم كلهم داخلون في مرتبة القبول ، وعلماء

الحديث من دقتهم في علمهم واصطلاحهم وضعوا هذه المراتب ، ووضعوا هذا السلم، لماذا ؟ ليدخل باب الفقه الذي يبني فهم القرآن وفهم السنة على مصطلح الحديث، لهذا حينما ذكرت ياشيخ أحمد طائفة من هؤلاء طلاب العلم وتفرغهم بتتبع اختلاف أقوال العلماء في المسائل الفقهية وتبين الراجع والمرجوح، ولا يخوضون في علم الحديث ، وإنما يعتمدون على علماء الحديث المتقدمين أو بعض المتأخرين إذا كان عندهم ثقة بهم ، لكن لا يكون اجتهادهم صافيًا من الخطأ ، وهم بلا شك خير من المقلدين الذين سلموا عقولهم لمذهب معين ؛ ذلك لان هناك اصطلاحات كثيرة عند علماء الجرح والتعديل (الجسسنة، هناك اصحيحة، وما هوقها) .

وهنا يتدخل علم المصطلح ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر الإمام حقاً ، قوليس ما قبل آنـقاً » الإمام ابن حجر يقول في ، هسرح النخبة، في قسم الحديث المقبول يقول: إذا أتانا حديثان متعارضان وجب التوفيق بينهما بوجه من وجوه التوفيق ، وهذه الوجوه ذكرها الحافظ العراقي في تعليقه على قسقدمة علوم الحديث لابن الصلاح إلى أكثر من مائة وجه ، والحافظ يشير إلى هذه الوجوه، وجب التوفيق بين الحديثين المتعارضين بوجه من وجوه التوفيق، فإذا لم يكن التوفيق صير إلى اعتبار الناسخ والمنسوخ، قال : فإن لم يكن -هنا الشاهد - صير إلى الترجيع،

أي هذا حسن ، وهذا صحيح ، إذا لم يمكن التوفيق، ولا أمكن باعتبار الناسخ والمنسوخ قدم الصحيح على الحسن ، أو كان كلاهما صحيحين، لكن أحدها صحيح له شاهد ، والآخر صحيح ليس له شاهد ، قدم الذي له شاهد لماذا ؟ لأن الذي له شاهد تتقوئ الثقة بثبوته أكثر من ذاك ، هذه النسب هي نسب طبيعية فطرية مستقيمة مستقرة ، فطرها الله ـ عز وجل ـ في صدور الناس كلهم ، لا فرق بين مسلم وكافر ، لكن علماء المسلمين لهم الفضل أنهم راعوا هذه الموازين الدقيقة ، والتي صرح بها بعض الكفار، أن هذا الميزان مما تفرد به علماء المسلمين.

« والفضل ما شهدت به الأعداء ».

لهدا - بارك الله فيك - الشك في الحديث الحسن معناه الشك في علم المصطلح شك في الفقه ؛ لأن الفقه قائم كما ذكرت لك آنفًا على علم الحديث، في الفقه ؛ لأن الفقه قائم كما ذكرت لك آنفًا على علم الحديث، ولهذا فخطر هذا كبير، ونحن ننصحهم بأن يعودوا إلى رشدهم ، لأنه لا يزال علمًا ضحالاً ، أنا قد بلغت الرابعة والثمانين من العمر بالتاريخ الإسلامي وبالتاريخ النصراني اثنين وثمانين ، وإلى اليوم وأنا أعترف بأخطائي ، لماذا ؟ لأن العلم في أول السير غير العلم في وسطه ، غير العلم في نهايته ، فهؤلاء الإغرار مع الاسف ما اعتبروا بالسالكين الماضين الذين تجد أحدهم في الفقه له مذهب

قديم ، وله مذهب جديد ، وآخر ليس له مذهب قديم ولا جديد، ولكن له مذاهب مثلاً، لماذا ؟

لأن الإنسان يظهر له فيما بعد ما كان عليه خافيًا فيما قبل ، وهكذا ﴿ فَاعْتُبُوا يَا أُرِلِي الأَبْصَارِ ﴾[الحشر : ٢] .

لعلي قد أجبتك .

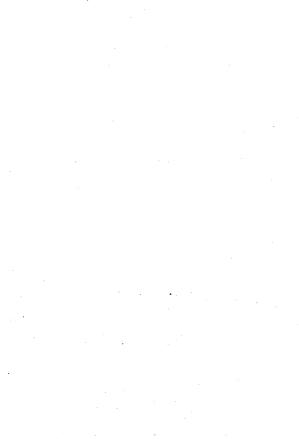
س؛ دقال أبو عبد الله ، بالنسبة لإخواننا الذين يشتغلون بالفقه ومعرفة الأحكام ذكرتم أنهم يعتريهم نقص لكونهم ليس عندهم مقدرة على استخلاص الحكم على الأحاديث أليسوا على جانب من الخير؟

قال الشيخ: سبق الجواب وقد قلت ما قلت لبيان أهمية علم الحديث ، لا لتحقير عمل هؤلاء ، والآن أذكرك .

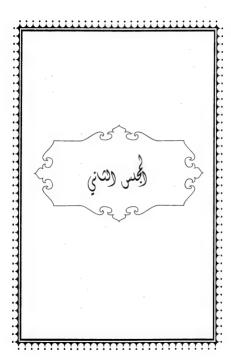
قلت شيئين الشيء الأول : هذا لا يكفي ليكون عملهم كاملاً ، لأنه لابد من الرجوع إلى قواعد علم الحديث ، لكنهم معذورون لم لا ذكرت من قبل ، ثم أكدت ذلك فيما بعد الآن ، لكن بالمقابل قلت هم خير بكثير من أولئك الذين يقلدون مذهبًا واحدًا أو رجلاً واحدًا لعلك تذكرت هذا ، ما قصدت أن أثنيهم عما هم فيه ، إنما قصدت أن أثنيهم عما هم فيه ، إنما قصدت أن أعملهم إن استطاعوا إلى أن يعنوا أيضًا

بمعرفة قواعد علم الحديث ، وتراجم رواة الحديث ، وأن يحققوا لأنفسهم إن استطاعوا إلى ذلك سبيلا ؛ لأن الواقع أن علم الفقه قائم على علم الحديث ، لكن من لا يستطيع فهو معذور ، هذا لا ينكر عليه؛ لأن القاعدة الشرعية ، كما قال تعالى :﴿ لا يُكَلّفُ اللهُ نَفُسا إلا وُسُعَها ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، وبهذه المناسبة أقول كلمة ربحا تكون مهمة بالنسبة لبعض الطلاب: نحن نعرف من بعض إخواننا الذين هم معنا على منهج الكتاب والسنة وعلى رفض التقليد ، أقول بعض هؤلاء الإخوان قد يغالون في نبذ التقليد ، وقد يفهم بعضهم أن كل فرد من أفراد المسلمين ينبغي أن يكون مجتهداً ، أن أقول التقليد لا ينجو منه أحد ، بل أكبر عالم في الدنيا لا يمكن أن ينجو من التقليد .

« انتهى الجلس الأول »







وهو في السابع عشر من شوال سنة سبع عشرة وأربعمائة وألف للهجرة ١٧ / شوال ١٤١٧ه.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد .

س ٥، ذكرتم في الجلس السابق أن الذي ينكر الحديث الحسن مبتدع ، فهل تعنون الحسن بقسميه ، ويعبارة أخص هل الذي لا يقول بالحسن لغيره مبتدع ؟

الأشك أن الأمر لا يخرج عماً ذكرناه آنفًا سواء كان الحديث حسنًا لذاته أو حسنًا لغيره ، وأضيف إلى هذا أني سأقول أيضًا مثل هذا الكلام في الحديث الصحيح لذاته والصحيح لغيره، والحقيقة أن هذه المسائل لا يفهمها أو لا يهضمها جيدًا إلا من مارس هذا العلم ممارسة عملية أولاً ، وبعيدة المدئ ثانيًا .

لأن من الأمر الواضح جداً أن حديثًا حسنًا لذاته إذا جاءنا بإسناد آخر حسن لذاته ، فهو لايظل في المرتبة الأولى عند أهل العلم أي حسنًا لذاته؛ لأن القضية أشبه ما تكون بالعمليات الحسابية : واحد وواحد يساوي اثنين ، وليس واحد وواحد يساويان واحداً ، فحسن لذاته لا يساوي حسنًا لذاته ، وإنحا يساوي صحيحًا لغيره بمجموع الطريقين الحسين ، فهذه قضية واضحة لمن يعاني هذا الأمر ، ثم قد يصبح الصحيح لغيره - إذا ما لاحظنا هذا المشال - إذا تعددت طرقه، أقوى من لغيره - إذا ما لاحظنا هذا المشال - إذا تعددت طرقه، أقوى من

الصحيح لذاته ، فإذا قلنا صحيح لذاته ، صحيح غريب لذاته ، يقابله صحيح لذي حسن يقابله صحيح لغيره جاء من ثلاث طرق ، كل طريق حسن لذاته ، هذا بلا شك أقوى من صحيح غريب ، وهكذا دواليك ؛ ولذلك فلا يمكن الفرق في الحكم السابق؛ لأنه أولا يخالف ما عليه علماء المسلمين، وثانيًا يخالف المنطق السليم الذي يكاد يشبه العمليات الحسابية التي لا تقبل المجادلة .

Φ Φ Φ

س ٦ : نظرت في تراجم خـمسمانة راو في التـقـريب ، فـوجـدت الحافظ قال في ثمانية عشر منهم « مجهول » وهؤلاء كلهم:

أ_إما نص إمام على جهالتهم كأبي حاتم.

ب ـ أو قال البخاري (لا يتابع على حديثه) .

جــ أو لم يذكره ابن حبان في الثقات .

د ـ أو الراوي عنه ضعيف أو نحو ذلك إلا راويين فقط .

ههل يقال إن منهج الحافظ أنه لا يقول هي الراوي: «مجهول» وإن انفرد عنه راو واحد حتى يقترن بمثل القرائن السابق ذكرها؟

ج٦: قال الشيخ : لايبدو لي أن هذا شرط له، ولا يبدو لي من الممارسة التي جريت عليها أن هذا شرط له ، بل أيضًا ما أدري إذا كنت انتبهت أنه يقول في كثير ممن لم يوثقهم أحد فيقول فيه: إنه مثلاً صدوق

قال أبو عبد الله : ولو لَمْ يذكره ابن حبان في الثقات ؟

قال الشيخ: نعم ، لذلك الذي يغلب على ظنى أن الحافظ ابن حجر حين ألف كتابه هذا التقريب مع أنه كتاب مفيد جدًا وبخاصة للناشئين والمستدئين في هذا العلم أنه لم يستح له إعادة النظر أو أنه لم يجر تحقيقاته الكثيرة على هذا المنهج الذي وصفه في هذا الكتاب ؛ لأنك تجده في كثير من التراجم حتى لو جاوزنا هذا النوع من التراجم أنه قد يقول في الرجل « مقبول » مثلاً ، ويكون قــد وثقــه إمام ثقــة مـشهــود له بحــفظه وبروزه في هذا المجال، ليس كابن حبان ، بل كأبي زرعة مثلاً الذي لا يشك في صحة نقده ، فنجده قد تساهل في قوله في كثير من الرواة ، حينما يقـول فيه : «مَقبول» ويكون هو في الواقع مـوثقًا من إمام من الثقات والحفاظ ، لذلك فأنا أعتقد أن مــا لاحظته قد يصح في بعض المترجمين ، وقد لايصح في آخــرين ، الشأن في هذا تمامًا كالشأن فيمن يقول فيه: «مقبول» ، أي من يقول فيه: «مجهول» كمن يقول فيــه « مقبول » لا يكون مضطردًا في إصابته في منهجه بناء على القاعدة التي وصفهـا في مقدمة كتابه قد يشذ عنها في كثـير من الأحيان ، وأنا على مثل اليقين من القـضيتين اللتين ذكرتهمـا آنفًا ، أنه يقول في كثيـر ممن لم يوثقهم أحد إنه اصدوق، ، لأنه ينظر إلى الرواة الكثيرين الذين رووا عن هذا المترجم الذي لا يعلمه ، ونحن أيضاً نشترك معه في عدم العلم ان أحداً وثقه ، لكنه يلاحظ أن كثرة الرواة عن هذا المترجم وعدم وجود فيما رُوي من أحاديث فيها شيء من النكارة أو شيء من الضعف فيه وتطمئن لهذا الراوي الذي له رواة كثيرون أنه صدوق، وإن لم يكن هناك حافظ وثقه ولو مثل ابن حبان ، كذلك أنا على مثل اليقين أيضاً في أنه في كثير من الرواة الذين قد يضعفهم أو يجهلهم أنه قد وجد هناك من وثقهم ، فأنا أرئ كنابه هذا هو عدم تمكن الحافظ ابن حجر من إعادة النظر في كتابه هذا .

لعلى أجبتك عن سؤالك بما عندي من علم .

س٧ ؛ لكن من خلال تجربتكم ومعيشتكم مع العلم هل هذا الحجم مما وقع في ، التقريب ، ينزع الثقة بأحكامه في هذا الكتاب؟

ج٧؛ قال الشيخ : هذا مستحيل ، بل إذا رفعت الثقة عن هذا الإمام ، فليس هناك ثقة بأي إمام(١)، بأي علم قائم في

 ⁽١) هذا هو رأي الراسخين في العلم، فمع نقـد الشيخ لبعض المواضع من
 ۱التقريب، إلا أنه يجعل كتابه كسائر ما يكتب أهل العلم، وأمرهم =

إنسان؛ لأن المعيار في مثل هذا المجال هو قبلة الخطأ أو كثرة الخطأ، تمامًا كما نعامل نحن رواة عــلم الحديث ، فكثير من أئمة الحديث وحفاظهم ورواتهم الذين يقال إنهم في الثقة كالجبال ، مع ذلك لا ينجو منهم أحد من خطأ ومن وهم ، ولذلك فالمعيار عند علماء الحديث في تصنيف المقبولين من الرواة والمردودين هو أن من غلب عليه سوء الحفظ فهو ضعيف ، ومن كان أحسن من ذلك فهو الصدوق ، والذي يحتج بحديثه في مرتبة الحديث الحسن ، ومن هنا نحن نوصل كـلامنا هذا بما مـضى من بحث سابق ؛ لأن هؤلاء الذين يرفضون النوع المعروف عند المحدثين بالحسن سيضطربون جداً في المئات _ إن لم نقل في الألوف _ من الرواة الذين يقول فيهم الحافظ : إنه صدوق ربما وهم ، صدوق ربما أخطأ، وصدوق له أوهام ، ترى ماذا يعاملون هذا الجنس من الرواة؟ هل يطرحون أحاديثهم أم يقبلونها؟ فإذا قبلوا هذا الجنس من الرواة، وقبلوا أحاديثهم ، تُري هل يكون هذا الحديث من نوع الحديث الـصحيح الذي يرويــه الثقة؟ هذا لا يمكــن أن يقوله إنسان يعمل فكره ، وقد تلقى علمه تلقيًا حقًا من أهل العلم سواء كانوا أحياء في بطون كتبهم أو كانوا أحياء في واقع أمرهم،

يحتمل الصواب والخطأ، إلا أن كتبهم مواجع ينهل منها الطالبون للعلم،
 ومن كان غير متخصص فلا يجد خيرًا مما كتب علماؤنا، وأهلاً للثقة
 منهم، والله الهادي إلى سواء السبيل.

لعل هذا إن شاء الله يكفى في هذا الجانب.

 Φ Φ Φ

س ٨ ، قد أشرتم في كلامكم في مسألة توثيق الحافظ بكثرة رواية الشقات أنه قد يوثق الحافظ بكثرة رواية الشقات وأن لم يقترن ذلك بتوثيق ابن حبان فهل تقرون ذلك وتذكرونه على سبيل الموافقة أم على سبيل الحكاية ؟

ج ٨ :على سبيل الموافقة ، أنا على هذا أجري .

 ϕ ϕ ϕ

س ٩ ، قد ذكر بعضهم أنه يشترط في كثرة رواية الثقات شهرة الراوي بالطلب فهل هذا شرط معتبر ؟

٩: قال الشيخ: من أين نعرف الشهرة إلا من طريق هؤلاء
 الثقات، لا أكثر من ذلك ؟

قال أبوعب الله: يقال مثلاً كان مكثر الرواية أو كان رحالة.

قال الشيخ: هذا وصف زائد ، لكن ليس شرطًا ليس هذا هو الموضوع . قال أبو عبد الله : إذن ليس شرطًا .

فقال الشيخ : نعم .

فقال أبو الحسن على الحلبي: عدم وجوده لا ينفى القاعدة.

قال الشيخ : نعم .

 $\phi \phi \phi$

س ١٠ : هل يمكن أن يوضع حد ثعدد من الثقات إذا رووا عن راوِ معين ليحكم بتوشيقه ؟

ج ١٠٠ هذا يحتاج إلى استقراء الحفاظ الذين لم يبق لهم وجود ـ انتبهت لكلامي؛ لأن الموجودين اليوم من أمثالنا علمهم في السطور، وليس فى الصدور .

قال أبو عبد الله : جزاك الله خيراً .

قـــال أبـــو العــــسن : أستـــاذي ــ حفظكم الله ـــ مما يلاحظ علمى منهـجكم أنكم تجعلـون الحد الأدنى ثلاثة من الـــواة الثقات ؟

قال الشيخ: نعم ، ثم ما زاد بعد ذلك فهوعلى خير وبركة. قال أبو الحسن. أما كحد أدنى فيمكن أن نقول ثلاثة ؟ فقال الشيخ: هكذا إذا كانوا ثقات . شمقال الشيخ: لكن المالة معرضة للقلقلة ، لاسيما إذا كانوا كان الثقة فيه شيء من سوء الحفظ فإنها تضطرب ، أما إذا كانوا من الشقات الذين لا كلام فيهم ، فالنفس تطمئن لمثل هذه القاعدة.



س ۱۱ هل تنزل رواید مجهول العین منزلة الإسناد المنقطع؟
 ج ۱۱ هو كذلك .

 ϕ ϕ ϕ

١٧٠ : وما الضرق بين المبهم ومجهول العين والمنقطع من حيث
 الاستشهاد ؟

ج ١٢: ق**ال الشيخ** . لا فرق .

س١٢: قــد ذكر الشــيخ المعلمي ـ رحــمه الله تعــالن ـ في «ثقات ابن حبان»تقسيم الرواة إلى خمس طبقات ، وعلقتم عليه بأنه تفصيل دقيق، فـقال صاحب كتاب «رواة الحـديث المسكوت عنهم السمي بعداب : «إن هذا الكلام من الشيخين فيه نظر، فالرواة المترجمون في كتاب الثقات قسمان:

 ا ـ قسم انفرد به ابن حبان بالترجمة له ، أو كان اعتماد من ترجمه بعده على الفي ترجمة في الكتاب.

٢ ــ الرواة الذين اشترك مع غيره في الترجمة لهم ، وهؤلاء
 صنفان:

الأول : الرواة الذين أطلق عليهم ألفاظ الجرح والتعديل.

ثم قال : وقد وجدت فيمن وصفه ابن حبان بأنه مستقيم الحديث: الحافظ، والثقة، والصدوق، ووجدت فيهم: المجروح، والضعيف ، والمجهول ، حسب اصطلاح المتاخرين.

الصنف الثاني: الرواة الذين سكت عليهم ابن حبان ، ويزيد عددهم على عشرة آلاف راو ، فهؤلاء على طبقات متباينة ، لا يمكن إعطاء حكم دقيق ، ولا تقريبي عنهم، فمنهم الثقة الحافظ، ومنهم الصدوق، ومنهم المستور، والمجهول، والمجهول الحال، ومنهم الضعيف ، ومنكر الحديث ... إلى آخره.

ثم قال: لذلك أرئ أن هذه الإطلاقات من فضيلة الشيخ المعلمي ـ رحمه الله ـ عـامة ، وعائمة، وما ذكره فـضيلة الشيخ الالباني أن كلام الشيخ المعلمي تفصيل دقيق غير دقيق، ولا مفيد في التحقيق العلمي شيئًا». انتهى

وهذا الكلام قد طار به بعض الشمساب ، ونقلوه، واستحسنوه، والذي أراه في ذلك أنه لم يزد على أنه ألغى الطبقات الثلاث الوسطى من تقسيم الشيخ المعلمي دون بينة ، وما أتى هو بشيء . فها تعليقكم على هذا؟

ج١٣٠ : على كل حال ، التفصيل الذي ذكره المعلمي ، وأنا وافقته عليه ، لا يعني أن كل قسم لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه ، فدائمًا القواعد تبنى على الفروع الكثيرة غالبًا، وللذلك يقال: إن هذا شدً عن القاعدة ، يعني : الآن حينما يقول علماء الحديث في "صحيح البخاري" و "صحيح مسلم" أن ما رواه البخاري ، وما رواه مسلم، فقد جاوز القنطرة، هذا هو القاعدة، لكن هذا لا يعني أنه ليس هناك ما ينتقد ، فالكلام نفسه ، فيما قال الشيخ المعلمي - رحمه الله - ووافقناه عليه ، يقال فيه أيضًا ما نقوله في كل كلام يقوله العلماء، فالعبرة بالأمر العالماء، غامًا كما نقول : نحن نقول في الشقة فضلاً عن الصدوق: إن حديثه صحيح ، هل هذا الكلام يطرد في المائة مائة؟

ولذلك فهو ينقد كلامًا إذا ما جعله قاعدة فسوف لا تبقى هناك قاعدة سليمة من النقد؛ لأنه كما يقول العلماء: لكل قاعدة شواذ، فكلام المعلمي على أساس أنه قاعدة ، ونظام استقرأه من دراسته لثقات ابن حبان كلام مسلّم.

ولافخ_{لا}صة:

أن كلام هذا الذي يسمي "عــداب" هذا الذي ذكره هو كلام ـ أيضًا ـ له وجاهة من جهة، لكن نحتــاج إلى التفصيل من جهة أخرى، والتفصيل هو ما ذكرته آنفًا.

وعلى كل حال ، فمثل هذه المسائل الدقيقة ، هي أولاً لا يستطيع الخوض فيسها إلا من مارس هذا العلم ممارسة عملية، وطبق الفروع على الاصول، وأظن أن هذا الأخ كان يمخيل إليً أنني التقيت به هنا ، أو في مكان آخر، هل هو متخرج من الجامعة الإسلامية؟

فقال أبو الحسن: من جامعة أم القرئ.

فقال الشيخ: صدقت! المهم أنه _ هو _ درس دراسة نظرية، وما أتبحت له الفرصة والتفرغ والعـمر ليدرس دراسة عملية يطبق العملي على النظري؛ لأن هذا التطبيق هو الذي يحرر الكلام العام، ويخصص المطلق، ويقيده إلى آخره، فنقده في الجملة غير منتقد، لكن التفصيل لا بد منه، لما ذكرته آنفًا، فتفصيل الشيخ المعلمي _ رحمه الله _ كلام مسلم كقاعدة، لكن لا

يستلـزم السلامة في كل فـرع من فروع هذه القـاعدة ، كـما هو الشأن في كل القواعد ، سواء كانت أصولية حديثية ، أو أصولية فقهية.

فقال أبو الحسن على: شيخنا ! الحقيقة : عداب رسالته في الماجستير في منهج ابن حبان في الملجست والتعديل ، هذا لا يغير ما وصفتموه بعدم الخبرة ؛ لأن النظر هنا يعني فقط تتبع التراجم؟ فقال الشيخ : هو هذا.

فقال أبو الحسن: أما المقايسة ، والأسانيد ، وحكم أهل العلم عليهم ، هذا ما أشرتم إليه بقضية العمر ، وإدامة النظر في نقد المحدثين؟

فقال الشيخ: هو كذلك.

س ١٤ قول المجد ابن تيمية في عكرمة بن إبراهيم الأسدي رادًا على البيه قي في تضعيفه: ويمكن المطالبة بسبب الضعف ، فإن البخاري ذكره في "تاريخه" ، ولم يطعن فيه ، وعادته ذكر الجروحين، وحكاه ابن القيم، وسكت عليه، وكلام المنذري على ابن خزيمة حيث قال: إن صح الخبر (يعني: على حديث ما) فإني لا أعرف خلفًا أبا الربيع بعدالة ولا جرح،

ولا عمرو بن حمرة القيسي الذي دونه، فقال المنذري: قد ذكرهما ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيهما جرحًا، وفي نصب الراية: قال ابن الجوزي: عثمان بن محمد متكلم فيه، فتعقبه ابن عبدالهادي بقوله: إن هذا الكلام لا يقبل منه؛ لأنه لم يعين من تكلم فيهم، وقد روئ عنه أبو داود ، وأبو بكر بن أبي عاصم وغيرهما، وذكره ابن أبي حاتم في كتابه ، ولم يذكر فيه جرحًا، وأضاف ابن حجر في "تعجيل المنفعة» في تراجم سبعة وثمانين راويًا أضاف إلى قول الحسيني : "وذكره البخاري ، وابن أبي حاتم، أو أحدهما، ولم يذكرا فيه جرحًا».

ومنها مواضع القول فيها أوضح، مثل سويد بن الحارث ، عن أبي ذر ، قال الحسيني فيه : "مجهول لا يعرف"، فيقال الحافظ: هذه مبالغة، ثم على ذلك بأن البخاري ذكر سويداً ، ولم يذكر فيه جرحًا ، وتبعه ابن أبي حاتم، وقال أيضًا في ترجمة صقير: قال الحسيني : "مجهول" ، ولم يصب في ذلك، فقد ذكروه في حرف الصاد المهملة، ولم يذكر البخاري ، ولا ابن أبي حاتم فيه قدحًا ، وذكره ابن حبان في "المثقات"، قال الذهبي في "الميزان" في ترجمة محمد بن الاسود بن خلف : لا يعرف هو، ولا أبوه، تفرد عنه ابن خَيَّم، فقال الحسيني متعقبًا الذهبي: قد عرفه البخاري ، وأودعه فقال الحسيني متعقبًا الذهبي: قد عرفه البخاري ، وأودعه

تاريخه، وحكى هذا الحافظ ابن حـجر في "تعـجيل المـنفعـة"، وأقره.

فهل يؤخذ من هذا أن هؤلاء الأنمة يرون أن ذكر البخاري ، وابن أبي حاتم للراوي في كتابيهما دليل على رفع الجهالة عن الراوي ، ولا نقول توثيقاً ، وإنما رفع جهالة العين؟

ج ١٤ : الذي نعرفه في هذا المجال أنه ليس توثيقًا لمن مارس هذا عـمليًا، وإنما الأمر يعود إلـي ما سـبق ذكره آنفًا بمناسبـة التحدث عن قول الحافظ ابن حجر في كثير من الرواة في التراجم في «التقريب» فيمن يقول فيهم «مقبول»؛ لأن في هؤلاء رواة كثيرين يصدق عليهم أن يقول حسب عادته: «مقبول»، لكن مع ذلك يقول فيهم: «صدوق» ، لا حاجة إلى إعادة ما سبق من الكلام، فنقول: كل ما جاء في هذه السطور ، مما يدور حول ما ذكر في «تاريخ البخاري» ، أو كتاب «الجرح والتعديل» ممن . ترجـما له ، وسكتـا عنه، ذلك لا يعـطـى لا توثيقًـا، ولا رفع جهالة، والغالب الذي استقر في النفس أن هؤلاء أو بعض هؤلاء الأئمة _ ومنهم الحافظ ابن حجر عمليًا _ لا يصحح ، ولا يحسن رواية من ذكر في "تاريخ البخاري" ، أو في "الجرح والتعديل» ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الذي في نفسي أن بعض المعاصرين، ولعله الشبيخ الذي توفي قريبًا ، أبو غدة ألُّف رسالة، وزعم أن كل من ترجمه البخاري في كتـابه «التاريخ» ،

وسكت عـنه ، فهو ثقة عنده، وحجة، وهـذا منتقد بأن كثيرًا من هؤلاء المترجمين عنده قـد يضعفهم البخـاري نفسه في بعض كتبه الأخرى غير «تاريخه الكبير» ونحو ذلك.

لذلك فهذه النقول التي قراتها آنقًا الظاهر أنهم يذهبون إلى رفع الجهالة العينية، لكن عمليًا ما يجرون على هذا إطلاقًا، وبخاصة إذا كان الراوي بعد البحث والتحقيق والتنبع لا نجد عنه راويًا في كل الكتب إلا راويًا واحداً، فهذا ينبغي أن نطبق عليه القاعدة الحديثية أن الجهالة العينية لا ترتفع برواية راو واحد، فإذا كان البخاري وابن أبي حاتم بعد أبيه ، وأضف إلى ذلك ابن حبان المتساهل لا يذكرون عن المترجم إلا راويًا واحداً فبأي حجة نحن نقول إن سكوت البخاري، وابن أبي حاتم ، وابن حبن يعتبر ذلك رفعًا للجهالة العينية؟ ليس عندنا إلا مثل هذه حبن يعتبر ذلك رفعًا للجهالة العينية؟ ليس عندنا إلا مثل هذه الله به، ولا أشك أن في مثل هذه الأقوال شيئًا من التساهل لا يرضونه هم في تخريجاتهم.

⁽١) إضافة يحتاجها سياق الكلام ليستقيم.

س 10 ، قال أبو عبدالله ، بعبارة أخرى ، هل ذكر ابن أبي حاتم ، أو البخاري للراوي في كتابيهما مع السكوت عن ذكر الجرح لا يفيد شيئًا . بالمرة ، أو يفيد الباحث شيئًا ؟

ج ١٥ : قال الشيخ : قد يفيد شيئًا ، وقد لا يفيد شيئًا، هذا يعود على الرواة عن المترجَّم، نعم إذا كان الرواة كثيرين، وكتاب ابن أبى حاتم في هذا المجال أنفع من كتاب البخاري ؛ لأن ابن أبى حاتم يستقصى الرواة عن المترجم، كشيرًا ما رأينا هذا، واطمأنت نفوسنا بتوثيق الراوي ، مع سكوت ابن أبي حاتم، فضلاً عن أبيه عن هذا المترجم؛ لكثرة الرواة الذين ذكرهم رواة عن هذا المترجم، أما البخاري فحتى في الرواة الشقات يقتصر على ذكر راو واحمد فضلاً عن الرواة المستورين أو المجهولين، الإمام البخاري لا يطيل الكلام في بيان الرواة عن المترجم المسكوت عنه، ثم البخاري في الحقيقة في كتاب «التاريخ الكبير» وأنا لا أحب التعصب للرجال، وأنا أقدر البخاري في علمه ، وفي نقده، لكن لا أقـدر كتابه «التاريخ» تقديـري لكتاب «الجرح والتعديل» ، الجـرح والتعديل قلما تجد راويًا لــم يعطنا رأيه فيه، والعكس تمامًا ، قلما نجد في «تاريخ البخاري» راويًا صـرح بتوثيقه .

ولذلك الاستىفادة من «الجرح والتىعديل» أكثر بكـثير من «تاريخ البـخاري»، بخاصة في هذه النـاحية ، أي: الرواة الذين

سكت عنهم ابن أبي حاتم، فقد نستفيد منه توثيقًا بطريق غير مباشر منه، وإنما على طريقتنا نحن، فإذا وجدناه يقول: روئ عنه فلان، وفلان، وفلان، وسكت، وهذه الفلانات _ إذا صح التعبير _ ثقات عنده، وعند غيره، فإذًا تطمئن نفسًا للاحتجاج بحديث هذا المترجم، وإن سكت عنه، وليس كذلك إذا قال: فلان روئ عنه فلان، وانتهى الأمر لا يستويان مثلاً.

 Φ Φ

س ٢١، قال أبو الحسن، شيخنا. حفظكم الله. كالامكم هذا يدخلنا في باب الرد على مقولة تذكر في كتب المصطلح، أو في كتب الحرح والتعديل، أن كتاب البخاري، فكلامكم نقض من أساسه لذلك؟

ح 11 : قال الشيخ، هو بلا شك انتفع _ بارك الله فيك _ كما هو طبيعة المتأخر يستفيد ، فالفضل لهؤلاء، لكن هذا ليس معناه أنه نسـخة طـبق الأصل، فابن أبي حـاتم لا شك أنه أفـاد علم الجرح والتـعديل علماً كـبيراً جـماً، لا يستفاد ذلك من تواريخ البخاري ، إلا أننا نستثنى هذا الأوسط الذي ما عرفناه بعد .

 ⁽١) قال هذا الشيخ بناءً على الخطأ الذي وقع فيه من نشر «التاريخ الأوسط»
 باسم «التاريخ الصغير» ، وقد حرر بعض المحققين أن المطبوع =

س ١٩٧ ، اعترض ابن رشيد على مسلم ، بأن ، الراوي إذا عاصر الراوي عنه ، وثبت سماعه منه مع البراءة من التدليس ، فان روايته عنه بصيغة ليست نصا في السماع تحمل على الاتصال قطعا ، أما مع عدم حدوث اللقاء ، شلا يقطع معها بالاتصال ، لأن الأول إذا روى عمن سمع منه بالعنعنة ما لم يسمع منه كان مدلسا . وهو ليس كذلك، فيقطع بالسماع ، بخلاف من لم يشبت سماعه منه ، فما الجواب عن ذلك؟

ج ١٧ :قال الشيخ، أنا ذكرت في بعض تعليقاتي وتخريجاتي أن اشتراط البخاري اللقاء ، وعدم اكتفائه بالمعاصرة هذا شرط كمال، وليس شرط صحة؛ لأنى وجدت تلميذه البار أبا عيسى الترمذي في كتابه المعروف بـ «السنن» قد ذكر حديثًا ، وحسنه، ونقل تحسسينه عن الإمام البخاري، وليس هناك اشتراط في الراوي، أو أحد الرواة عن شيخه بثبوت اللقاء، هذا كتبته في بعض التعليقات، ولا أريد أن أذهب بعيداً، فما الذي يحضرك الآن؟ وهذا أخونا أبو الحارث حاضر، ونستفيد من المناقشة معه، أقول: يا أبا الحارث! أنا أُورد على ابن رشيد هذا ما أُورده على مسلم، أقول : هذا الاحتمال الذي أورده على مسلم أنا أورده عليه، باعتبار أنه تبني مذهب البخاري ، وهو اشتراط اللقاء، فأنا أقــول هذا الاحتــمال يرد، ألا يجــوز لرجل أن يكون ســمع من شيخه وثبت لقاؤه معه كثيرًا وكشيرًا جدًا، ألا يجوز أن يدلس؟

⁼ هو الأوسط، والله أعلم.

يجوز. فما الفرق إذًا بين هذا الطريق، وذلك الطريق؟ فالاحتمال وارد على المذهبين تمامًا، ولا فرق إطلاقًا، وهذا وجه، وإن كان عندك شيء تطرحه نسمعه، وعند هذا نتفكر.

قال أبو عبد الله : يقول هذا مع نفي التدليس ، وفضيلتكم قلتم بأنه يرد عليه أنه يدلس ، لكنه قال مع نفي التدليس عنه؟

قال الشيخ: كيف عرفنا أنه ليس مدلسًا؟

قال أبو عبد الله: لم يثبت أنه يدلس.

قال الشيخ: بحثنا الآن هل ثبت التدليس أم لا؟

إثبات التدليس أمر واقعي ، ونفي التدليس أمر عدمي، لا نعلم أنه دلس ، وعلى هذا نمشي؛ لأنه ما يجوز اتهام المسلم بشيء فيه مغمز أو مطعن فيه إلا إذا ثبت ذلك، فأي راو سواء كان يروي عسمن لقيه، ولا يحتسل أنه دلس، فإن ثبت أنه دلس صار مدلسًا، وإذا لم يثبت لم نحكم إذًا بنفي سواء روى عمن عاصره، أو من لقيه، لا فرق بين الأمرين

قال أبو عبد الله: يحتمل أنه دلس أو أرسل؟

فقال الشيخ: سواء نريد أن نقول يحتمل أنه دلس ، أو يحتمل أنه أرسل، هل بالاحتمال يطعن في الراوي الثقة، الراوي الثقة يقول عمن عاصره ، قال فلان. هذا الراوي يروي عن هذا الشيخ بالعنعنة تقوى احتمال التدليس، كما تقول أولاً، الآن

صرت تقول الإرسال؟ هذا الاحتمال ما وزنه؟ هل بهذا الاحتمال وجاهة من النظر؟

الآن رفعنا كلمة تدليس، وحل مكانها الإرسال، مثل هذا الاحتمال من إرسال الراوي المعاصر للراوي عنه ، يرد مثله التدليس من الراوي الذي روئ عن شيخه الذي عاصره بالعنعنة . لقيه وسمع منه ، لكن روئ عنه بالعنعنة .

أنا أريد الصورة السابقة ، كما يحتمل ذلك الإرسال بالنسبة لمن روئ عمن عاصره، ولم يثبت لقاؤه كذلك يحتمل التدليس من هذا الراوي الذي روئ عمن لقيه ، لكن روئ عنه بالعنعنة ألا يحتمل ذلك؟

وقال الشيخ ما خلاصته : كما أن الراوي الذي لم يوصف بالتدليس فعنعت تحمل على السماع، كذلك الراوي الذي لم يوصف بالإرسال عنعت تحمل على السماع ، ثم قال: وعلى هذا جرى الإمام مسلم ، وجرى جمهور علماء المسلمين.

أنا ذكرت في هذا البحث أن الإمام النووي في "مقدمة صحيح مسلم" يميل إلى منهج الإمام البخاري ، لكنه في المصطلح يميل إلى مذهب مسلم عمليًا، لا يمكن الاعتماد إلا على منهج مسلم، إلا إذا ثبت تدليس هذا المعاصر.

قال أبو الحسن : ذكرتم شيخنا _ حفظكم الله _ في «السلسلة

الضعيفة" حديثًا ضمن البحث، وفي "علل ابن أبي حاتم" أنه سأل أباه عن اختلاف اللبث ، وشعبة في إسناد هذا الحديث الذي هو موضوع البحث، فقال : ما يقول اللبث أصح ؛ لأنه قد تابعه عمرو بن الحارث ، وابن لهيعة، وعمرو واللبث كانا يكتبان، وشعبة صاحب حفظ، قلت لأبي: هذا الإسناد عندك صحيح؟ قال: حسن.

قلت لأبي: من ربيعة بن الحارث؟

قال: هو ربيعة بن الحارث بن عبد الطلب.

قلت: ربيعة بن الحارث سمع من الفضل؟ قال: أدركه.

قلت: يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال: حسن، فكررته عليه مرارًا، فلم يزد على قوله: «حسن»، ثم قال: الحجة سفيان وشعبة ثم قرأ أبو الحسن: ما حال ربيعة بن الحارث؟ فأقدول في اعتقادي أن الجواب يمكن استفادته مما سبق نقله عن البخاري، وابن أبي حاتم في ترجمتهما له، وأنهما لم يذكرا له «الثقات»، فذلك من تساهله ـ كما تقدم _ إلا أنه يشكل عليه جواب أبي حاتم لابنه بأنه حسن الإسناد، وأن هذا الجواب لا يليق من قريب ، ولا من بعيد مع تصريحه بجهالة من ليس له يليق من قريب ، ولا من بعيد مع تصريحه بجهالة من ليس له (١) (١٣١) رقم (٣٦٥).

سؤولا كر-

إلا راو واحمد في غالب الأحميان، ولو كان الراوي عنه ثقة ، فكيف إذا كان هذا مجهولاً مثل ابن العمياء هذا؟ فهل يعني هذا التحـــسين إذًا أنه وقف له على راو آخـــر ، أو رواة آخــرين، فاطمأنت نفسه بانضمام ذلك إليه ، فحسن إسناده، أو حَسَّن إسناده لتابعيه، كل ذلك محتمل ، ولكنى لا أجد الآن ما يؤيد شيئًا منه، نعم ، قد وجدت عند البخاري ما يشبه شيئًا منه، فقد روئ الترمذي من طريق أبي بسرة الغفاري عن البراء بن عازب حديثًا استغربه، وقال: سألت محمدًا، فلم يعرف اسم أبي بسرة الغفاري، ورآه حـسنًا، ووجه الشبه أن أبا بسرة هذا حـاله كحال ربيعة بن الحارث، لم يرو عنه غير صفوان بن سليم ، ووثقه ابن حبان والعجلى أيضًا ومع ذلك حسن البخاري حديثه، ثم إن في جواب أبي حاتم لابنه لما سأله عن ربيعة : هل سمع من الفضل؟ فأجاب بقوله: أدركه، ففيه لفتة النظر المهـمة، وهي أن المعاصرة كافية في إثبات الاتصال، ولذلك حسن إسناده جوابًا عن سؤاله؟ يُحتج بحديث ربيعة؟ لكن في ذلك كله إشارة قوية إلى أن مرتبة حديث مسلم دون مرتبة من ثبت لقاؤه لمن يعنعن عنه، وحينئذ فلا تعارض بين هذا ، وبين ما هو معروف عنه من إعلاله للأسانيد بعدم اللقاء بين الراوي المعنعن ، والمعنعن عنه، فإن الجمع بين هذا ، وما تقدم : أن يحمل هذا على الصحة، لا

⁽١) في «سننه» (رقم ٥٥٠).

الحسن، وبهذا يجمع بين قول من اشترط في الاتصال اللقاء كالبخاري، وبين من اكتفى بالمعاصرة كمسلم، فهذا شرط صحة، وذاك شرط كمال؛ ولذلك قال بعضهم: إن الاتصال إنما هو شرط للبخاري في "صحيحه" دون غيره، ولعله يشهد لهذا تحسين البخاري لحديث أبي بسرة الغفاري المشار إليه آنفًا؛ لأنه لم يصرح بالسماع، ولا اللقاء، وإنما هي المعاصرة، وفي اعتقادي أن هذه تكثر لو تيسر تتبعها، والله أعلم.

ثم قال أبو الحسن: شيخنا هنا _ أيضًا _ لكم بعض التعليقات ، نسأل الله أن يعين على نشرها في الرد على المعتدين علىٰ السنة ممن ليـسوا أهلاً، تقـول في معـرض الرد عليــه: وأما الحجمة عليه فهي أن أهل الأهواء ، وأعداء السنة قد يتخذون اشتراط اللقاء سلمًا في الطعن في الأحاديث الصحيحة، حتى ما كان متفقًا عليه بين الشيخين وغيـرهما، وخاصة إذا قـيل بعدم السماع بين الراوي والراوي عنه، كما تقدم في المثال الأول؛ ولذلك فإنه يجب تبنى قول العلماء في : الاكتفاء بالمعاصرة ؛ من باب سد الذريعة الذي هو من القواعد المهمة في الشريعة، وما لنا نذهب بعيدًا ، فهذا الهدام قد استغل هذا الشرط استغلالاً سيئًا جداً، وتوسع فيه حتى فيـما ثبت فيه اللقاء ، ولم يصرح الراوي بالسماع، وليس مدلسًا، واستغل ذلك أحدهم ، وضعف حديث البخاري عن أبي هريرة مرفوعًا : "صدقك ، وهو كـذوب، أخرجه من طريق إبن سيرين عنه، وأعله بقوله : لعل البخاري ، أو لعل البخاري... فيما لا مجال الآن للرد عليه فيه.

قال الشيخ لذلك أنا أريد تبني قول العلماء في المسألة كحاصل علمي ، ثم سد الذريعة أصل آخر.

س ١٨ : قال أبو عبدالله ؛ إن الأمة تلقت صحيح مسلم بالقبول ، مع وجود هذا الشرط في بعض أحاديثه ، هل يصح هذا الجواب؟

₹ المسطلح على مذهب مسلم ، وجمهور المصححين والمخرجين المصطلح على مذهب مسلم ، وجمهور المصححين والمخرجين العاديين لا يعرجون إطلاقًا على مذهب البخاري، ثم أضاف أبو الحسن فيما قرآه من خط الشيخ: وإن من لوازم هذا عدم الاعتماد على الأسانيد الصحيحة المعنعنة مطلقًا حتى التي يصححها الذين اشترطوا اللقاء مع السلامة من التدليس، فإنهم لم يشترطوا السماع، وإذا كان المحقق ابن دقيق العيد لما حكى السلامة من التدليس استصعبه جدًا، فقال في كتابه القيم «الاقتراح» متعبًا عليه أو معقبًا عليه: إلا أن الجري عليه في تصرفات المحدثين ، وتخريجاتهم صعب عسير يوجب طرح كثير من الأحاديث التي صححوها؛ إذ يتعذر علينا إثبات سماع المدلس فيها من شيخه ،

اللهم إلا أن يدعي مدع أن الأولين اطلـعوا على ذلك، ونحن لم نطلع عليه ، وفي ذلك نظر.

قال الشيخ؛ لعله من أجل تفادي الطرح المذكور جعلوا المدلسين طبقات، منهم من يغنفر تدليسه لقلته، وتقبل عنعته، كالشقات الذين في حفظهم ضعف، فهؤلاء يقبل حديثهم على تفصيل ذكره العلائي في "مراسيله"، ولبيان ذلك ألف الحافظ كتابه "طبقات المدلسين" وهو معروف، إذا عرف هذا، فما عسى أن تكون نسبة الاحاديث الصحيحة التي يطرحها هؤلاء، كثيراً، وكثيراً جداً، إذا التزموا إعلالها بعدم السماع فضلاً عن غيرها من العلل التي قد يختلقونها، ويتجاهلون مواقف العلماء منها، وتصحيحهم للأحاديث التي يضعفونها هم بها.

قال الشيخ: هذه حقيقة؛ لذلك الخلاصة أن مذهب الإمام مسلم همو المذهب الأقوى في التحقيق، وأنه يجموز الاحتمجاج بالحمديث الذي يكتفى فيه بالمعاصرة ، لكن اشتراط البخاري بلا شك كما هو مطرد بين العلماء أنه أدق، وحديثه أصح، لكن هذا لا ينفي الصحة عن الحديث المقابل للأصح كما هو معلوم.

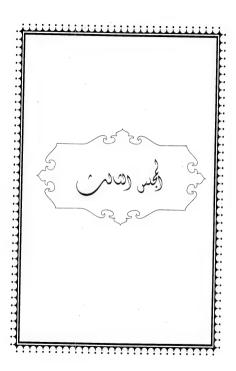
والحقيقة أنه لو ذكرنا هنا ، وفي أماكن أخرئ أن تبني مذهب البخاري حرفيًا أنا أذكر أنه «هدمٌ للبخاري نفسه، فضلاً عن الكتب الأخرى، ويكفي في هذا لبـيان الإحداث في الدين، وفتح باب الهدم للأحاديث الصحيحة، وعندنا بعض هذه الأمور في هذا البلد فضلاً عن غيره.

فقال أبو عبد الله : وفي مصر وغيرها؟

فقال الشيخ، نعم ! سرت العدوى ؛ لأن الحقيقة : أن النفس الأمارة بالسوء تستهوي، كما يقال: «لكل جديد للذة» ، النفس الأمارة بالسوء تريد أن تظهر أمام الناس أنه هو محقق ، وباحث. وليس بمقلد ... إلى آخره، ولو كان في ذلك خراب البصرة.

«انتهى المجلس الثاني»





والذي تم تسجيله في يوم الأربعاء ١٩ شوال سنة ١٤١٧هـ. التاسع عشر من شوال ، سنة سبع عشرة وأربعمائة وألف للهجرة.

قال أبو عبد الله :

بسم الله الرحمن الرحيم: الحـمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

سه ١٩ قال الإمام مسلم في "مقدمة صحيحه": (فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره أو كمثل هشام بن عروة ، فحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك ، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره ، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث عا لا يعرف أحد من أصحابهما ، وليس عما قد شاركهم في السحيح مما عندهم ، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، وقال الذهبي في «الميزان» : «إن تفرد الشقة المتقن يعد صحيحًا غربيًا ، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرًا» ، فخرج من هذا بعض الطلبة المشار إليهم في أول جلسة أن تفرد الصدوق بحديث هو أصل في الباب يعد منكرًا ومردودًا ، نويد جسواب بحديث هو أصل في الباب يعد منكرًا ومردودًا ، نويد جسواب

ج ١٩٩؛ فقـال الشيخ: إن كان رأيهم هذا رأيًا لهم غيــر مستند على ما نقلته عــن مسلم فلا شأن لنا فيــه؛ لأنه من الآراء الفجة

التي تصدر عمن لا علم عنده،أما إن كان هذا التلخيص هو اعتماد على ما نقلته عن الإمام مسلم، فالإمام مسلم لا يعني هذا الإطلاق ، هو يعني كما يدل عليه كـلامه الصريح أنه إذا كان هناك إمام كالزهري ، وله أصحاب معرفون بكثرة الرواية عنه، ويروون عنه أحاديث صحيحـة ، ثم يأتى راو صدوق يروي عن الإمام الزهري ما لم يروه أولئك الحفاظ الشقات الذين لهم عناية خاصة بحديث الزهري والرواية عنه، في هذه الحالة فـقط يرى الإمام مسلم أن حديث هذا الصدوق يعتبر منكرًا ، في هذه الحالة فقط، وليس فيما هو من رواية صدوق عن غير مثل هذا الإمام الذي ليس له تلك الشهرة ، وليس له أولئك التلامذة الكثر، فهذا له شأن آخر، وهذا رأيٌ على كل حال ، هو رأي الإمام مسلم ، لكن الخلاصة التي ذكرتها إن كانت مستنبطة من كلام الإمام مسلم فهي من أخطائهم أو من آرائهم المنفصلة عن آراء العلماء واجتهاداتهم ،أظن الفرق بين ما تلوته في كلام الإمام مسلم وبين الخلاصة التي نقلتها عن البعض واضحًا.

فقال أبو عبد الله: نعم .

هاستطرد الشيخ قبائلاً؛ لكني أريد أن أقبول: إن هذا الرأي وهو- أعني رأي الإمام مسلم- في نقدي وفي علمي أنه لا يمكن طرد، وإنما أرئ هذا الصدوق بالذات الذي وصفه الإمام مسلم هو على النحو الذي يقول الإمام أبو حاتم في بعض المترجمين عنده: "يكتب حديثه وينظر فيه" يعني حديث هذا الصدوق بالذات تحت المجهر ، تحت المراقبة والملاحظة ، فقد يلحق بالثابت، وقد يلحق كما قال بالمنكر ، أقول هذا لأن الذي نراه من الحفاظ الذين جاؤوا بعد الإمام مسلم واستفادوا من علمه وعلم أمثاله من كل المتقدمين لا يلتزمون هذا الرأي من هذا الإمام الترامًا دقيقًا بحيث إنهم كلما رأوا رجلاً صدوقًا يروي عن إمام كالإمام الزهري يسقطون حديثه، ما نعلم هذا مذهبًا للحفاظ المتأخرين ، والذين لهم العناية بتخريج الأحاديث بأسانيد المتقدمين، والحكم عليها بما يلزمها من صحة أو حسن أوضعف (أ) هذا رأيي في هذا الموضوع وخلاصته أن له جانبين:

جانب يتعلق برأي الإمام مسلم وهو مسلم تارة وغير مسلم تارة ، أما السرأي المحدث هذا فهسو كما قلنا في بعض الدروس السابقة يكفى أنه رأى محدث .

قال أبو عبد الله: بقي توجيه كــلام الإمام الذهبي، وهو أن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرًا.

⁽١) قال أبو عبد الله: انظر إلى هذا الإمام - أعني شيخنا الألباني - رحمه الله - كيف يستنبط الأحكام من عـمل الحفـاظ المتأخـرين ، وليس كالمجتهدين حدثاء الأسنان الذين يحتـقرونهم ، ويخطئونهم جميمًا ، نسأل الله السلامة.

فقال الشيخ هذا هو تلخيص لرأي الإمام مسلم.

فقال أبو عبد الله يعني تابعه في ذلك.

هذا الذهبي أو الحافظ أو العراقي وغيرهم ، والسبب في هذا هو ما الذهبي أو الحافظ أو العراقي وغيرهم ، والسبب في هذا هو ما يعلم وما يقال في بعض المناسبات غير هذه المناسبة، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها قد يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل، وقد يحفظ الصدوق ما لا يحفظ الثقة الحافظ، ومن هنا لا يجوز هدم أو إهدار حديث الصدوق مطلقاً ، لكن لا بد من الدقة في الاعتماد أو الثقة بحديث هذا النوع من الصدوق أو عدم الاعتماد عله.

قال أبو عبد الله: دقة النظر في الحديث .

فقال الشيخ: هو في متن الحديث أو رواة آخرين أو يدخل في هذا في الحديث السشاذ ، والحديث المنكر كل هذا يدخل في هذا المجال.

فقال أبو الحسن: إلى القرائن؟

فأجاب الشيخ: نعم،

ثمقال ابو الحسن: أستاذي! يظهر لي جواب، أرجو أن تسددوني فيه حفظكم الله- في هذه القضية : لما تكلم الإمام مسلم في هذه المسألة كانت السنة والروايات والشيوخ والتلاميذ وأخبارهم مجموعة ومستحضرة عندهم ، بينما الآن _ شيخنا _ كم من الكتب لا نعلم عنها إلا كم من الكتب لا نعلم عنها إلا أخباراً ونقولاً وما شابه ذلك؟ فالآن الذي يدعي أنه لا يعرف من تلاميذ الزهري من رواه عنه، فيأتينا هذا الصدوق أو هذا الشقة المغرب على تلاميذ الزهري وبالتالي الحكم على الرواية بالشذوذ، هذا حكم قاصر ؛ لأنه ما اطلع على كل الروايات ، فإن قال: قد اطلعت على ما بين يدي ، فنقول : هذا يخالف واقع الإمام مسلم _ رحمه الله _ وحاله.

فقال الشيخ ، هذا رأي - كما يقولون - مبارك ، ويقاس عليه أيضًا مـن نفس الميدان الذي وقـفت فيـه أن هذا الذي يقال فـيه صـدوق قد يكون مـن أصحـاب الزهري الملازمين له ، لكن مـا عندنا ما يساعدنا على فهم حقيقة أمره.

س ٢٠ قال أبو عبد الله: ومن الأمثلة التي يضربونها على ما قرروه؛ ما رواه أصحاب السنن من طريق محمد بن عبد الله بن الحسن (الملقب بالنفس الزكية) عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة على مرفوعًا: ﴿إِذَا سَجِدُ أَحدكُم فَلاَ يَبْرِكُ كُما يَبْرُكُ البعير ... الحديث، وقالوا: إن محمد بن الحسن هذا ليس له كثير

حديث عن أبي الزناد، وهذه سلسلة من أصح الأسانيد ، ولذلك قال البخاري في ترجمة محمد هذا المذكور: (لا يتابع عليه) ولا أدري سمع من أبى الزناد أم لا ؟ فترجو إيضاح هذا المثال؟

ج ٢٠: فقال الشيخ: هذا الحديث الحسن أرسله الله لنا حجة لنا عليهم؛ لأنه داخل في كـــلامي السابق تمامًا، ومــثال صادق ، لكن قبل أن نذكر هذا نقول: الإمام البخاري لم يعل هذا الحديث بمذهب الإمام مسلم المحكى آنفًا ، وإنما أعله بمذهب المتعلق باشتراط الـلقاء فلم يعله بأن هذا الراوي ليس معروفًا من تلامذة أبى الزناد في الحديث حسبما فهم من كلام الإمام مسلم ، وإنما أعله بأنه لا يعرف له سماعًا من أبي الزناد ، هذا الإعلال يمشى على مذهب البخاري ، وليس على مذهب مسلم ؛ لأننا لا نعلم مذهب مسلم. ما رأيه في هذا الراوي الذي هو النفس الزكية أظن لا نعلم رأي الإمام مسلم فيه ، وفي نسبة عـلاقتـه بأبي الزناد، وكـشرة روايتـه عنه أو قلة الرواية عنه، هذا فيـما يتـعلق بالإجابة عن هذا المثال ،أنه ليس لهم حجة بالنسبة لقول البخارى؛ لأن هذا إعلال على مذهب البخاري في اشتراط اللقاء، وليس على مـذهب الإمام مسلم المذكور المعروف آنفًا ، لكن أنا قلت آنفًا: إن هذا الـصدوق الذي لا تعرف كثرة روايته عن الإمام الحافظ الزهـري ، فهنا نقـول الآن كـأبي الزناد نحن نقــول هذا حجــة لما قلناه آنفًــا أن عمل الحــفاظ؛ لا يمشــون ولا

يجرون على الاعـتداد بكلام الإمام مسلم إطلاقًـا؛ لأننا نقول أو فيــما أذكـر الآن أن من الذين قووا إسناد هذا الحــديث هو الإمام الذي نقول دائمًا وأبدًا هو الإمام حقًا في علم الحديث الحافظ ابن حجر العسقلاني ، فهو لا شك أنه أدري منا بقـول الإمام مسلم هذا ، وأحفظ له مـنا، وأهضم له منا بكثيـر وكثيـر جدًا ، ومع ذلك فقد قوى هذا الإسناد ، فه هنا أحد شيئين لا ثالث لهما ، إما أن يكون المثال ليس له علاقة بكلام الإمام مسلم، أو له علاقة فأيًا ما كان فتصحيح أو تحسين - أنا الآن أتردد : هـل حسنه الحافظ ابن حجـر أم صححه - لكنه قواه ، وأذكـر يقينًا أنه آثره وفضله على حديث أبي داود يرويه عن وائل بن حــجر أن النبي عَلَيْهُ : «كان إذا سجد على ركبتيه» أي يُؤثره على ذاك في كتابه البلوغ المرام بأحاديث الأحكام"(١) فإما أن يكون له عـلاقة بقول مسلم هذا، وحينتُـذ الإمام ابن حجر لم يلتـزم هذا ،والسبب ما ذكرتـه آنقًا ، وإمــا لا يكون له علاقــة، وهذا الذي أنا أراه، لكنه يكون حسجة منا على هؤلاء المتأخرين ، ليس فقط زمنًا ، بل وعلمًا أنَّهم خالفوا أيضًا من يصح أن يقال :

وابْنُ السلبُون إذا مسالُزً في قَسرَن

لم يستطع صولة البُزل القَناعيس

⁽١) قال في بلوغ العرام : وهو أقوئ من حديث وائل بن حجر.

شم قال الشيخ: لعله وضح إن شاء الله يا شيخ أحمد.

فقال أبو عبد الله: واضح ، والحمد لله ، وجزاكم الله خيرًا.

س ٢١: هذا يجرنا إلى سؤال آخر، وهو قول الأنمة كالبخاري والدارقطني، وكذلك البزار وغيرهم يقولون في الحديث: فلان لا يتابع عليه، ويكون ظاهر الإسناد السحة فما هو القول في ذلك؟

ج ٢١؛ أنا لا أرئ في هذا فرقًا للشرط الذي ذكرته يكون ظاهر الإسناد صحيحًا أو ثابتًا لا أرئ فرقًا بين قولهم: (لا يتابع عليه) وبين قولهم: (صحيح غريب) أو (حسن غريب) فهم يعنون فردًا ، يعنون الغرابة، وقد يكون الأمر هذا طبعًا يحتاج للنظر في متن الحديث ، قد يكون الأمر أبعد من هذا تكون نظرتهم إلى متن الحديث، قد يكون المعنى مستنكرًا إما بقواعد الشريعة ، أو بأحاديث أخرى ، وتكون هذه النكارة ما هي ظاهرة لكل الناس ، هذا يشبه تمامًا ما يفعله بعض الأثمة النقاد، ومن أشهرهم أبو حاتم الرازي .

وقد يـكون قريبًا منه الإمام الدارقطني حـينما يقـولون في الحديث باطل ، وهذا نجـده كثيـرًا في كتاب "الحيزان" من صنيع

الذهبي نفســه يقولون: حــديث باطل، ومن الناحيــة السندية قد يكون هذا الحديث الذي قيل ببطلانه لا غبار على الإسناد بأكثر من أنه ضعيف بسبب سوء الحفظ ، لكنهم نظروا إلى المعنى ، وأنا الآن بين يدي حينما طرقتم الباب كنت في صدد تخريج حديث مر معى في «المعجم الأوسط» للطبراني ، انظروا هذا النص الذي إذا ما قرأه طالب العلم وعنده _ كما يقولون اليوم _ خلفية علمية جيدة لا يشك أن هذا حديث أولاً شيعي ، وحديث باطل ، لكن حينما تدرس السند دراسة بدائية ما تجد كذابًا فه أو وضاعًا: الحديث عن جابر قال: خطبنا رسول الله ﷺ فــسمعــته ، وهو يقول: « أيها الناس من أبغضنا أهل البيت حشره الله يوم القيامة يهـوديًا» ، فقلت : يا رسـول الله! وإن صلى وإن صام ، قال : «وإن صلى وإن صام وزعم أنه مسلم» ، احتجر بذلك سفك دمه، وأن يؤدي الجزية عن يد وهم صاغرون ، مُثِّل لني أمتى في الطين فمر بي أصحاب الرايات ، فاستغفرت لعلى وشيعته»(١) فرجعنا إلى «مجمع الزوائد»، فما يقول فيه أكثر من أنه : فيه من لم أعرفهم ، أنا بدأت أتتبع رواة الحديث شيخ الطبراني على بن سعيد الرازي هذا ليس بمتهم ، بل هو من الحفاظ لكن فيه ضعف، فيه كلام نخض الطرف عنه، ثم يقول :حدثنا حرب بن

⁽١) رواه الطبــراني في «الأوسط» (٤٠٠٢) ، وهــو في «مــجــمع الزوائد» (١٧٢/٩).

حسن الطحان إلى آخر الإسناد لا يموجد في هذا السند ما يصدق عليه قول الهيثمي: (فيه من لم أعرفهم) كلهم معروفون ، أعنى كلهم مترجمون ، لكنه الظاهر أنه ما وقف على بعضهم، الشاهد أنا رأيت هذا حرب بن حسن الطحان، أولاً: ابن أبي حاتم يترجمه يقول عن أبيه: ﴿ شيخ ﴾ ولا يزيد، لكن ذكره ابن حبان في «الثقات» ، ثم نأتي إلى الشيخ ، وهنا الشاهد : شيخ الطحان هذا يقول حدثنا حنان بن سـدير الصيرفي وجدناه شيـعيًا، وذكره النجاشي فقــال عنه: كوفي قريب الأمر في الحــديث ، له كتابٌ عامى الرواية. وحنان بن سدير له كتاب في « صفة الجنة» أظن هذا الحديث منه، القصد أنه بقدر ما أطلع وأبحث إلى آخره، رأيت هذا الحمديث ما هضمته إطلاقًا ، قلت: هذا من وضع بعض الشيعة ، رجعت إلى الهيثمي يقول: فيه من لم أعرفهم، إذًا السند فيه شيء ، مع التتبع ظهروا جميعًا معروفين، لكن بعضهم معروفون بأنهم من الشبيعة ، وليسوا موثقين إلى آخره ، قصدي أن أقول : وقد كــدت أن أخرج من الموضوع أن الشخص الذي لا يقال فيه: (لا يتابع عليه) يكون القائل كأنه في نفسه شيء من هذا الحديث ،إما من حيث الإسناد وإما من حيث المتن، وينظر فيه ، قد يلحق بالصحيح، وقد يلحق بالحسن، أو بما دون ذلك، أشبه ما يكون صنيع الحافظ ابن حجر في كتاب «التقريب» حينما يقول في بعض الرواة : صدوق ، وفي بعضهم

يقول: صدوق يهم إلى آخره ، فهذه مرحلة بين مرحلتين ، لكن هذه ليست معروفة لدى الآخرين.

قال أبو عبد الله: بين الحسن ، والضعيف.

فقال الشيخ؛ هو هذا .

شم استطره قدائلاً: قد يترجم عند بعضهم أنه قوي، وقد يترجم عند الآخرين بأنه ليس كمذلك، فإذًا هذا يكون من الأمور التي تقبل الخلاف، والأخذ والرد، وليس فيه رأي قاطع، هذا الذي أفهمه من قولهم: (لايتابع عليه) إذا لم يكن هناك راو معروف بالضعف.

قال أبو عبد الله: نفهم من هذا أن ما قال فيه بعض الأثمة: (لا يتابع عليه) ليس له قاعدة معينة.

قال الشيخ : نعم، هو يشير إلىٰ شىء انقدح في نفس ذلك الإمام الناقد ، وليس لذلك قاعدة مضطردة.

س ٢٠٠ قال ابن رجب في اشرح العلل ": النكارة عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر ، وكلام الإمام أحمد قريب من ذلك ، ثم ذكر ابن رجب أمثلة لما استنكراه، وقال : وأما تصوف الشيخين والاكشرين ، فيدل على خلاف

هذا، وأنّ ما رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه، وليس له علة فليس بمنكر ، هل يفهم من هذا أن يحيى القطان والإمام أحمد عندهما بعض التشدد في هذا الجانب أي هي استنكار بعض مرويات الثقات أو الصدوقين أو نحوذ ذلك؟

ج ٢٢؛ أنا ما عندي رأي في القطان ، لكن الذي أعرف والذي عليه عمل الحفاظ المتقدمين والمتأخرين هـو المذكور في مصطلح الحديث والمنقول عن الإمام الشافعي بالذات: أن الحديث الشاذ ليس أن يروي الثقة ما لم يروه الثقات ، وإنما أن يروي الثقة ما خالف فيه الثقات ، ولذلك فتفرد الثقة بالحديث يعتبر فردًا ، ولا يعتبر شاذًا ، فضلاً عن أن يعتبر منكراً . وبلا شك علم الحديث ، بل كل علم خاضعٌ للبحث والاجتهاد ، كعلم أصول الفقه مثلاً ، وأصول النحـو والصرف وغير ذلك ، لا نستطيع أن نتصور اتفاق العلماء ابتداءً في كل جزء، كبيرًا كان أو صغيرًا ، وإنما يبدأ العلم صغيرًا ، ثم يكبر وينمو ، ويأخذ في التصفية ، والاستـقرار على مـا هو الأرجح عند العلمـاء ، ولا شك أن ما عليه المصطلح اليوم هو علم تحرر بعد أن مروا بمثل هذه الأطوار التي تعتبر شاذة عما اعتمدوه أخيرًا في مصطلحهم ، فالحديث المنكر هنا في كلام القطان وفيما عنزي أيضًا إلى الإمام أحمد أولاً، نحن لا ندري هل هو يعني المنكر بالمعنى المصطلح عليـه اليوم ، أي ما رواه الضعيف ، واصطلاح الإمام أحمد أنه يطلق

لفظة المنكر على الحديث الذي تفرد بروايته الضعيف ولو لم يخالف من هو ثقة ، فنحن ما ندري الآن القطان هنا يعني بالمنكر هو هذا الذي رواه الضعيف المنكر فليس ثمة خلاف ، أما إن كان يعني بالمنكر كما هو ظاهر في السياق وهو ما تفرد به الشقة ، فحينئذ نحن نقول إن الإمام الشافعي يعارض هذا الرأي معارضة صريحة جداً كما أسمعتكم قوله آنفًا، وعلى هذا استقر علم مصطلح الحديث ، كعلم نظري ، وعلى ذلك جرئ حفاظ الحديث بتطبيقهم لهذا العلم على الأحاديث تصحيحًا وترجيحًا.

س ٣٠ قال أبو عبد الله: نستطيع أن نقول هذا احتياط زائد من القطان والإمام أحمد، يعني: حين يظهر ذلك في أحاديث حكم عليها بالنكارة ، كحديث الاستخارة مثلاً، وكذلك قوله في حديث المعافي بن عمران أن النبي في وقّت لأهل العراق ذات عرق . . قال: إنه حديث منكر . ونحو ذلك من الأحاديث التي يذكرها بالنكارة ، فنقول : الإمام أحمد عنده احتياط زائد ويراعى ذلك .

٣٤ : قال الشيخ : يمكن أن يكون هـذا ، لكن مـا أظنه مطَّرداً عنده ، يمكن أن يكون في بعض الأحـاديث ، وفي بعض الظروف التي مر بها الإمام أحمد ، وكل إمام لا بد أن يمر بأطوار

وأدوار في مراحل علمه ولا شك ، لكن نحن على كل حال نخشى أن يصيب هؤلاء ما أصاب المقلدين الذين كانوا يحاربون الاتباع ، فضلاً عن الاجتهاد من أهل الاجتهاد ، ثم لم يقنعوا بهذا حــتىٰ قفزوا من التــقليد إلى التلفيــق ، إنما فعلوا هذا لأنهم وجدوا أن الجمود المذهبي لا يكون سببًا لحل المشاكل التي تعترض سبيلهم في حياتهم الفكرية والمعيشية ، فأرادوا أن يتوسعوا ، وكان هذا التوسع ينبغى أن يكون بنفس الطريق الذي كانوا من قبل له منكرين ، وهو الاتباع أو الاجتهاد إن كانوا من قبل له منكرين ، وهو الاتباع أو الاجتهاد إن كـانوا من أهل الاجتهاد ، فنحن الآن لا نريد أن يصيبنا ما أصاب هؤلاء . الآن نقفز مما عليه علماء المسلمين في علم المصطلح سواءً أصولاً أو فروعًا إلى أن نأخذ من هـُـهنا و هـُــهنا ، ونلفق مذهبًا جديدًا لا يقــول به إمام من أئمة المسلمين في القرن المعاصر الآن وهم علماء ، أما الجهلة فشأنهم في التلفيق الفقهي شأن هؤلاء في التلفيق الحديثي ،كلما حلا لهم رأى ، وزيّن لهم الشيطان أن يظهروا به بين الناس كعلماء ونقاد وغير مقلدين وحقيـقة أمرهم أنهم من الملفقين ، هم ينقلون قولاً من هنا وقولاً من هــٰـهنا ، ثم لا تجد لهم مذهبًا ينطلقون ويمشون عليه في تخريجاتهم ، بل هم حياري. هذا ما يبدو لي والله أعلم بالنسبة لهذا السؤال .

قال أبو عبد الله: جزاكم الله خيراً.

قال أبو الحسن على الحلبي: حقيقة شيخنا هذه اللفتة التي تفضلتم بها أنا فيهما أحسب أنها كأصل فقط تكفي لهدم كل أقوالهم ؛ لأنهم شيخنا قد يجدون للمتقدمين كلامًا في الحديث الحسن ، وقد يجدون كلامًا في التدليس ، ولكن هناك أبوابًا كثيرة في علم المصطلح لا يجدون فيها هذا التفصيل ، فيضطروا أن يأخذوا كلام الحافظ ابن حجر وابن الصلاح والخطيب البغدادي والجاكم، فهم لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ، وهو الذي اشرتم إليه حفظكم الله _ بأنه التلفيق بعينه ، نسأل الله العافية.

فقال الشيخ : الله أكبر .

فقال أبو عبد الله: أما بالنسبة لكونهم لا يجدون لهم منهجًا في التخريج فهو أمر واقع فعلاً، فإن بعضهم أحجم عن التخريج حتى لا يتناقض.

هقال أبو الحسن على الحلبي: هذه فضيحة ، وقديمًا قيل: العلم فضّاح لغير أهله

فقال الشيخ : الله أكبر، هذا صحيح .

س ٢٤٠قال أبو عبد الله: وما يلتحق بذلك قولهم في مسألة الحديث الحسن بمجموع طرقه ، يقولون: إذا كان كلام الإمام مسلم والذهبي في الصدوق أنه إذا تضرد كان منكرًا ، فكيف

بالضعـيف ينفرد فلا شك في شدة نـكارته ، كيف يكون منكرًا، ويحتج به بعد ذلك أو يقوئ من طريق آخر ، وهو منكر أيضًا؟

ح ٢٤ فقال الشيخ: لقد ذكرتني الآن باعادتك لذكر الذهبي، فلو أننا رجعنا إلى مقدمة الميزان، له، لننظر ماذا يحكم على من يقول فيه: "صدوق، ؟ هل يلحق حديثه بالنكر والمردود أو يلحقه بمن كان حسن الحديث ؟ لا شك أن الأمر هو هذا الاخير، فلذلك كلمة "صدوق، هذه يجب أن تفسر الآن على ضوء ما استقر عليه علماء الحديث في مصطلحهم، وليس على آراء خاصة، ربما تكون هذه الآراء في أحاديث خاصة وجزئية بعينها فجعلوها قاعدة علمية.

فقال أبو الحسن، شيخنا تأكيداً لما تفضاتم به فإن المليباري في كتابه «الموازنة بين منهج المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الاحاديث، بني كتابه على هذا الاصل، لا يوجد عنده أكثر من مثالين: أحدهما حديث أبي هريرة ، والآخر حديث معاذ أظن في الجمع بين الصلاتين فقط ، قد يدافع ويقول: عندي أمثلة أخرى لكن هذه في الحقيقة مدافعة عن جهل كيف يقوم منهج على مثالين أو عشرة أو عشرين؟ .

فقال الشيخ: حديث معاذ ، ما هو؟.

فقال أبو عبد الله : في الجمع في السفر لما قالوا عليه علامة

أحمد ويحيى بن معين وأبي بكر بن أبي شيبة وعد سبعة من الثقات ، فالحاكم يقول: إن هؤلاء رووه عنه تعجبًا، كيف يكون بهذا الإسناد الذي رجاله كلهم أثمة ثقات، والحديث يرونه منكرًا؟ حتى قال الحاكم: نظرت فيه فإذا الحديث موضوع ، والبخاري قال: إن قتيبة سمع هذا الحديث مع خالد المدائني ، وخالد يدخل الحديث على الشيوخ.

فقال الشيخ : هل وجدت في ترجمة قتيبة بن سعيد أنه كان يدخل عليه الحديث ؟

فقال أبو عبد الله: لم أجد.

فقال الشيخ: أنا أذكر أن هذا الحديث في الموطأ.

هل فيمـا علمتم أو فيمـا تستحضـرون أن قتيبـة تفرد بهذا الحديث؟

فقال أبو عبد الله : الإسناد كله إلى آخره ما رواه غير قتيبة.

فقال أبو الحسن على الحلبي: شيخنا! ابن القيم هنا يقول: وكان من هديه على أنه إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فجمع بينهما، فإن زالت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ،ثم ركب وكان إذا أعجله السير أخر المغرب حتى يجمع بينه وبين العشاء في وقت العشاء. وقد رُوي عنه في غزوة تبوك أنه إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين

الظهر والعصر، وإذا ارتحل قبل أن تزيغ الشَّمس أخر الظهر حتى ينزل العصر ، فيـصليهما جميعًا ،وكـذلك في المغرب والعشاء ، لكن اختلف في هذا الحـديث فمن مصحح له ،ومن مـحسّن ، ومن قادح فيه، وجعله موضوعًا ، كالحاكم ، وإسناده على شرط الصحيح ، لكن رمى بعلة عجيبة، قال الحاكم : حدثنا أبو بكر ابن محمد بن أحمد بن بالويه، حدثنا موسى بن هارون، حدثنا قتيبة بن سعيد، حـدثنا الليث بن سعد ، حـدثنا يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل ، عن معاذ بن جبل: أن النبي عَلَيْهُ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس ... وذكر الحديث. قال الحاكم: هذا الحديث رواته أئـمة ثقات ، وهو شـاذ الإسناد والمتن ، ثم لا أعـرف له علة نعلَّه بهـا ،فلو كـان الحـديث عن الليث عن أبي الزبير عن أبي الطفيل لعللنا به الحديث، ولو كان عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل لعللنا به ، فلما لم نجد له العلتين خرج عن أن يكون معلـولاً، ثم نظرنا ،فلم نجد ليزيد ابن أبى حبيب عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عن أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عن أحد ممن روى عن معاذ بن جبل غير أبي الطفيل ، فقلنا الحديث شاذ، وقد حدثوا عن أبي العباس الثقفي قال : كان قـتيبة بن سعيد يقول على هذا الحديث علامة أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وأبي خـيثمة حتى عد

قتيبةُ سبعة من أئمة الحديث كتبوا عنه هذا الحديث ، وأئمة الحديث إنما سمعوه من قتيبة تعجبًا من إسناده ومتنه، ثم لم يبلغنا عن أحد منهم أنه ذكر للحديث علة ، ثم قال : فنظرنا فإذا الحـديث موضـوع، وقتـيبـة ثقة مـأمون ، ثم ذكـر بإسناده إلى البخاري قال: قلت لـقتيبة بن سعيـد مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل قال: كتبته مع خالد بن القاسم أبي الهيثم المدائني، قــال البخاري : وكان خالد المدائني يدخل الأحاديث على الشيوخ ، قال ابن القيم : وحكمه بالوضع على هذا الحديث غير مسلم ، فإن أبا داود رواه عن يزيد ابن خالد بن عبد الله بن موهب الرملي، حدثنا المفضل بن فضالة عن الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن أبي الزبير ، عن أبي الطفيل، عن معاذ، فذكره ، فهذا المفضل قد تابع قتيبة ، وإن كان قتيبة أجل من المفضل وأحفظ ، لكن زال تفرد قتيبة به ، ثم إن قتيبة صرح بالسماع ، فقال حدثنا ، ولم يعنعن ، فكيف يقــدح في سمــاعه مع أنه بالمـكان الذي جعله الله به من الأمــانة والحفظ والثقـة والعدالة ، وقد روئ إسحـاق بن راهويه، حدثنا شبابة، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أنس: أن رسول الله عَلَيْ «كان إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهـر، ثم ارتحل»، وهذا إسنادٌ كما ترى، وشبـابة هو شبابة بن سوار الثقة المتفق على الاحتجاج بحديثه ، وقد روى له مسلم في

"صحيحه" عن الليث بن سعد ، فهذا الإسناد على شرط الشيخين، وأقل درجاته أن يكون مقويًا لحديث معاذ ، وأصله في الصحيحين ، ولكن ليس فيه جمع التقديم ، ثم قال أبو داود إلى آخر الكلام . فما رأيكم شيخنا؟

أرى أنه لم يتفرد قتيبة ، وانتهت المشكلة . وأنا أتعجب من الحاكم المتساهل الذي حشا مستدركه بأنواع من الاحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة كيف يتهم الشقة بأنه انطلى عليه هذا الحديث الموضوع ؟ ثمقال الشيخ: وغاية ما علل به علتان: الأولى: تفرد قتيبة به أو وهمه فيه. والأخرى: عنعنة يزيد بن أبي حبيب.

هل يزيد بن أبي حبيب مذكور في المدلسين ؟ في علمي لا، والجواب عن الأولى أن قـتيبة ثقـة ثبت ، كما يقول الحافظ فلا يضره تفرده، كما هو مقرر في علم الحديث ، أما الوهم فمردود أو لا دليل عليه إلا الظن «والظن لا يغني من الحق شيئًا» ولا يرد به حـديث الثقة، فلو فـتح الباب لم يسلم لنا حـديث من الاحاديث الغريبة المفردة ، والجـواب عن العلة الاخرى وهو أن يزيد بن أبي حبيب غير معروف بالتدليس ، وقد أدرك أبا الطفيل يزيد بن أبي حبيب غير معروف ماتدليس ، وقد أدرك أبا الطفيل حـما ، فإنه ولد سنة ٣٥ ومات سنة ١٢٨ هـ ، وتوفى أبو الطفيل سنة ، ١٠ هـ أو بعدها، وعمر يزيد حينئذ سبع وأربعون سنة ، نعم! حـولف قــيبة في إسـناده، فقال أبو داود : حـدثنا المفضل بن فـضالة والليث بن سـعد عن أبي

الزبير عن أبي الطفيل ، ومن طريق أبي داود رواه الدارقطني وكذا البيهقي ، لكنه قال عن الليث بن سعد لعل الليث شيخ المفضل، وإنما هو قرينه ، وكلاهما شيخ الرملي ، واغتر بذلك ابن القيم في «الزاد» ، فقال: فهذا قد تابع قتيبة ، وإن كان قـتيبة أجل من المفضل ، وأحفظ ولكن زال تفرد قتيبة به ، فالصواب أن الذي تابع قتيبة هو الرملي لكن خالفه في إسناده، فقال : الليث عن المهمام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل ، فإما أن يصار إلى الجمع فيقال لليث بن سعد فيه إسنادان عن أبي الطفيل روئ عنه أحدهما قتيبة، والآخر الرملي ولهذا أمثلة كثيرة في الأسانيد ، كما هو معروف عند المشتغلين بهذا العلم الشريف .

وإما أن يصار إلى الترجيح، فيقال قتيبة أجل وأحفظ من الرملي وروايته أصح، والجسمع عندي أولسى، لأنه لا يلزم منه تخطئة الشقة بدون حجة ، لا سيما ولرواية أبي الزبير عن أبي الطفيل أصل أصيل في موطأ مالك عن أبي الزبير المكي عن أبي الطفيل عامر إلى آخره، ومن طريق مالك أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والدارمي والبيهقي وأحمد وأخرجه مسلم وابن ماجه والطيالسي وأحمد من طرق أخرى عن أبي الزبير به، وصرح في بعضها بالتحديث، وزاد مسلم والطيالسي وأحمد في رواية : قلت : ماحمله على ذلك ؟ قال، أراد ألا يحرج أمته.

قلت: وليس في شيء من هذه الطرق عن أبي الزبير ذكرٌ

لجمع التقديم الوارد في حديث قتيبة ، ولا يضره ذلك لما تقرر من أن زيادة الشقة مقبولة ، لا سيما ولـم يتفرد به ، بل تابعه الرملي، وإن خالفه في إسناده كـمـا سبق، ولعل لهـذه الزيادة شاهداً قويًا في بعض طرق حـديث أنس الآتي بعده ، وللحديث شاهد من رواية ابن عباس قـال إلى آخره ، وأخـرجه الشافعي . . . وهو شاهد لحديث معاذ من رواية قتيبة تدل على حفظه وقوة حديث الله فمن أعجب ما يقال أن يتشدد المتساهل.

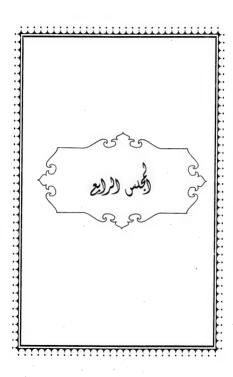
قال أبو الحسن: لعله تابع أبا يعلى الخليلي في مسألة الشاذ؛ لأنه ذكر أنه على منهجه وخالف الشافعي في تعريف الشاذ؟

فقال الشيخ : ليس العمل على هذا .

« انتهى المجلس الثالث »

⁽١) قرأ هذا الشيخ من «الإرواء» (٣/ ٢٨-٣٣) رقم(٥٧٨) بتصرف.





وقد تم تسجيل هذا المجلس يوم السبت الثاني والعشرين من شهر شوال سنة سبع عشرة وأربعمائة وألف للهجرة .

س ٢٥, شيخنا قد انتهينا في المجلس السابق من الكلام على كلام مسلم عندما ينفرد راو ليس بالمشهور عن راو مكشر له أصحاب كثيرون ، فمسلم يقول: إنه غير جائز قبول رواية هذا الصنف، والذهبي يقول: إن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً فتفضلتم بسيان أن هذا الكلام له وجهان لمن احتج به على رد رواية الصدوق إذا انفرد.

الوجــه الأول : أنه ليس لهم في عمومــه حجة حيث إن هذا خاص بالمكثرين .

الوجه الثاني: أن هذا أمر من الناحية العملية غير مسلم، فإن مثل هذا ينظر فيه، يعني يحتاج إلى القرائن، والممارس يحكم على رواية ذاك الراوي بما يستحق، هذا ما استفدناه منكم ويؤيد ما ذهبتم إليه قول الذهبي في «الموقظة»: وقد يعد تفرد الصدوق منكراً. و(قد) تفيد التنقليل ، فبقي شيء ، وهو أن هؤلاء الطلبة يقولون: إذا كان تفرد الصدوق منكراً ، فما بالنا بتفرد الضعيف إذا تفرد عن راو؟ فلذلك يعدون تفسرد الضعيف منكراً ، ويحكمون على كل رواية وحدها بالنكارة ، فسلا يحكمون بالمجموع ، بمعنى مثلاً لو أن راوياً ضعيفاً انفرد عن الزهري في بالمجموع ، بمعنى مثلاً لو أن راوياً ضعيفاً انفرد عن الزهري في رواية تعد روايته منكرة ، وإذا جاء من وجه آخر كذلك من رواية

ضعيف تعد منكرة هي الأخرىٰ ، فلا يتقوىٰ هذا الحديث بمجموع الطرق وإن كثرت .

فنريد من فضيلتكم بيان هذا الأمر؛ لأن هذا قد التبس على بعض الطلبة ولبنسوا به على المبتدئين، وجزاكم الله خيراً.

🕏 ۲۰: لكن قولهم في هذه الحصيلة في النهاية لا يتقوى الحديث بكثرة الطرق ، هل يعنون بالصدوق الذي ذكره الإمام مسلم في الكلام السابق والذي لخصته آنفًا أم في كل صدوق، إن كانوا يعنون الكلبة فقد فصلناها فيما سبق ، وإن كانوا يعنون الضعيف الذي ليس بمثابة ذاك الصدوق الذي عناه الإمام مسلم، وإنما هو ضعيف مطلقًا ، بمعنى ليس يخالف الشيوخ الشقات المتخصصين بالرواية عن الإمام ، وإنما هو رجلٌ عـادي ، لكنه ليس له هذه الخصوصية التي أشار إليها الإمام مسلم، فهو ضعيف مطلقًا ، فإذا كان الأمر كـذلك فهذه النتيجة التي وصلوا إليها ما هو دليلهم على ذلك أي أن حمديث الضعيف زائد الضعيف زائد الضعيف الذي لم يتهم في روايته لا يعطى الحديث قوة هذه الحصيلة ما هي حجتهم؟ فما تشبيثوا به من قول الإمام مسلم على ما فيه من إطلاق الذي فيه ذاك النظر فهو لا يعني هذه الحصيلة وهذه النتيجة التي انتهوا إليها ، فـما ظهر لي إطلاقًا أن هناك ارتباطًا بين هــذه المقدمة والمؤخـرة، بين الدليل والدعويٰ ، ولعل كلامي هذا ظاهرٌ لديك.

فقال أبو عبد الله: نعم.

فاستطرد الشيخ قائلا: نحن نقول زيد عند مسلم صدوق، لكنه يخالف الشيوخ الذين رووا عن الزهري ذلك الحديث الذي تفرد به ذلك الصدوق نقول هذا صدوق رقم واحد، وعندنا صدوق رقم اثنين، ورقم ثلاثة ، هؤلاء الشلائة فأكثر اتفقوا على رواية حديث عن الزهري ، والشيوخ الآخرون ما بلغنا عنهم أنهم رووه عن الزهري فهل تكون الحصيلة هل ثلاثة يساوي واحد وواحد يساوي ثلاثة؟

قال أبو عبد الله: لا.

فقال الشيخ، إذا معنى كلامهم لا ؛ لذلك أنا أتساءل من أين أخدوا هذه الحصيلة وهذه النتيجة ؟ أنا قلت هذا المثال الذي أتيت به أخيرًا هو فقط لبيان أنهم قفزوا في الدعوى. هذا المثال أردنا به التقريب، هذا دعه جانبًا ، الآن الضعيف الذي هو ليس بمثابة هذا الصدوق إذا جاء ضعيف آخر وضعيف آخر هذه المجموعة من الضعفاء لماذا يقولون لا يتقوى الحديث بطرقه هذه الثلاث؟ ما هي حجتهم ما علاقة هذه الحصيلة بكلام الإمام مسلم في صحيحه؟

س ٣٠ قال أبو عبد الله: إذا جاء حديث من طريق تفرد ابن لهيعة الزهري، ثم جاء ضعيف آخر رواه عن هشام بن عروة بطريق آخر الى الزهري، ثم جاء ضعيف آخر رواه عن هشام بن عروة بطريق آخر الى وحده ، وهو أن هذا الضعيف انضرد عن الزهري ويعد انضراده منكرا ، والذي انضرد عن هشام بن عروة بعد منكرا ، وهكذا، والحصيلة أن كل الشرق منكرة هذا تنقوى.

ج ٢٦؛ فقال الشيخ: الآن كأنه ظهر شيء عندما أتبت بمثال هشام بن عروة تعني أن هشام بن عروة أيضًا له من التلامذة المشهورين الثقات، وضح شيء كان خافيًا، يعني هؤلاء أن الزهري يقابله مثلاً في العلم والحفظ والشهرة هشام بن عروة، وهناك أيضًا مثل سعيد بن المسيب له رواة ثقات كشرون جلا، فهذه الطرق الثلاث عن هؤلاء المشاهير الحفاظ، هؤلاء لهم تلامذة مختصون بهم رووا حديثًا ما، فجاء صدوق عن الزهري، وصدوق عن هشام، وصدوق عن سعيد بن المسيب هؤلاء الصدوقون الشلائة دووا حديثًا واحدًا لم يروه أولئك الثقات عن الشيوخ الشلائة هذا هو المقصود ؟ فقال أبو عبد الله: نعم، هذا هو المقصود

فقتال الشيخ، نحن بالنسبة لما صبق من الجواب في الجلسة السابقة جوابنا واضح جداً . ذلك أننا لا نستطيع أن نثبت بطريقة أو بأخرئ أن هؤلاء المختصين بهؤلاء الحفاظ أحسوا حفظًا كل حديث هؤلاء الحفاظ الثلاثة فلعلك تذكــر أننا قلنا إنه يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل.

فقال أبو عبد الله نعم.

فقال الشيخ فيمكن أن يكون أحد هؤلاء الصدوقين حفظ عن الشيخ المشهور ما لم يحفظه المتخصصون والملتصقون به حفظا وعناية، هذا جوابنا نحن بالنسبة لما فصلناه سابقًا أما بالنسبة لنا، فنقول: الآن أنا أرئ أنهم (وأرجو الانتباه) لخلو بالهم عن العلم النافع الذي يشغل بالهم أخذوا يبحثون في المسائل التي أحسن ما يقال فيها إنها نادرة، هذا إن لم نقل إنها غير موجودة.

قلت: هذا جوابنا بالنسبة للتفصيل الذي كنا قدمناه سابقًا. أما بالنسبة إليهم أنا أرئ الآن بأنهم يبحشون الآن في أمور نظرية غير عسلمية ، هل وقفوا على رواية تفرد بها مثل هؤلاء الحفاظ الثلاثة في المثال السابق: الزهري ، هشام بن عروة ، سعيد بن المسيب والتلامذة الملتصقين بهم ، والذي أردت أن أقوله هل وجدوا حديثًا يصدق عليه هذا البحث يعني حديثًا رواه ثلاثة من الصدوقين عن ثلاثة من حفاظ المسلمين مخالفين في ذلك التلامذة الملتصقين بالحفاظ الثلاثة.

اضطروا أن يقولوا إنه: هـذا حـديث منكر، هل وجـدوا مثالاً. أو هو الفراغ الذهنـي والعلمي عما ينفع الناس من العلوم التي ورثها الخلف عن السلف؟ هذا سؤال كما يقولون اليوم يطرح نفسه لعلك أنت تذكر هذا ، فيإن كنت لم تسمع منهم مشالاً فطالبهم بالمثال، وحينتذ نقول لهم إذا وقف الأمر من المناقشة والمخالفة عند هذا المثال فبارك الله لكم في اجتهادكم ، لكن أنا حتى الآن وإن كنت نسيًا وبلغت من الكبر عنيًا ، لا أذكر أنه م معي مشال من هذا النوع إطلاقًا ، ولذلك فهو في ظني خيال ، قد يكون ليس خيالاً بالنسبة لغيري، أما هو بالنسبة لي خيال، لكن ينبغي أن يطالبوا ليس بمثال بل وبأمثلة ؛ لأن القاعدة لا تثبت بمجرد مثال واحد.

\Diamond \Diamond \Diamond

س ٢٧ قال أبو عبد الله أحمد ، بقي شيء عندهم وهو أنهم لا يقفون على هذه الصورة ، وإنما جعلوها أصلاً يبنون عليه أن كل ما تضرد به الضعيف يعد منكرا حتى لو كان عن غير الشاهير.

٣٤ (قبل حين قلت: ما الذي فهمته من قبل حين قلت: ما صلة هذه التتيجة بالمقدمة إلا بعد أن أوضحت في المشال الثاني هشام بن عروة.

فقال أبو عبد الله: نعم.

فقال الشيخ: لكن سبحان الله الكلام الأول كان في محله

من حيث إنهم يرمون إلى هذه التتيجة ، لا يقفون عند هذه الصورة التي تحدث عنها الإمام مسلم، وحينت فهم يخالفون قاعدة علماء الحديث أن الحديث الفسعيف يتقوى بكثرة الطرق ما لم يشتد ضعفه، حينتذ الرد عليهم واضح جنا، وقوي جداً، وخلاصة ذلك أنهم يريدون أن يضعوا قاعدة علمية جديدة، وفي ذلك كما قلنا في بعض ما مضى يهدمون السنة؛ لأن هؤلاء أولا، وطلة ناشئون.

وثانيًا: ما هم من العلماء المتمكنين في علوم الشريعة بالفقه، وبالتفسير وما شابه ذلك، ولا طال بهم العمر حتى يتمكنوا من أن يضعوا قواعد أقاموها على دراستهم العملية للحديث النبوي الشريف ، كما فعل العلماء السابقون ؛ ولذلك فهم يختطفون من هنهنا رأيًا شادًا ، وينشرونه على الناس، يخالفون ما عليه كل الناس الذين يعتمد عليهم في هذا العلم، ولهذا فهم يتقدمون ببعض النماذج من المخالفات ، ويكون حصيلة ذلك هدم علم الحديث ومصطلح الحديث ، وبالتالي يصبح الحديث النبوي لا نظام له تصحيحًا وتضعيقًا.

فقال الشيخ: يردُّ على هذا (١) حديث: «إنما الأعمال بالنيات»

⁽١) يعني على الإطلاق الذي في كلام الإمام مسلم رحمه الله تُعالى.

فقال أبو الحسن يا شيخنا ! حديث : «إنما الأعمال بالنيات» تفرد به محمد بن إبراهيم التيمي ، ويحيى بن سعيد ، وكذلك هذا أول حديث، وآخر حديث للبخاري: هو حديث أبي هريرة: «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده (١٠٠١)

يقول الحافظ ابن حجر في «شرحه»: وأخرجه أحمد ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان كلهم من طريق محمد ابن فضيل ... وقال: وقال الترمذي: حديث حسن غريب في نظري، وقال: وجه الغرابة فيه ما ذكرته من تفرد محمد بن فضيل وشيخه وشيخ شيخه وصحابيه. ثم قال أبو الحسن علي الحلي : فهذه تفردات كلها.

وأبو هريرة رضي الله تعالى عنه له من التلاميــذ من هو أعظم رواية من أبي زرعة ، وأيضًــا لابي زرعة من التلامــيذ من هو أعظم من عمارة بن القعقاع ولعمارة غير محمد بن فضيل.

فقال الشيخ هذا إيراد قوي، وهذا يدل على أن العمل ليس على هذا التفصيل الدقيق، لكن الآن بعد هذا الوضوح يصح أن نقـول: "يحتـج بحديثـه"، لكن لا يكون في المرتبـة العليـا من الحديث.

⁽١) رواه البخاري (٧٥٦٣).

فقال أبو الحسن: من رآهم أخونا أبو عبد الله يخصون ذلك برواية الصدوق، لكن رأينا أناسًا على غير ذلك، يعني بإطلاق إذا رأوا حديثًا صحيح السند ولكن لم يعجبهم قالوا: أين تلاميذ أبى هريرة؟

فقال الشيخ : هذا حسان عبد المنان منهم.

فقال أبو الحسن : منهم نعم، بدون تفريق من « صدوق» ومن « ثقة» .

 \Diamond \Diamond \Diamond

س ٢٨٠ قسال ابن رجب الحنبلي في "شسرح المعلل": ووى اصحاب الأعمش مثل وكبيع ، وعبسي بن يونس، وعلي بن مسلم، وعبد الواحد بن زياد ، وغيرهم عن الاعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أنه الأناكان مع النبي في في حرث المدينة، فمر نفر من اليهود ، فسألوه عن الروح " ... الحديث ، وخالفهم ابن إدريس فرواه عن الاعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله ، ولم يتابع عليه ، فصححت طائفة الروايتين عن عبد الله ، ولم يتابع عليه ، فصححت طائفة الروايتين عن الأعمش ، وخرجه مسلم من الوجهين ، وقال الدارقطني: لعلهما محفوظان ، وابن إدريس من الاثبات، ولم يتابع على هذا القول والسؤال أن أصحاب الأعمش الكثيرين خالفوا ههل يعنى أنه ليس

صْروريًا أنْ ترجح رواية الأكثرين على رواية الواحد تبعًا للقرائن؟

ج ٢٨: فأجاب الشيخ : القاعدة في الحديث الشاذ معروفة طبعًا إذا لم يتيسر التوفيق بين الروايتين ، كمثل ما هو الآن هنا أنه تفرد ابن إدريس برواية الحديث عن الأعمش، هذا لا يعنى أنه لا يمكن أن يكون للأعمش أكثر من شيخ، فإذا كان هذا الراوي ثقة يعنى لا يعرف عنه ضعف في ذاكرته وفي حفظه ، فيمكن أن يجمع كما ذهب إليه جماعة، وأن يصححوا الروايتين ، وأن يقال كما قال الدارقطني : كلاهما محفوظ، لكن أحيانًا المجموعة من المعلومات القائمة في ذهن الباحث والدارس والحافظ لا تساعده على القول بمثل هذا الجمع، حين ذاك لا يسعه إلا أن يذهب إلى الحديث الشاذ ، ويقول هذا الثقة شذ عن رواية الجماعة ، لكن هذا حينما تضيق طرق الجمع بين الروايتين المختلف تين ظاهرًا ، هذا الذي يبدو، وهذا أمـر واضح في مِعالجة علمـاء الحديث في تخريجهم للأحاديث التي يوجد فيها شيء من مثل هذا الخلاف ، الأمر كما هو في كثير من المسائل مع الأسف ما بين إفسراط وتفريط، ولعلكم تعلمون أن مذهب أصول الفقه أنه يؤخمذ بحديث الثـقة مطلقًا ، ولو خالف الثقـات ، وآخرون يرفـضونه· مطلقًا، والعدل والوسط هو أن يقال إذا ضاقت طرق الجمع، حينتذ ينسب إلى الشذوذ والمخالفة وهذا من هذا القبيل (١٠).

⁽١) هذا بيان شيخنا ـ رحمه الله ـ في مسألة إعلال الأحاديث، وهو بيان =

فقال أبو الحسن علي الحلبي: شيخنا! قولكم: إذا ضاقت طرق الجمع لا تقصدون فقط السند، وإنما البسند والمتن؟

فقـال الشيخ: بلا شك، هذا ويحضـرني مثال مـهم جدًا، وهو أيضًا يـعود بالنقض إلى مطلق كـلام الإمام مسـلم حديث: "يدخل الجنة من أمتى سبعون ألفًا بغير حساب و لا عذاب، وجوههم كالقمر ليلة البدر» في القصة المعروفة لما خرج عليسهم وقال : «هم الذين لا يسترقون ، ولا يكتوون ، ولا يتطيرون ، وعلىٰ ربـهم يتوكلون» إلىٰ آخر الحديث ، فــأما الإمام مسلم فروئ عن شيخه سعيد بن منصور صاحب السنن قال: «هم الذين لا يرقون ولا يسترقون» فزاد «لا يرقون» ، هنا نظرنا إلى ناحيتين ، نظرنا إلى السند تفرد سعـيد عن كل الأسانيد الموجودة في صحيح مسلم ، فضلاً عن البخاري فضلاً عن بعض الشواهد التي أحدها عن ابن مسعود في «مستـدرك الحاكم» ، وبإسـناد قوي ، كل هذه الطرق تقول: «الذين لا يسترقون» فسعيد بن منصور الذي هو شيخ الإمام مسلم. زاد ، وقال : « هم الذين لا

عالم متصرس، وليس كما وصفه بعضهم بالتساهل لكونه لا يلتفت إلى
 أوجه إعلال الاحاديث ، ونحن لا ندعي العصمة للشيخ ـ رحمه الله
 دلكنه كغيره من أهل العلم يصيب ويخطأ ، وحسبه أن صوابه أكثر
 من خطئه، وحكمه على الاحاديث للمقلد أولى من حكم غيره من
 طلاب العلم، والله الموفق . _

يرقون ولا يسترقون و فهذا من حيث السند ، ومن حيث المعنى فمن الثابت عن الرسول في قولاً وفعاً رقيته الآخرين والحض على رقية الآخرين ، حتى قال في السنطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل إنا جاء الشذوذ من الجانين من السند والمتن .

 \Diamond \Diamond \Diamond

س ٢٩٠ قال أبو عبد الله: سُئل أحمد: فهذه الفوائد التي فيها المناكر ترئ أن يكتب الحديث المنكر؟ قال : المنكر أبدًا منكر. قيل له : فالضعف ١٩٠٤ ال : قد يحتاج إليهم في وقت، كأنه لم ير بالكتاب عنهم بأسًا.

والسؤال : فهل يؤخذ من هذا أن المنكر والشاذ وما حكم فيه العلماء بخطأ الراوي وهذه الطرق كلها لا تصلح في الشواهد والمتابعات؟

ج ٢٩٩ فقال الشيخ: الخطأ هنا قد يكون نسبياً ، أظن هذا واضحًا في الكلام السابق ، الخطأ إذا كان بنسبة كبيرة مثل أن يكون روى الحديث جماعة على الاستقامة، ثم جماء راو سواءً كان حديثه يعتبر شاذاً أو يعتبر منكراً، فخالفهم ، فهذه المخالفة تكون في حد ذاتها خطأ، ولو جماء حديث آخر منفصل عن الحديث الأول تمامًا من الصحابي إلى المؤلف الراوي بسنده إلى الحديث بزيادة تزيد على الحديث

الأول وعلى الطريقة الأولى، ذاك الخطأ لا يدفع هذا الصواب أبدًا، فيكون خطأ للأنه وقع أبدًا، فيكون خطأ الأنه وقع خطأ في الرواية الأولى، ويأتينا قول الإمام الشافعي، ليس الحديث الشاذ هو أن يروي الثقة ما يخالف فيه الثقات، فكلام الإمام الشافعي بشطريه يصدق على المثالين السابق ذكرهما.

حديث رواه الثقات على وجه ، فبجاء الثقة أو جاء صدوق وخالف تلك الطرق ، فهذا بعتب شاذًا، وصدق فيه الشطر الثاني من كـــلام الإمام الشافعي، وهو أن يروي الثــقة ما يخالف الثقات، لكن الشطر الأول صدق على المثال الثاني إذا جاء حديث من طريق أخرى، وفي إتيانه على الطريق الأولى، لكن ليس فيــه مخالفة في نفـس الطريق الأولى ، إنما هي منفردة منفصلة تماسًا، لكن فيها زيادة، فهنا يرد الشطر الأول من كلام الإمام الشافعي (ليس الحديث الشاذ بأن يروي الثقة ما لا يخالف فيه الثقات). ، والحقيقة التي نالمسها لمس اليد خاصة في الأحاديث الطوال نجد طريقًا يأتى إلى نصف الحديث مثلاً ويأتى في حديث آخر بزيادة في آخره ، فلو فرضنا أن الطريق الأولى جاءت هذه الزيادة التي جاءت في الطريق الأخرى مِن مـخالف سواء كان ثمقة أو كان صدوقًا، هـذه علة نسبية، بالنسبة للطريق الأولى ، لكن هذه العلة لا تتعدى مكانها، ولا تصل إلى الطريق الاخرى التي جـاءت فيــها تلك الزيادة ، فــربما يكون هناك طرق أخرى فيها زيادة أخرى ، وهذا كما قلت آنفًا حقيقة ملموسة جدًا في الروايات ،وخاصة ما كان فيها من الأحاديث الطوال.

 \Diamond \Diamond \Diamond

س ٢٠ شم تحول الكلام على الليباري وكلامه حول المقارنة فهو يقول شريد أن نقارن ، نتعامل كما يتعامل المتقدمون ، نقارن الأسانيد بعضها ببعض، ونتعامل مع الروايات بعيدا عن القوائب؟

ج ١٠٠٠ فقال الشيخ، يذكر أن كلامًا يصطلحه هو ، ومصيره كما تعلمون من بعض المنماذج التي سبقت وتعرضنا للبحث فيها، ونتيجتها وثمرتها هو هدم لعلم الحديث، هو يذكر هنا شيئًا سماه " الواقع العملي" يقول: إنه يسقصد به العسمل الثابت عن أبي فلان أو عن النبي على أو عن الصحابة ، مثلاً ثبت عن أبي هريرة في أنه أنكر مسح الخفين ، فلم يعمل به ، والواقع العملي وهنا الشاهد في ما يخص موقف أبي هريرة نحو مسح الخفين، هو أنه لم يعرف عن النبي على شيئًا في المسح ، (كما قرر بذلك الإمام مسلم) هنا الشاهد "كما قرر بذلك الإمام مسلم) هنا الشاهد "كما قرر بذلك الإمام مسلم" لغة ركيكة (المام مسلم) هنا الشاهد "كما قرر بذلك الإمام مسلم، فهل

⁽١) يعنى كلام المليباري ، وذلك لأن الباء في ذلك لا حاجة إليها،وهي=

تذكرون شبئًا؟ ثم يقول: وحين روئ شخص عن أبي هريرة حديث مسح الخفين، فيعتبر ذلك خطأ من الراوي، يعني أنه تداخل عليه الحديث، فروئ عن أبي هريرة ذلك الحديث، أراد أن يروي عن المغيرة بن شعبة، وبه صار مخالفًا الواقع العملي لأبي هريرة، انتهئ كلام المليباري.

قال الشيخ، فيما يتعلق بالمسح على الخفين، فهنا روايات عن بعض الصحابة تضمنت استغرابهم للمسح؛ لأنكم تعرفون أن في أصول الحديث وأذكر مرة بالنسبة لكتاب كان حققه أبو غدة _ يغفر الله لنا وله _ لأحد الحنفيين.

هقال أبو الحسن: «قواعد في علم الحديث» للتهانوي، فقال: (الشيخ): إن هذه القواعد حضية ، فهناك مسائل مختلف فيها بين المحدثين والحنفيين، وهذه من جملة مايظهر فيها اختلاف في التوفيق بين بعض الأحاديث، فمنها حديث ؛ إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم ... » من حديث أبي هريرة في "صحيح مسلم» وغيره، والأحناف لا يأخذون به، إنما يأخدون بما ورد ، ولعل الأصح بما روي عن أبي هريرة أنه سئل فأفتى بأنه يغسله ثلاثًا ، فالأحناف أخذوا برأيه ، وتركوا روايته، وعند علماء الحديث: العبرة برواية الراوي وليس برأيه، هنا الرجل خالف هذا المبدأ ".

⁼ مقحمة في الكلام.

 ⁽١) يعني المليجاري خالف قـاعدة جمهور أهل العلم في أن العجرة برواية الراوي ، وليس برأيه .

أولا: لأنه إن أثبت أن أبا هريرة أنكر، فسهذا رأي له ، كسما أنكر ما رواه، وهذا أشبه بحديث الولوغ شهم ذكر أن هناك شخصًا روئ حديث مسح الخفين عن أبي هريرة إذًا هذا الحديث نضرب عليه ، ونوهم الشخص الذي رواه ، ونزعم على حسب مذهبه أن هذا الراوي وهم، أراد أن يقول (المغيرة) فقال (أبو هريرة) ، والدليل أن أبا هريرة ينكر، والقاعدة التي ذكرناها آنفًا عن علماء الحديث:

«إن العبرة برواية الراوي، وليس برايه، ، هنا أولى أن تطبق في هذا المشال الذي ذكره الرجل، لم ؟ لأنكم تعلمون أن أبا هريرة كان حديث عهد بالإسلام بالنسبة للمتقدمين من أصحاب الرسول على ولذلك فبعض العلماء يعللون كثرة حديث أبي هريزة، وأنه أحفظ الصحابة للحديث مع قصر مدة إسلامه ومصاحبته للنبي على المنين اثنين :

أحدهما : مشهور جدًا ، وهو قناعته بملء بطنه وتعلله بشغل الآخرين بالصفق في الأسواق ، كما جاء في البخاري وغيره.

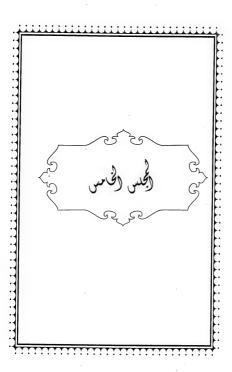
رسول الله على يقول المسح للمقيم كذا مشالاً كان يرد هذا الإشكال، وهو يروي عن الرسول على أنه سمعه، كان يمكن أن يرد هذا الإشكال، مع أنه أيضًا ليس قويًا ؛ لأن في بعض الاحاديث كما تعلمون يكثر حدثني فلان عني، فيمكن أيضًا حل هذا المثال الحيالي في هذا الباب ، فما بالك لا يوجد شيء من هذا، لكن يوجد فعلاً أن الرسول على مسح على الخفين ، فيمكن أن يكون أخذه عن غيره من الصحابة ، وهناك حديث يشبه هذا التوجيه الذي ذكرته بالنسبة لأبي هريرة هيه.

• حديث صريح عن أنس أنه روى المسح عن الرسول ﷺ على الخفين سئل: «أنت رأيت الرسول ﷺ يمسح ؟ قال: لا ، ولكنا كان لا يتهم بعضنا بعضاً » ففي الحقيقة هذا الإنسان الذي يظهر أن كتابه هدم لعلم الاصول «أصول الحديث» وإتيانه بآراء شخصية ، وتحليلات قائمة على مجرد الرأي ، ثم على ادعاء ما لا يصح وهو يقول (ثبت عن أبي هريرة) هذا الذي أثبته يقول الحافظ حافظ المغرب أو الاندلس ابن عبد البر: «لا يشت» بل ذكر الحافظ ابن حجر عن الإمام أحمد: «أنه باطل»، نحن نريد أن راجع هذا الإنسان بشيئين:

أولا: أنت تقـول: (ثبت) هل على المنهج القديم وعلـي ما كان عليه علمـاء الحديث، أم على المنهج الحديثي المستقر عندهم الذي ينسبونه لمنهج المتقدمين؟ ثانيًا: كيف تثبته وهذان حافظان أحدهما إمام السنة، لا شك أنهم يحشرونه في رأس القائمة، أما ابن عبد البر - يمكن الشيخ على الحلبي - : منزلة بين المنزلتين .

« انتهى المجلس الرابع »





وقد تم تسجيل هذا المجلس في يوم الرابع والعشرين من شهر شوال سنة سبع عشرة وأربعمائة وألف للهجرة، ١٤١٧/١٠/٢٤هـ .

س ٢١، بسم الله الرحمن الرحميم ، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد ... قال ابن القيم - رحمه الله تعلى - في «المنار المنيف» عن حديث التسمية على الوضوء بعد ذكر كلام أحمد أنها لا تثبت قال: لكنها أحاديث حسان ، فتعقبه الملا علي القاري في الموضوعات الكبرئ قائلاً: إذا كانت الأحاديث حسانًا فكيف قال إنها لا تثبت؟ ، فقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة : فهم من قول الإصام أحمد: (لا يشبت) نفي الثبوت بالمرة ، وقال: سبب هذا التعقب هو غفوله عن التفرقة بين قولهم: (لا يصح) في باب أحاديث الأحكام وقولهم: (لا يصح) في باب أحاديث الأحكام وقولهم: (لا يصح) في باب الموضوعات والشعفاء والمتروكين.

هل هذا الكلام مسلم له؟

₹ ٣١ نفاجاب الشيخ: مسلم وغير مسلم، كما يبدو لي، التغريق الذي عزاه صحيح في كتب الاحاديث الضعيفة والموضوعة، إذا قيل(لا يصح) يعنون الضعف الشديد، بخلاف ما إذا قالوا ذلك في أحاديث الاحكام، ولكن هنا كلمة الإمام أحمد ليس فيها لفظة : (يصح) أو(لا يصح) وإنما فيها لفظة (يثبت) وعلى هذه اللفظة دار الخلاف بين المنتقد لابن القيم وهو الشيخ على القاري وبين المدافع وهو أبو غدة، فالذي يبدو لي

والله أعلم أن الإمام أحمد يعني الضعف، لكن ابن القيم حينما قال: إن هذه أحاديث حسان هنا يمكن أن يتعقب ابن القيم لفظة الحسان لو قال: الحديث حسن كان يمكن تأويله ، وهو الواقع عندي بأنه حسن بمجموع طرق الحديث.

أما أحاديث حسان فيعنى هو من طريق حسن ومن طريق آخر حسن وحسن وهذا بما لدينا من مصادر مما لا يساعدنا على القول بأنه يوجد أحاديث حسان ، لكن يوجد أحاديث مجموعها يفيـدنا حسن التسـمية على الوضـوء ؛ ولذلك أذكر بأن ابن أبي شيبة في المصنف يقول _ على خلاف ما نقل عن الإمام أحمد _: ثبت لدينا عن النبي ﷺ أنه قال: ﴿ لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليـه» فقصدي أن دفاع أبي غدة غيـر وارد؛ لأن التعبير مختلف بين « لا يصح » وبين « لا يثبت اهذا من جهة ، ومن جهة أخرى الآن يخطر في البال أن هذا بالنسبة للكتب التي صنفت على الوجهين على الأحكام وعلى بيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والإمام أحمد لم يذكر هذه الكلمة في كـتاب من الكتابين له حتى يقال إنه عنى كذا دون كذا ، إذًا هو يحمل كلمة الإمام أحمد عملاً اصطلاحياً في التفريق بين ما يذكر في الأحكام وما يذكر في الموضوعات ،وهو لا يدري أن الإمام أحمد قال هذا في كتاب من نوع الأحكام أو من نوع الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وإنما ابن القيم نقل في كتاب من النوع الثاني ، هذا لا

يعني أن الإمام أحمد هو نفسه أورده في هذا النوع من الكتب.

س ٢٢ قال أبو عبد الله أحمد؛ قول ابن أبي شيبة هذا يستدل به على كونه يرى تقوية الحديث بمجموع طرقه.

و ۲۲ ؛ قال الشيخ: لا شك؛ لأنه قال : ثبت أن النبي ﷺ قاله.

 \Diamond \Diamond \Diamond

س ٢٣، هل إذا ما قلنا إن بعض الأنمة قد يميل إلى تضعيف حديث لمخالفة مذهبه، واستأنسنا لذلك بقول الذهبي في «الموقضة»، وقد يكون نفس الإمام فيما وافق مذهبه أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك والعصمة للأنبياء والصديقين وحكام القسط؟

حج ٣٧: لا شك أن الجواب أننا لا نستطيع أن ننكره مادام أن العصمة من غير المستثنين مفقودة، لكني أرئ أولاً من باب أن التأويل واسع جدًا، وثانيًا من باب حسن الظن بالإمام؛ لائه من القواعد أنه إذا جاءتنا عبارة عن بعض المسلمين ، فضلاً عن بعض الأثمة أن نجد لها تأويلاً ما وسعنا باب التأويل ، فإن وجد حديث ضعفه إمام من الأثمة المتبعين، وهذا التضعيف من التاحية العلمية

غير ظاهر ، وإنما كما جاء في السؤال لمخالفته لمذهبه، فيمكن أن يقال إنه لما كان معتقدًا صحة مذهبه وأنه قائم على أدلة قوية، فهو يعتبر هذا الحديث شاذًا، كالحديث الشاذ الذي يخالف ما رواه الأوثق منه أو الأكـــــر عـــــددًا؛ فلذلك ضـــعف هذا الحديث، وليس اتباعًا لهواه، وإنما لأنه تبني مذهبه بناءً على مبادئ وقواعد وأصول وفروع أيضًا أنتجت له الثقة بما ذهب إليه أولاً ، ثم رد هذا الحديث لمخالفته لمذهبه الواثق به ، لا اتباعًا لهواه الذي ليس هناك معصوم منه، تمامًا كما هو مشهور عن الإمام مالك أنه كان يرد الحديث الصحيح ، ويدع العمل به ، لمخالفته لعمل أهل المدينة، هذا منذهبه ، لكن هل هذا اتجاه صحيح أو لا؟ هذا شيء، لكن من يعلم هذه الحقيقة فهذا المثال الذي أدليتُ به آنفًا مما يتعلق بالإمام مالك لا يستطيع أن يقول إنسان عنه إذا رأى حديثًا بل أحاديث صحيحة، وقد تكون في موطئه وهو يردها صراحة بقوله ليس عليه العمل (عمل أهل المدينة) من كان يعلم هذا منه لا يقول: والعصمة لمن عصمه الله أو نحوه، لأنه هنا لم يتبع هواه ، وإن كان ليس معصومًا منه، لكنه اتبع مذهبًا اقتنع به في قرارة نفسه، على هذا المنوال أنا أرى أنه يمكن تأويل ما إذا كان هناك إمام يضعف حديثًا؛ لأنه قرر في نفسه أن ما بني عليه مذهبه يقاوم هذا : فهو يعتبر ذلك حديثًا ضعيفًا ، ونحن نقول هذا من باب الدفاع عن الإمام وعدم اتهامه باتباعه لهواه ، لا لأن

هذا العمل هو عـمل مسلَّم به ومقبـول تمامًا، كما نقول بـالنسبة لمذهب مالك المذكور.



س ٢٤، قال الحافظ في ، نزهة ، النظر عن الحسن لغييره ،، ومع ارتقائه لدرجة القبول فهو منحط عن رقبة الحسن لذاته وربما توقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن عليه ، . فبعض هؤلاء الطلبة الشار اليهم انشا يستندلون بهذا على أن هناك من العلماء من هو موافق لهم على رد الحديث الحسن لفيره؟

ربما قاعدة، هذا قد يكون في الحديث الصحيح أيضًا . «قد» هذه مثل كلام السياسيين يعني يجعلون من كيسهم مكان قوله: هذه مثل كلام السياسيين يعني يمكن تمطيطها ويمكن تقصيرها ، هذا لا يبنى عليه شيء إطلاقًا ، هذه الأصور تنقدح في نفوس الباحثين والحفاظ المجيدين، فيرون أن حديثًا ما من نوع الحسن هذا أنه لا يقبل إذا كان ما سبق من مثال في كلام عن الإمام الذي ضعف الحديث ؛ لأنه مخالف لمذهبه، فنحن نقول قد يضعف الحديث مخالف ، ولم يسجعله قاعدة ، وهذه الأمور من الأمور النادرة والشاذة التي لا يجوز اتخاذها مبدأ وقاعدة .

فقال أبو عبد الله: الذي يظهر _ شيخنا _ من هذا والله أعلم أنه يعني أن بعضهم ربما توقف من إطلاق اسم الحسن عليه جملة، وليس يعنى في بعض الأحاديث.

فقال الشيخ: تكلمنا في هذا بارك الله فيك: الصحة مراتب يعنى هذا أمر اصطلاحي ، والتعبير عما يجد الباحث في نفسه من النسبة قوة هذا الحديث الذي يسميه هو حسنًا والآخرون ليس عندهم هذا الاسم ، لكن لا يسع أحداً أبداً مهما كان مذهبه شديدًا أو ضيقًا: أن يعتقد أن كل حـديث فرد رواه ثقـة آخر وآخر، وكل هؤلاء أحاديثهم صحيحة ،وهي في منزلة واحدة ، ما معنىٰ يبقىٰ في منزلة واحــدة؟ هذه قضية مادية ، إنما في نفس المصحح لا يستطيع أحد أبدًا أن يقول إن نسبة الصحة في كل أحاديث الثقات نسبة واحدة ، فما المانع أن يقول جماهير المحدثين إن هناك حديثًا حسنًا أولاً لذاته ، ثم حسنًا لغيره؟ وقد تعرضت أيضًا فيما أذكر بأن الحسن لغيره قد يكن أصح من الحسن لذاته؟ نظراً لكثرة طرقه، بل وقد يمكن أن يبلغ مرتبة هي أقوى من مرتبة الحديث الصحيح الغريب ،وحـينما نقول إن هـناك من قد ينكر الحديث الحسن كـقاعدة كما أنت تريد أن تقــول، فسلم له جدلاً بهذا، هل يستطيع أن ينكر هذا التفاوت في الصحة؟.

فقال أبو عبد الله: لا يستطيع.

فقال الشيخ؛ سم لنا أدنى درجة من الصحة ما هي؟ نقول

له: من القواعد أو الأقوال التي تقال الا مشاحة في الاصطلاح»، تسمع الكلمة؟

فقال أبو عبد الله : نعم.

فقال الشيخ: لكل قوم أن يصطلحوا على ما شاؤوا ، فاصطلح المحدثون الآن وقبل هذا الأوان بقرون إلئ تقسيم الحديث المقبول إلى تلك الأقسام المعروفة: من معتواتر إلى حسن لغيره، فما الذي يجعل بعض الناس يحلو لهم أن يتشددوا وأن يشـــذوا عن هذا الاصطلاح بمثل هذه الأقــوال التي تنـقل عن بعضهم ، فلا مخلص لهم من أن يتقبلوا هذا التقسيم؛ لأنه يعبر عن حالة ثقة الباحث في حديث ما درس إسناده رجالاً . . . إلى آخره، فوجد أن النفس مالت ميلاً قليلاً جداً كما قلنا في الجلسة السابقة أنه أقوى مرتبة تبلغ المائة (الشقة)، وكل ما ينزل درجة حتى تصل إلى ٥١ ٪ هذا خرج عن الشك، مال إلى الترجيح لكن بدرجة ، درجتين ، ثلاث ، أربع ، وهذا لا يمكن أن توضع لها حدود مكيالية ميزانية دقيقة جداً بخصوص هذه المسائل المعنوية، إذا مال قلب الإنسان الباحث إلى ثبوت هذا الحديث ولو بدرجة واحدة صار عنده حديثًا حسنًا، فماذا يستفاد إذًا من هذا حينما نستحضر هذه الحقيقة وهي تفاوت نسبة الصحة علوًا وهبوطًا؟ ما الذي يستفاد؟ الآن نعود إلى الكلمة المذكورة عندك

وتعيد النظر فيها وتنظر هل تم الجواب عنها أم لا ؟ (١)

هقال أبو عبد الله : طبعًا من الناحية العملية تم، ولكن ما فُسِّر لي كلام الحافظ.

ماذا يعني الحافظ(وربما توقف بعـضـهم عن إطلاق اسم الحسن عليه) ماذا يسميه؟

ثم استطرد أبو عبد الله قائلا: ماذا نسميه إذا لم يكن حسنًا؟ هل نقول صحيح، ضعيف؟

فقال الشيخ: ما أدري ماذا نسميه؟

 (١) إنني حين أسجل هذا التعليق وبعد أكثر من ثلاث سنوات من هذه اللقاءات ، أرى كم أتعبت الشيخ رحمه الله :

والشيخ - رحمه الله - يصبر ويعيد ويزيد، ولا يعجز في كل مرة أن يعرض المسألة بصورة جديدة وبأمثلة جديدة، فهـو بحر لا ينزف؛ لذلك قانا أرئ أن من قرأ هذا الجزء بإمعان وإنصاف وعنده شيء من هذا الشبهات التي أصابت أولئك الشباب أقول إنه لن يتسهي من قراءتها إلا وقعد زالت كل الشبهات التي عنده ، فرحم الله هذا الإمام، ما أعلى قدره !!!

وأسأل الله _ عـز وجل _ أن يجزيه خيـر ما جزئ به إصـامًا من هذه الأمة وأساله ـ سبحانه _ أن يخزي كل من تعرض له بالتنقص هو أو غيره من أثمـة المسلمين، وأن ينفعنا بعلمهم ، وأن يجـمعنا بهم في الفردوس الأعلى. فقال أبو الحسن: ألا يمكن أن نقول هم المطالبون بهذه التسمية؟

فقال الشيخ: هو هذا ، نعم! نحن ما ندري ماذا نسميه هو الذي أنكر، لو كان هنا منكر كنا نقول : ما رأيك في هذه النسب التي ذكرناها للحديث الصحيح ؟ فيقول : لا أنكر ، بل أقر، فحينئذ نطالبه بالتسمية.

س ٣٥: قال الحافظ في «النكت على ابن الصلاح»: فأما ما حررنا عن الترمذي أنه يطلق عليه اسم الحسن من الشعيف والمنقطع إذا اعتضد فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه، ولا دعوى الصحة فيه إذا أتن من طرق، ويؤيد هذا قول الخطيب: أجمع أهل العلم على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأسون على ما يخبر به ، وقد صرح أبو الحسن ابن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه «بيان الوهم والإيهام» بأن هذا القسم لا يحتج به كله ، بل يعمل به في فضائل الأحكام إلا به في فضائل الأعمال ، ويتوقف عن العمل به في الاحكام إلا

⁽١) كذا في نسختي من النكت (ص ١٣٦) ، ولعلها (عن).

صحيح، أوظاهر القرآن ، قـال الحافظ : وهذا حسن قوي رائق، لا أظن منصفًا يأباه ، والله الموفق.

ج 70: قال الشيخ، هذا الوجوب ("يعارض ما ذكر فيما بعد عن ابن القطان فظاهر كلام الخطيب إنكار الأخذ بالخديث الضعيف الذي تقوئ بكثرة طرقه ، لأنه لا يصدق عليه هذا التعريف الذي ذكره الحافظ ابن حجر عن الخطيب ، قال: «أجمع أهل العلم على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به". هذا الوصف يصدق على الحديث الضعيف ؟ هل من قائل بظاهر هذا الكلام؟

ثم قال الشيخ، لهذا وذاك ما ينبغي أن نأخذ كلمة قالها إمام وعالم بمناسبة معينة ، فهو الآن يتكلم عن الحديث الذي يحتج به بذاته ، وهذا هو التعريف الصحيح ، أي على الأقل أن يكون صدوقًا ، وأن يكون يحفظ، فيكون حديثه هذا أجمع عليه، لكن يسقى جانب آخر من الموضوع ، وهو حديث جاء من طرق لا يصدق على طريق واحد منها هذا الوصف، ما حكم هذا الحديث؟ هناك تأتي قاعدة: تقوية الجديث بكثرة الطرق، بالشروط المعروفة عندهم . فكلمة الخطيب هذه لا تصالح هذا الجانب من الحديث الذي نسميه بالحديث الحسن لغيره، بعد كلام الخطيب ننظر كلام ابن القطان هذا. هل يلتقي مع كلام الخطيب (١) يعنى به قول الخطيب (لا يجب بوله).

أم يفترق؟ فإن التقى، وهذا ما أستبعده الآن، ولا بد حينئذ من أحد شيئين : إما التوفيق، وإما الترجيح كما هو الشأن بالنسبة للأحاديث المختلفة، نحن نرفع من قدر الأثمة ، نعاملهم كما نعامل الأحاديث النبوية، إما أن نجمع ، وإما أن نرجع ، فالآن إما أن يمكننا أن نجمع بين قول الخطيب وقول ابن القطان وهذا بالنسبة للقراءة الأولى مما لا ينقدح في نفسي أي لا يمكن الجمع ، فإذا كان الأمر كذلك فلا بد من المصير إلى الترجيح، وهذا نقف عند، بعد أن تسمعنا عبارة ابن القطان مرة أخرى.

فقال أبو عبد الله، يقول: بأن هذا القسم لا يحتج به كله، بل يعمل به في فضائل الأعمال، ويتوقف عن العمل به في الأحكام إلا إذا كثرت طرقه أو عضده اتصال عمل.

فقال الشيخ نقف الآن عند كثرة الطرق، كثرة الطرق تعطي لهذا الحديث الذي تكاثرت طرقه اسم الحسن لغيره أم الصحيح؟

فقال أبو عبد الله: الكلام ليس على التسمية ، الكلام على الاحتجاج به .

فيقال الشيخ، أنا أعرف ، لكن الآن نتحدث عن الاسم، ويعطي تعريفًا يمكن الآن أن أصور ما قد تريده ، وأنا أستعمل (قد) في محلها، ليس كما يفعل الناس ، فأنا أعني وأقول قد يعني الحافظ ابن حجر: يوجد طريق ضعيف مع طريق ضعيف

قد يقال عنه حسن، لكن الحديث الآخر ضعيف الأسانيد رقم واحد مع اثنين مع ثلاثة تكاثرت طرقه ، هذا ما يحتج به ، أما الأول فهو قـد لا يحتج به ، وإنما يعمل به في فضائل الأعمال، وكل منهما داخل تحت اسم حسن، لكن هذا الحسن قسمان قسم يحتج به ، وهو الذي تكاثرت طرقه ، وقسم لا يحتج به ، وإنما يعمل به في فضائل الأعمال، لكن يشمل القسمين كلمة الحسن ما أدرى ما رأيكم؛ لأن الحافظ ابن حجر والأئمة كلهم الذين نحن نعتبر أثراً من آثارهم نجدهم يحتجون بالحديث الحسن، لكن هنا ترجع المسألة في قرارة النفس، الآن نضرب مثلاً بابن لهيعة ، كما سبق مرة أن ذكرناه في مناسبة أخرى، وشهر بن حوشب. ضعيف مع ضعيف، تُرئ هذا يساوي حسنًا؟ الجواب: نعم ؟ لأن كلا منهمًا صدوق وإنما يخشئ من كل منهمًا سوء الحفظ ، وشهر متقدم على ابن لهيعة ، بحيث لا يمكن أن يكون هناك تواطؤ، فالنفس تطمئن لرواية هذا الحديث الذي اجتمع لروايته صدوقان، ما اسم هذا الحديث؟ (حسن) يختج به ؟ : نعم.

لكن هذا النوع في المشال؛ لأن عندنا معرفة سابقة بصدق هذين الراويين، وأنه لا علة فيهما إلا سوء الحفظ، وبخاصة أن أحدهما كان سوء الحفظ طارئًا عليه ، للسبب المعروف ، لكن قد لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للطرق أخرئ ، ليس عندنا معرفة وثقة بصدق كل من تفرد بطريق من تلك الطرق الأخرئ فقد لا

نقــول عن حديث راويين آخــرين يساوي حــسنًا، وإنما لا بد من كشرة الطرق، هذه القضية تعود إلى اطمئنان النفس لرواية عدد اثنين وثلاثة فتــارة يرتاح لاثنين، وتارة لا يرتاح لثلاثة ، ومن هنا تأتى كلمة كنت قرأتها _ ما أدرى أين _ للحافظ السيوطي: أن الحديث المتواتر لا يبحث في زجاله؛ لأن التواتر الذي يستحيل أن يتواطأ رواته على الكذب ، يغنى الباحث بكثرة هذه الطرق أن يدرس مفرداتها من جهـة ، وكل راو من جهة أخرىٰ ، فإذا كان عندنا حديث من ثلاثة طرق، لكن بعض أفراد هذه الطرق ليس ثقتـنا في بعض هؤلاء الأفراد كـثقـتنا في ابن لهيـعة وشـهر بن حوشب ، وقد لا تطمئن النفس لتسميته أولاً بأنه حديث حسن، للاحتجاج به ، لكن يرد هنا أنه يعمل به في فضائل الأعمال ، على قاعدة من يوى جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمـال ، هذا الذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ هو أن هذا التقـسيم الذي ذكره الحافظ ابن حجر في كالامه يلاحظ فيه الطرق التي قلّت أو كثرت في حديث ما، وإن كان كل منهما يسمى حسنًا ، لكن حسن دون حسن، وحسن فوق حسن، وعلى كل حال نعود نحن نهائيًا إلى القول بأن هذا رأي للحافظ ابن حجر العسقلاني ماذا يمكن أن يـؤخذ منه؟ هل يؤخذ مـنه خلاف ما اسـتقـر عليه عمل الحفاظ المتأخرين ومنهم الحافظ ابن حجر العسقلاني نفسه أنه ليس هناك حديث حسن؟الجواب : لا ، ألبتة،إذًا ماذا يعني ؟ هو يعني شيئًا نفهمه، وقد لا نفهمه إن فهمناه على ضوء ما بينته
سابقًا ـ والله أعلم ـ زال الإشكال ، وإن لم يَبِن لنا، فسما موقف
طالب العلم؟ أن يعـود إلى المحكم من العلم، وأن يدع ما تـشابه
منه، هذا إذا لم يتبين فهـو مما تشابه ؛ لأن الحافظ ابن حـجر ـ
اصطلاحًا وتطبيعًا ـ يعترف بالحديث الحسن.

قال أبو عبد الله: وأيضًا يمكن أن يقال: إن أبا الحسن بن القطان أيضًا ما نفئ الحسن لغيره جملة ، وإنما اشترط كشرة الطرق.

فقال الشيخ: نعم! معنا في الأصل.

شهقال الشيخ: هذا هو الذي يمكن به تفسير الخلاف ، أولا: بالنسبة لكثرة الطرق ونسبة الرواة الذين يكونون في هذه الطرق من حيث الشهرة والصدق أم لا؟ هذه حقيقة يلمسها الباحث تمامًا؛ ولذلك فنحن شخصيًا لا نجري على وتيرة واحدة في الحديث الحسن، فقد نقوي حديثًا بطريقين وقد نقويه بثلاثة ، والسبب هو اختلاف حال الطرق وحال الرواة.

قال أبو الحسن، شيخنا _حفظكم الله _ يؤيد كلامكم تمامًا نفس كلام القطان يقول: (هذا القسم لا يحتج به كله) : يحتج بشىء منه، ولا يحتج بالشىء الآخر، على ضوء ما بينتم في قولكم : إنه يحسن أحيانًا ولا يحسن أحيانًا ، وكذا تذكرون جيدًا كلمة الإمـام الذهبي في «الموقظة»، ولربما حـسن المحدث حـديثًا اليوم، واستضعفه غدًا. فقال الشيخ: نعم، هذا صحيح.

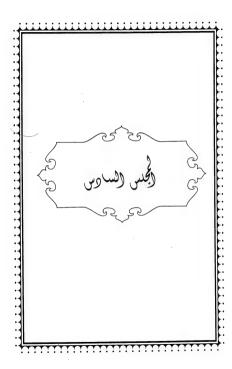
س ٣٦، بعض هؤلاء الطلبة رتب على هذا الكلام أن ما يطلق عليه الترمذي حسنا يعني تسمية فقط، يعني منزلة بين الضعيف والصحيح، وهو لا يحتج به ، وبعضهم قال، يحتج به ما لم يعارض الحديث الصحيح، فلا يقيد مطلقه ، ولا يخصص عامه؟

ج ٣٦: فقال الشيخ : إذا تساءلوا بعقولهم علموا أنهم وضعوا هذه الاصطلاحات لبيان أن ما يلقى في النفس من الثقة بالحديث الصحيح الفرد دون ما يلقى في النفس بالحديث المشهور ، ثم المستفيض ، ثم المتواتر . وأما الحديث الحسن لذاته والحديث الحسن لغيره، فلوحظ فيه هذا المعنى الذي سبق أن ذكرته آنفًا مما لا يجوز للإنسان أن يستريح إلى ترجيح أن هذا الحديث قاله الرسول عَلَيْتُهُ وَلُو بِالْمَائَةُ وَاحْدَ خَمْسُونَ، اثنانَ وَخَمْسُونَ، ثَلَاثُةُ وَخَمْسُونَ، وهكذا ترتفع الدرجات ، وتشتد الثقة بثبوت هذا الحديث ، فالآن حينما قال بعضهم كما قلت أخيراً إنه إذا جاء حديث حسن لغيره، نحن نعارض به على حد تعييرهم الحديث الحسن لذاته، فضلاً عن الحديث الصحيح، وكلمة المعارضة هنا تدل على أنهم ما تفقهوا في العلوم ، فإذا جاء النص في القرآن عامًا أو مطلقًا، وما أكثـر أمـثلة هذه النصـوص في القـرآن ، ثم جـاءت السنة تخصص عموم القرآن ، أو تقيد مطلق القرآن ، فأهل العلم لا

يقولون هذا الحديث المخصص للقرآن عارضَ القرآن، ولا يقولون في الحديث المقـيد عـارض مطلق القرآن، وإنما يقـولون خصص وقيد ، الآن هم يستعملون كلمة المعارضة ، لماذا لا يقولون ما يقول العلماء فيما نحن فيه الآن بين الحديث الحسن لغيره والحسن لذاته ؟ فأين الحديث الصحيح - الآن نمشي معهم- ليس الحديث الحسن وإنما الحديث الصحيح لذاته ـ على حد تعبيرهم ـ عارض نصًّا في القرآن، إما أن يكون عامًا ، وإما أن يكون مطلقًا ما موقفهم تجاه هذا الذي نلزمهم به وأرجو ألا يقولوا به؟ نلزمهم أن يقولوا هذا الحديث الصحيح عارض القرآن نلزمهم به ، ما موقفهم من هذه المعارضة : هل ينسفون الحديث الصحيح بزعم أنه معارض للقرآن ،أم يجمعون بين النص القرآني المتواتر وبين الحديث الفرد الغريب الصحيح؟ ظننا كما يأمرنا به ديننا من باب حسن الظن بهم أن يقولوا: لا، نحن لا نرفض هذا الحديث، وإنما نقيد أو نخصص ، ولا نلزمهم أن يقولوا: (يعارض) لأن هذه كلمة فجة تساهلوا في استعمالها في حديث حسن لذاته ، وحسن لـغيره؛ لأنهم ـ كـما في ظني ـ لا يـنقدح في نفـوسهم حرمة الحديث الحسن كحديث نبوي، ثم جرى الاصطلاح به، فهم لا يشعرون بأن الحديث الحسن لذاته له حرمة بنفس المؤمن كما للحديث الصحيح لذاته ، فضلاً عن حرمة الحديث الحسن لغيره، لذلك قد يتساهلون في إطلاق المعارضة بين حديث حسن لغيره وحسن لذاته ، لكن أرجو ألا يكون هذا الإحساس الغريب جدًا، أن يقولوا في الحديث الصحيح الذي خصص القرآن أو قيده به إنه عارض القرآن وعارض الحديث ؛ لأن رهبة الحديث الصحيح في نفوسهم أقوى من رهبة الحديث الحسن في نفوسهم، فاستجازوا هناك من التعبيـر ما لا يستجيـزونه، وأنا أقول (قد) قاصدًا إياها؛ لأنني لا أستبعـد من جهلهم أن يرتقوا بهذا الخروج عن أدب الألفاظ التي يأباها دين الإسلام أن يقولوا: هذا الحديث الصحيح عارض القرآن ، وأنتم تعرفون النصوص الموجودة في القرآن مطلقة وعامة ، والأحاديث التي تقيدها ، ومنها الأمثلة المعروفة والخلافية بين مـذهب ومذهب: مـسألة الرضاعة مثلاً: فمنهم من يأخذ بمطلق ﴿ وَأُمَّهَا تُكُمُ اللَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] ومنهم من يأخـذ بالأحاديث : الا تحرم المـصة ولا المصتان، ولا الإملاجة ولا الإملاجتان ...» وحديث عائشة في الرضاعة التي تحرم هي خمس إلى آخره، فهل يقال هذا الحديث عارض القرآن حاش لله أن نقول هذا الكلام ، وإنما الأمر كما قال منزل القسرآن: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذَّكُرَ لَتُبَيِّنَ للنَّاسِ مَا نُزَلَ إِلَيْهُمْ ﴾ [النحل: ٤٤].

« انتهى المجلس الخامس »







والذي قد تم تسجيله في يوم الخامس والعشرين من شهر شوال لسنة سبع عشرة وأربعمائة وألف من الهجرة.

قال أبو عبد الله : بسم الله الرحيمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد. . شيخنا.

س ٢٧: كثير من هؤلاء الطلبة المشار إليهم إذا صحح أو حسن إمام من المتقدمين حديثًا لم يرق لهم على قواعدهم قالوا: إن هذا لا يعني به المعنى اللغدي، هنرجدو إيضاح هذه السالة؟

₹ ٣٠: قال الشيخ، سبحان الله ، الناس يعجمون ، وعلينا التعريب ، الذي نعرفه - وليس بطبيعة الحال قاعدة ومنصوصًا عليها - والذي يستعمله وكأنه فريد في هذا الاستعمال، وإن كان هناك أحد يستابعه فيهو نادر جداً أعني به ابن عبد البر ، فيهو يستعمل كلمة «حسن» أي ليس إسنادًا ، وإنما عملاً ، وكثير ما يجمع بين التضعيف العلمي والتحسين المعنوي، أي يقول مئلاً هذا إسناده ضعيف ، ولكنه حسن ، هذا يكن أن يقال في بعض الاحاديث ، هو بمثابة ما نستعمله نحن في هذا الزمان ، نقول هذا الحديث ضعيف ، أو لا أصل له، لكن معناه جميل أو حسن، أو ما شابه ذلك، أما أن يوضع الآن قاعدة لهدم الاصطلاح الذي جرئ عليه علماء الحديث ، فكلها رأينا محدثًا الاصطلاح الذي جرئ عليه علماء الحديث ، فكلها رأينا محدثًا النا في حديث ما ذهيا حديث حسن، فضلاً عن أن يقول

حديث صحيح هو لا يعني الصحة الاصطلاحية أو الحسن ، وإنما يعني الصحة أو الحسن المعنوي ، هذا هدم أيضًا من جملة ذلك الهدم الـذي يهوى إليه هؤلاء المتأخرون ؛ ولذلك لا ينسبغي أن نشغل أنفسنا بتأويل أقوال الجاهلين أو المغرورين بعلمهم الذي هو الجهل بعينه ، إلا إذا كان هناك في الزوايا خبايا.

فقال أبو عبد الله: هم يريدون التخلص من أحكام العلماء على الأحاديث التي تخالف منهجهم.

فقال الشيخ، هذا هو الجهل بعينه، هذا كما يقال :حكايته تغني عن رده.

$\phi \phi \phi$

س٢٥/ إذا كان عندنا حديث رجاله ثقات ، ولا تظهر ثنا فيه علة ، ولكن قال إمام أو أكثر من اثنقاد إنه منكر ، هل يسلم بدنك الحكم المخالف لظاهر السند؟

چ ۳۸: الأصل هو التسليم للعلماء المتقدمين إلا إذا ترجح أمران اثنان:

أحدهما: ما ذكرت من قوة إسناده وأنه مطمئن لهذه القوة.

والأخر : أنه لم يظهر له تلك النكارة التي حكاها عمن تقدم من الحفاظ ، ذلك لأن الأمر كما يروئ عن أحد أتباع أو تلامذة أبي يوسف لعلك تذكرني ؛ لأن هذا مذكور في مقدمة صفة الصلاة (١) وخالف أبا يوسف ومحمدًا وأبا حنيفة من حيث إنه كان يرمع يديه في الصلاة عند الركوع ، والرفع منه، فقبيل له: كيف وأنت تلميذ على مذهب الإمام ؟ قال: إن الله _ عز وجل _ يوم القيامة سيحاسبني بما أتاني من عقل وفهم ، وليس بما أعطى أبا يوسف الإمام ، قد تبين لي أن السنة رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، فالشاهد أن الإنسان يؤاخذ بما تبين له إذا كان من أهل العلم؛ ولذلك قلت ما قلت آنفًا إذا كان هناك حديث إسناده صحيح، ولا نقول مقتصرين فقط على أن رجاله ثقات؛ لأنه لا بد من تأمل ، ولابد من التدقيق فيه ، لعل في هذا الإسناد علة.

فإذا ما اجتهد مجتهد ، فتين له سلامة الإسناد من علة قادحة ، وحينذاك يصح له أن يقول إسناده صحيح ، ولن يبقى أمامه فيما يعكر على هذا التصحيح إلا قول ذاك الإمام ، حينئذ ينظر في قوله ، فإن بدا وجه اتبعه ، وإلا ظل على التصحيح . هذا الذي يبدو لي في هذا الموضوع ، وهذا الذي نجري عليه في كثير من الاحاديث .

⁽١) هو عصام بن يوسف البلخي.

س ٢٩، ما مدى دقية وصف ابن تيمية بالتشدد ،والذهبي وابن حجر والخطيب بالتساهل؟

🥱 ٣٩ ابن تيمية يمكن أن يوصف تشدده في نقـد المتون ، وليس في نقد الأسانيد ،فهو واسع الخطو في الحكم على الأحاديث بالوضع أو بالبطلان من حيث دراست للمتن ، لكن ليس في نفسي أنه يتشدد في نقـد الأسانيـد، بالنظر إلى الرواة وبالنسبة إلى علل الأحاديث المعرفة في علم المصطلح، يضاف إلى هذا أنه في بعض الأحيان قبد تخونه الذاكرة أو الحافظة ، فيذكر حديثًا موجودًا في بعض دواوين السنة يقول: إنه لا أصل له، أو لا يصح ، ويكون له أكثر من طريق، ولعل من الأمثلة على ذلك حديث في فضل علر " اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه». في ذهني أنه ضعف هـ الحديث ، مع أنه حديث صحيح ؛ لذلك فبعض خصومه من الناحية المذهبية يستغلون مثل هذا ضد ابن تيمية ، ويتهمونه بما هو برىءٌ منه، فهذا الذي يبدو لى بالنسبة لابن تيمية ، وأما بالنسبة لوصف الذهبي بالتساهل فلا يوجد في نفسي شيء منه الآن.

ثمقال الشيخ: والثالث من هو؟

فقال أبو عبد الله: ابن حجر .

فقال الشيخ؛ ومن هو المعتدل إذًا؟!!!

فقال أبو عبد الله : والخطيب البغدادي؟

فقال الشيخ: والخطيب متساهل، ما باله متساهل أيضاً؟ أنا أن هؤلاء في ما يبدو من هذه الأسئلة التي لم نكن مطلعين عليها كلها، وإنما على بعضها قد قام في نفسي أن من جهلهم أنهم يبنون قاعدة من جزئية، هذا دليل جهلهم وتسرعهم بالاعتداد فيما حصلوا عليه من علم إن كانوا حصلوا شيئًا من العلم. وهؤلاء في الحقيقة ككل الأئمة لا يغلب عليهم التساهل، لكن ككل الأئمة لا يغلو أحد من أن يقع في وهم أو خطأ، ثم هذه الأوهام التي تقع منهم ليس لها طابع خاص من حيث الشدة أو الليونة أو ما شابه ذلك، وإنما يكون الامر هكذا أو هكذا، انظر مشالاً إلى ابن حبان الذي يضرب به المثل في هذا الزمان، وبعد انتشار كتب أهل العلم، ومنها كتابه «الثقات».

فقد عرف بتساهله بتوثيق المجهولين، لكنه يتشدد في الحكم على بعض الأحاديث، وعلى بعض الرواة أيضًا ،حتى صار قاعدة عنده: أن فلانًا يروي عن الأثبات الطامات ، ونحو ذلك من العبارات ، أريد أن أقول: لا يمكن أن نقول بالنسبة لغير من لا يكثر منه ميله إلى التشدد أو التساهل : إنه متشدد أو متساهل، خاصة بالنسبة للحفاظ المتأخرين كما ذكرت بالنسبة للذهبي والعسقلاني.

الخلاصة أنه لا ينقدح في نفسي بعد دراستي هذه الطويلة أنه

لا يجوز أن نصف هذين الحافظين بأنهما من المتساهلين ، هذا ما عندى ، والله أعلم.

 ϕ ϕ ϕ

س ١٤٠ رواية مخرمة بن بكير عن أبيه، يقول الأئمة ١٤ إنها كتاب،
 ويُعلونها بذلك، أليست من الوجادة؟

ج ٤٠٠ هذا الذي ذهبتُ إليه في كثيـر من تخاريجي ، هم يقولون هذا ، فنحن نقول إنـها وجادة ووجادة صحيـحة وقوية ؛ ولذلك فلا وجه للإعـلال بالانقطاع، مادام أن الوجادة هي طريق من طرق أخذ العلم.

 ϕ ϕ

ُ س ٤١، قــال الشيخ العلمي في التنكيل؛ إن العجلي قريبً من ابن حبان في توثيق المجاهيل، فما ترون في ذلك؟

ج الخاق الشيخ هذا الذي نراه أيضًا أنه متساهل، لكن نظرًا لقلة الرواة الذين يترجم لهم العجلي فلم يتسجل تساهله ، كما تجلئ تساهل ابن حبان لكثرة الرواة الذين ترجم لهم، لكن كثيرًا ما نرى العجلي يلتقي مع ابن حبان في توثيق من ليس له إلا راو واحد. فقال أبو عبد الله : فإذا أنفرد العجلي بالتوثيق يعتمد عليه أم لا؟

فقال الشيخ: هذا يعود كما نفعل بالنسبة لابن حبان، إذا لم يكن لهذا الذي وثقه العجلي إلا راو واحد فلا نعتمد عليه، والعكس بالعكس تمامًا.

 \Diamond \Diamond \Diamond

خ٢٤: النسائي ما بدا لي أنه عنده شيء من هذا التوثيق لمن لا يذكرون له راويًا إلا فردًا، وأما ابن سعد فما في نفسي شيء حوله . وابن معين أذكر أنه يوثق من ليس له في بعض الأحيان إلا راوٍ واحد ، لكن يختلف الأمر عندي بالنسبة لابن معين ، لأنه يمكن أن يكون اطلع له على أكثر من راوٍ باعتباره من الأثمة المتقدمين ؛ فلذلك ما أحشره في زمرة هؤلاء .

فقال أبو الحسن على الحلبي: محاكمة العالم على ما بين أيدينا قاصرة .

هقال الشيخ: نعم! لأنه قد يكون اطلع على شيء أكثر، وهذا مما يلتقي مع كلامنا في الجولات السابقة. هشال أبو عبد الله : يعني الآن لو انفـرد النسائي بالتــوثيق، وليس له إلا راو واحد نمشي توثيقه؟ .

فقال الشيخ: (حسب القرائن).

فقال أبو عبد الله: يعنى ليس لذلك قاعدة.

فقال الشيخ: نعم.

 ϕ ϕ ϕ

س ٢٤: من شبهات هؤلاء الطلبة أنهم يقولون ال الراوي الضعيف عنده متون الأحاديث ، فعندما يحدث بالحديث يركب للمتون أسانيد على التوهم، وليس عن قصد ، فكيف نعتمد هذه الأسانيد التي رواها على التوهم، ونقويها بغيرها؟

ج ٤٣٤: فيقال الشيخ اهل يريدون أنه لا يتقوى الحديث الضعيف بكثرة الطرق؟

فقال الشيخ؛ عدنا من حيث بدأنا ،الله المستعان ، يعني هل هم لا يفرقون بين شديد الضعف وبين قريب الضعف؟

فقال أبو عبد الله: حاصل كلامهم أنهم لا يفرقون.

فقال الشيخ إذًا هذا مردود ، وما سبق من التذكير بابن لهيعة وشهر بن حوشب ، والتذكير بقوله تعالى : ﴿أَن تَصَلَّ إِحَدَاهُمَا فَتُدَكَر إحداهُما الأَخْرَىٰ ﴾ ، هذا ضرب للفقه القرآني، والعقل السليم، كما يفرق بين ضعف وضعف، تمامًا كما يوجد هذا الأمر في الضعف المادي بين رجل ضعيف وبين آخر شديد الضعف، هذا الشخص الشديد الضعف لا يستطيع أن يتحرك وأن يمشي ، بينما ذلك يقضي حاجة ويقضي غرضًا ، وقد يتقوى هو مع غيره تمامًا، فهؤلاء في الحقيقة يعتبر إضاعة وقت في الاشتغال مع غيره تمامًا، فهؤلاء في الحقيقة يعتبر إضاعة وقت في الاشتغال

لأن الأمركما يقولون في بعض الأمثال « هذا الميت لا يستحق هذا العزاء»

 $\phi \phi \phi$

س ٤٤: قال أبو عبد الله: هل ذكر ابن عدي للحديث في ترجمة الراوي يعني أنه من مناكيره: وإن لم ينص على ذلك، وعليه فلا يستشهد بحديث أورده ابن عدي في الكامل؟.

تَحَهُ الله فقال الشيخ : هو هذا ، لكن الأمر فيه دقة ، فالنكارة كما أظنكم تعلمون قد تكون في المستد ، وقد تكون في السند، والنكارة في المتن بالنسبة لطلاب العلم أسهل وأوضح من النكارة في السند ، فإذا ما تذكرنا هذا التقسيم، حينئذ نسحن نجد في ترجمة المترجم عند ابن عدي أحاديث صحيحة ، وقد تكون من

المتفق عليها عند الشيخين، ومع ذلك فهو يذكرها في ترجمة الرجل إشارة إلى نكاره إسناده، وليس إلى نكارة مستنه ، فإذا لم يكن الحديث من هذا النوع أي المنكر سندًا، فالجواب أنه منكر متنًا عنده، وقد يستفيد طالب العلم من كتاب "الميزان" للذهبي حين يذكر بعض الأحاديث التي ذكرها ابن عدي في "كامله"، ويقوله صراحة (من مناكيره كذا كذا) ، وهو في الغالب . وأقول في الغالب وأعني أيضًا ما أقول إنما يذكر المنكر متنًا وقد يذكر المنكر سندًا.



س 30؛ هل مسند البرار (المشد العل) والعجم الأوسط للطبراني جميع أسانيدهما أورداها لبيان إعلال الأحاديث ، وليس للاستدلال وللاحتجاج بها؟

₹80؛ مسند البزار يمتاز عن بعض المسانيد بأنه يتكلم على الأسانيد، هذا صحيح ، ولكن ليس مطرداً ، فأكثر الأحاديث لا يتكلم على أسانيدها من حيث الضعف ، لكنه قد يقول تفرد به فلان، كما يقول الطبراني في معجميه «الأوسط» «والصغير» دون «الكبير»، فهو يعلل بالتفرد ولا يزيد على ذلك ، أما البزار فهو يشاركه في هذا، ويزيد عليه أنه يتكلم في بعض الأحيان على بعض رواته ، وبالمناسبة أقول نلاحظ عليه حينما يتكلم عن بعض

الرواة أن تضعيفه فيه تساهل ، أعني البزار لكن الذي أردت أن أنبه عليه هو أنه ليس تعليله الأحاديث أو أسانيد كتابه المعروف بالبحر الزخار مطَّرة ، بل المطرد هو السكوت ، إلا أن يقول : (تفرد به فلان) أما أن يجرح أو أن يتقد ، هذا قليل بالنسبة لكشرة الأحاديث التي في «مسند البزار».

ϕ ϕ ϕ

س ٤١: قال أبو عبد الله: قوله إنه تفرد بها ، يعني بها إعلالا؟

٢٤٠ قال الشيخ، هذا ليس تعلياً، ولكن ينظر إلى الذي تفرد به فإن كان ثقة ، فله حكمه ، وإن كان ضعياً فله حكم آخر.

فقال أبو عبد الله: يعني لا يمشي على قاعدة كالكامل لابن عدي؟

قال الشيخ: لا ، يختلف كل الاختلاف.

شمقال الشيخ: أما الطبراني في «الأوسط» والصغير» فدائرة نقده للرواة أقل من البزار ، الشيء المطرد عنده أنه : تضرد به فلان ، تضرد به فلان. نادرًا ما يوثق ، والاكثر أنه إن تكلم عن الرواة ضعف، هذا الطبراني، لكن هذا نادر بقسميه : التوثيق والتضعيف، أما الكثير في «المعجمين» وهو كـقاعدة عنده إلا ما ندر أيضًا أن يقـول: لا يروي هذا الحديث إلا فـلان عن فلان ، تفرد به فلان ، المتـفرد قد يكون ثقة ، وقد يكون ضعـيفًا ، ولا يعرج لبيان هذا إلا ما ندر .

فقال أبو عبد الله :: السؤال عن مقصده من قوله: (تفرد به) هل يعني بها أنه من مناكيره .

فقال الشيخ؛ قد أجيب عن هذا ، لا يعني.

فقال أبو عبد الله أحمد : لا يعني .

فقال الشيخ: لا، أبداً.

فقال أبو الحسن على الحلبي: قد ذكر البزار حديث حذيفة الله قال : جاء وفد نجران إلى رسول الله في فقالوا: ابعث إلينا رجلاً أمينًا ، فقال: الأبعثن إليكم رجلاً أمينًا ، فتنافس الناس، فبعث أبا عبيدة بن الجراح.

وقال بعــدها : هذا الحديث لا نعلمه يروئ عن حــذيفة إلا بهذا الإسناد .

فقال الشيخ: وهو حديث صحيح ، ومتفق عليه.

س ٤٤؛ إذا كان الحديث في الكتب الحديثية غير المتداولة ، ولم يقل بموجبه أحد من الفقهاء ، ولم يذكروه في كتبهم ، أيكون هذا دليلاً على نكارته ؟

₹ النكارة ، وأنا الشيخ الألبائي: لا يدل ذلك على النكارة ، وأنا ذكرت في بعض الكتب أو التخاريج في بعض الأحاديث، وقلت إنه من الغريب أن كتب الفقه خلت من ذكر هذا الحديث أو الحكم الذي تضمنه ، لعل من هذا القبيل يا أبا الحارث (۱۰) ، حديث النعمان بن بشير في التراص ذكرت هذا في الصحيحة أو غيرها ، فهذا لم تذكره كتب الفقه : لصق القدم بالقدم في الصف ، هذا مع كونه في الصحيح البخاري من حديث أنس ، وفي سنن أبي داود من حديث النعمان بن بشير ، فقد خلت كتب الفقه من فقه هذا الحديث ، فضلاً عن نص الحديث .

فقال أبوالحسن على الحلبي: هناك مثال آخر شيخنا ذكرتموه . وهو حديث «أيكم لم يقارف أهله الليلة»

فقال الشيخ صدقت ، لذلك ربما لا يدل على النكارة ، وربما يدل على أنه خفي على المتقدمين ، ثم جرئ على نسقهم المقلدون ، وهذا من شؤم التقليد ، فإنهم تركوا الاستمرار على

 ⁽١) يعني بذلك أخانا الشيخ علي الحلبي ، فهو يكنى بأبي الحسن وأبي الحارث.

الخط الذي خطه الأثمة الأولـون، كمثل قـول من قال منهم: الا تقلدن مالكًا ، ولا الشافعي ، ولا أحمد ، وإنما خـذ من حيث أخذوا». هذا الأخذ انقطع ، وبالتالي كـان هذا من أسباب ضياع بعض الأحكام الشرعية من الكتب الفقهية التقليدية .

 \Diamond \Diamond \Diamond

س 43: قال أبو الحسن على الحلبي، شيخنا وضح الجواب. لكن كيف أو بالأحرى ما هو موضع الكلمة ، التي تذكرونها عن الإمام أحمد ينقلها عنه شيخ الإسلام ابن تيمية ويؤيدها ، وهي قوله: ، إياك وكل مسألة ليس فيها لك إمام ، هل لها في هذا المكان موضع ؟ وما هي ضوابط أخذها ؟

ج ٤٨؛ قال الشيخ : أظن أننا تعرضنا لبحثه أكثرمن مرة.

نحن نقول : إذا كان الحديث صحيحًا في حدوده المعروفة في علم المصطلح يأتي كلام الإمام الشافعي أنه يجب الأخد بالسنة الصحيحة ، وإن لم يقل بها أحد أما إذا كان الحديث ، وأعني طبعًا الحديث الصحيح يحتمل وجوهًا من المعاني فحينئذ إذا ما اختار المتأخر وجهًا من تلك الوجوه، فلا بد أن يكون له سلفٌ من الأثمة وعلى هذا نحمل كلام الإمام أحمد.

س ٤٩، قال أبو عبد الله؛ قال الحافظ في ، مقدمة الفتح ، عن أبي صالح كاتب الليث، ما يجىء من روايته عن أهل الحدق كيحيى بن معين والبخاري وأبي ررعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه ، وما يجىء من رواية الآشيوخ عنه في توقف فيه، فهل ترون تصحيح حديثه من رواية هؤلاء المذكورين؟

ج 24: قال الشيخ، رواية الأولين الذين ذكرهم لا نجد لنا ما نرده به ، ومن باب أن المتأخر يستفيد من المتقدم ، ونقدر جهودهم التي لا تنيسر لنا ، فما دام هذا الإمام أعني ابن حجر ذكر هذا الفرق ، ونحين نأسف أننا لم نتنبه له إلا أخيراً (") ، فذهبنا نحذوا حذوهم ، فنفرق بين حديث كاتب الليث، فها ورواه عنه إمام من الأثمة كالبخاري وابن معين والإمام أحمد ،أو رواه عنه ناس آخرون ، ولو كانوا من الثقات ، لكن ليس لهم تلك القدم التي لهؤلاء الأشمة المذكورين والذين يميزون بين صحيح حديث مشايخهم عن غيره.

ولعلكم تذكرون الشخص الذي قيل فيه إنه كان (لعله شعبة أو غيره) كان يضعف رجـلاً ويروي عنه ، فقيل له : كيف تجمع بين تضـعيـفه وبـين الرواية عنه؟ نحن نميز صـحـيح حديثـه من

 ما أحسن الإنصاف حين يعترف هذا الإمام بمثل هذا الكلام ، في حين أن كشيراً من صدغار الطلبة يستنكفون عن أن يعتسرفوا بخط نهم ، فيتراجعوا عنه ، والله المستعان. ضعيفه، فمثل هؤلاء الذين اصطفاهم ابن حجر على غيرهم، وخص ما يروونه من الحديث عن كاتب الليث بالصحة دون الآخرين ، وذلك لأنه لاحظ فيهم ما قبل بحق شعبة أنه يعرف أن هذا فيه ضعف، لكنه يميز حديثه الصحيح من الضعيف، الخلاصة: ليس عندنا ما نرد هذا القول إلا بالغرور والإعجاب بما عندنا من جهل (1).

بقية السؤال:

ما يجىء من رواية الشيوخ عنه، فيتوقف فيه؟

فقال الشيخ: التوقف طبعًا ليس معناه الرد، كما أنه ليس معناه القبول ، كما هو الشأن في رواية الأولين ، وإنما هذا يخضع للقرائن.

فإن كانت بعضها تقويه قويناه، أو لا تقويه وهنا لا بد من القول أن التضعيف هنا يكتفي بعدم وجود ما يدعم حديث هذا الراوي الذي رواه عنه الشيبوخ ، إنما بإلحاق بالقسم الأول الصحيح، فذلك خاضع للقرائن التي تقويه ،فإذا اجتهدنا ولم

⁽١) ما أعظم الإنصاف في هذا الرجل خلاقًا لبعض من دلس نفسه بين أهل العلم بمؤلفات كثيرة جمعها من هنا أو هناك، ثم يتعقب هذا الفحل، ويتتبع زلاته، ويتفخ فيسها، فإذا وجمد له حسنة أخفاها أو نسبها لنفسه، ولم يذكره بها، فأين الإنصاف؟ وأين التقوئ؟﴿ وَاللَّهُ عَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢٢].

نجد ما نقويه فيبقى الأمر عمليًا على الضعف.

ϕ ϕ ϕ

س ٥٠٠ قال أبو عبد الله أحمد؛ في السلسلة الصحيحة، أوردتم إسنادا في مسند أحمد والإسناد فيه أنس بن عياض حدثني أبو حازم قال؛ لا أعلمه إلا عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ الحديث، قاتم هذا اسناد صحيح على شرط الشيخين وفيه هذا الشك من أبي حازم.

ج ٥٠: فقال الشيخ: هذا أنت تفهم منه الشك؟

قال أبو عبد الله: قال: لا أعلمه إلا عن سهل بن سعد.

فقال الشيخ إذا قلت: أعلمه عن فلان هل يصح هذا الاختصار؟ (لا أعلمه إلاعن فلان. أعلمه عن فلان) هل هناك فرق في العبارة من حيث المعنى؟ أنا أقول: لا فرق، ولا نفرض قولنا وفهمنا على غيرنا، فمن فهم من هذا التعبير العربي شكًا يضعف، ومن لم يفهم الشك، وأنا بالطبع أعجمي، ولا أنسى أصلي، فأنا لا أضعف الحديث.

فقال أبو عبد الله: في "صحيح مسلم" في مسألة: «أن النبي في وقت لأهل العراق ذات عرق" عن أبي الزبيس قال: لا أعلمه إلا عن جابر .

فقال الشيخ: الحديث في اصحيح مسلم، لذلك يشرفني أن الأعجمي فهم مثل العربي. س ٥١: إذا روى جماعة من الثقات عن مدلس بالعنعنة ، وانفرد ثقة بالتصريح بالسماع، هل هذا يعامل معاملة المخالفة والشذوذ؟

ج ٥١: فقال الشيخ: لا ، لأننا نلاحظ أن الرواة يختلفون في معرفة كـون الشيخ أو شـيخ الشيخ مـدلسًا ، فـهؤلاء الرواة لا يشتركون كلهم في معرفة شيخهم أو بالأحرى إن كان من فوقه يدلس، ولذلك فهم قد لا يفرقون بين من يقول (حدثني) ، وبين (عن) ، أن ذهنه خالـي عن كونه مدلسًا ، بينما يوجـد آخرون يعرفون منْ ترجمة هذا الراوي أنه كان يدلس ، فيتتبع تصريحه بالتحديث ، وحينذاك تترجح روايته التي صرح فيها بالتحديث على رواية الآخرين لهذا الاحتمال، ويحضرني الآن مشالان متقابلان : الأول الذين يروون عن أبى الزبير: هذا التنبه الذي تنبه له الليث حتى حمله على أن يذهب إليه، وأن يطلب منه إلى أن يعلُّم له على الأحاديث التي سمعها من جابر ، فكانت هذه الفائدة عظيمة جدًا، مقابل هذا في الرواة عن أبي الزبيـر نجد أحاديث كثيرة عن غير الليث في بعضها التصريح بالتحديث، وفي بعضها العنعنة ، فيتميز إذًا الليث عن الآخرين بأن انتبه لهذه الصفة التي كان ابتلي بها أبو الزبير، فطلب منه ما طلب، في المقابل مثال آخر عكسى تمامًا: بقية بن الوليد ، فهو أيضًا مدلس، وتعلمون أن العلماء يفرقون بين ما عنعن وبين ما حدث ، لكن يذكر أن أبا حاتم الرازي _ رحمه الله _ نبه في ترجمة بعض الرواة

عن بقية أنه لا يضرق إذا روي عن بقية بين ما عنعنه وبين ما حدث، فنهو يقول حدثنا بقية، حدثنا فلان ، بينما يكون قد دلس، لكن الراوي عنه ما عنده معرفة أن بقية مدلس ، ولذلك يجب أن نتحفظ وأن نراعي تلفظه بالتحديث أو العنعنة.

خلاصة الجواب أنه لما كان الرواة يختلفون ، ويتميز بعضهم على بعض بمعرفة الراوي : هل كان يدلس أو لا يدلس ، فجاء في بعض الطرق وهم ثقات عن هذا المدلس بالعنعنة وجاء ثقة آخر عن هذا المدلس مصرحًا بالتحديث ، فهاذه فائدة نعتبرها ولا نعاملها معاملة الشذوذ ، لأن السشذوذ معناه اتهام الآخرين بعدم الحفظ، وهذه السعلة التي هي السبب في دفع رواية الشقة حينما يخالف الثقات ، هذه العلة غير متحققة لوجود ما ذكرته آنشًا من يخالف الثقات ، هذه العلة غير متحققة لوجود ما ذكرته آنشًا من الأخرين ، فالقضية لها علاقة بالعلم ، وليس بالحكم ، والحكم هو مدار حديث الشاذ ، ولعل في هذا بيانًا.

وقال أبوعبد الله أحمد: وهذا هو صنيع الحافظ في «الفتح» يبين ويقول: في رواية فلان تصريح بالسماع.

فقال الشيخ: نعم، هذا هو.

قال أبو الحسن علي الحلبي: رجل عقد على زوجته ، ثم
 طلقها قبل الدخول عليها ، ثم راجعها بعقد جديد ، وبعد أن

دخل بها الدخول الشرعي والزواج الشرعي وفي أثناء حياته الزوجية طلقها طلقة لم يشهد عليها ، فذهبت إلى بيت أهلها، فأتى أهلها بها إليه، فأشهدهم على الإرجاع ، ولم يشهدهم على التطليق ، وإنما أشهدهم على الإرجاع ، ومضت حياته طبيعية ، ثم سافـر الرجل إلى إحدى البـلاد الأوربية ، وكـثير مـن النساء تأتيهن وسوسات في موضوع السفر والزواج وتعداد الزوجات فاتصلت به ، وقالت له: متى ستأتى؟ قال لها : أنا مشغول في هذه الأيام، فقالت : هذا يؤكد ما قيل أنك تزوجت، فقال لها : أنا مـا تزوجت ، لكنى مشـغـول ، قالت له : إذا لم تأت فـأنا سأرفع قضية التفريق ، قال لها في لحظة الأخذ والرد ، افعلي ما تشاءين ، فهذه المرأة ذهبت عند القاضي ، وافترت أن زوجها منذ عام لا تعلم أين هو ؟ ولم يتصل عليها ، وتريد التفريق ، والقاضي فَرِّق بينهما ، وطلقها منه ، وبعد شهر أو شهرين فإذا بالرجل يأتي ، فالمرأة اعترفت له بأنها فعلت هذا، وهي تندم على هذا الشيء لأن بينهما أبناء وبنات ، وهـو يقول أنا متردد ، وأريد أن أعرف حكم الشرع ، ومن الناحية القانونية شيخنا يستطيع الإرجاع ، لأن الطلقة الثانية لم تسجل، لأنه طلقها بلا إشهاد ، ولكنه أشهـ د في الرجوع ، لكن هو يريد أنَّ يطمئن من الناحية الشرعية، هل يعني يرجع زوجـته أم أن الأمر قد وقع فيه ثلاث طلقات بالطلقة الثانية التي وصفنا حالها؟

٣٤٠ ف قال الشيخ: هذه مغتفرة مادام أنه لم يشهد عليها. فقال أبو الحسن الحلبي: والإشهاد على الرجعة لا اعتبار له في موضوع التطليق؟

فقال الشيخ : أشهد على الإرجاع ؟ هذه مشكلة.

الشيخ الألباني، هذه مسألة تشبه تمامًا فيما لوطلق في القضاء الذي يسمونه بالقضاء الشرعي ، لكن لم يشهد ، ثم سأل أمثالنا مثلاً، فأمثالنا لا يفتون بصحة هذا الطلاق ، ولا بعدم صحته، وإنما يفرقون بين ما إذا كان الأمر رفع إلى القضاء ، وبت فيه، فليس لنا فتوى بعد البت، أما لو لم يرفع الأمر إلى القضاء ويست فتينا فنفتيه بما ثبت في السنة من ذلك حديث عمران بن حصين ، لكن هذه القضية تشبه فيما لو كان رفع الأمر إلى القضاء أي هو في قرارة نفسه اعتبر تلك الطلقة التي لم يشهد عليها عتبرها طلاقًا لأنه أشهد في الإرجاع فتكون طلقة .

فقال أبو الحسن على الحلبي : الكذب؟ : نريد الآن شيخنا قضية التطليقة المبنية على الكذب؟

فقال الشيخ : ذاك الذي أعنيه بالقانون هذه.

شمقال الشيخ: هذا التفريق بناءً على كذب المرأة أيضًا نريد أن ندرس حكم القضاء المزعوم هل كان تطليقًا أم كان تفريقًا؟ لأنه إن كان تطليقًا وكانت هي الطلقة الثالثة لا سمح الله ﴿ فَلا تَعَلَّ لَهُ مِنْ بَعُدُّ حَتَّىٰ تَكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البـقرة: ٣٣٠] أما إذا كـانت تفريقًا فكل طلاق تفريق، وليس كل تفريق طلاقًا، فحينئذ يوجد مجال للتفكير في إعادتها إلى عصمة زوجها إذا كان تفريقًا وليس طلاقًا.

فقال أبو الحسن: لو قلنا هو تطليق ، لكن هذا التطليق وقع قانونًا، لكنه لم يقع شرعًا بدليل أنه مبني على الكذب، والطلقة الثانية وقعت شرعًا ، ولم تقع قانونًا.

شقال الشيخ: عضوا نحن مانستطيع أن نقول قانونا، وليس شرعًا ، لأن هذا القانون الذي تعبر عنه هو قانون القضاء الشرعي كل المعاملات الآن الأنكحة والطلاق ونحو ذلك في القضاء الشرعي ، لكن القضاء الشرعي قسم فيه يحكم بالمذهب الحنفي وقسم بالمذهب غير الحنفي إلى آخره فتعود العلة التي ذكرتها آنشًا إن حكموا بتطليق هذه المرأة في هذا القضاء الشرعي ، فنحن ليس لنا الآن أن نرفضه بعد نفاذه وبعد وقوعه.

شيخنا! هذا أنا أعرف عنكم بفضل الله من قديم لكن قصدي أن هذا الحكم لو كان مبنيًا على الصدق وإن كان خطأ نقبله، لكن إذا كان مبنيًا على الكذب في الأصل وهذا الكذب المرأة اعترفت به؟

قال الشيخ خلينا الآن شيخ الإسلام ابن تيمية جاءت إليه امرأة ، فكذبت وقالت ما قالت ، وأفتاها على كذبها ، ثم تين

له كذبها ، هل يعود على حكمه السابق أم لا؟ هذه مشكلة ، وما عندنا اليوم شيخ الإسلام، فهم يحكمون بما يبدو من الشخص وقد يفيدنا استحضار قوله عليه السلام «إنكم تختصمون إلي وإن أحدكم ألحن بحجته من الآخر، فإذا قطعت له من حق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار» أو كما قال

الشاهد من هذا الحديث أنه أخذ منه الفقهاء قولهم « نحن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر» أنا أرئ لحل هذه المشكلة الرجوع بالقضية إلى القضاء الشرعي أو القانوني كما قلت آنقًا.

هقال أبو الحسن على الحلبي : تسجن المرأة لأنها حلفت يمين كاذب، وشهادة زور باطلة ، فالقاضي يأمر بسجنها مباشرة.

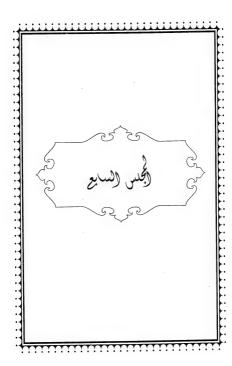
فقال الشيخ: ما عندي حل.

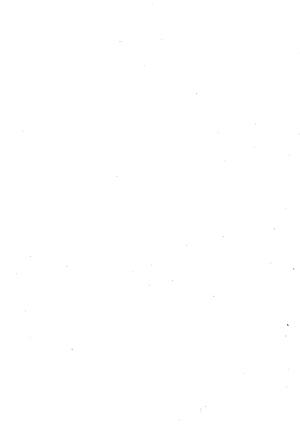
قال الشيخ، تخليص المرأة من السجن بطريقة أو بأخرى،
 والقانون مطاط في هذه القضية مثلاً الكفالة أو شىء من هذا؟

فقال ألبو الحسن: نعم ، قد يدرسونها من هذه الناحية ، لها مخرج من هنا ، أكرمك الله يا أستاذي جزاكم الله خيرًا.

« انتهى المجلس السادس»







والذي تم تسجيله في يوم التاسع والعشرين من شهر شوال سنة سبع عشرة وأربعمائة وألف للهجرة . ١٤١٧/١٠/٢٩ هـ.

قال أبو عبد الله: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة ، والسلام على رسول الله ، وبعد:

س ٥٢: قال الحازمي في «شروط الأئمة الخمسة ، وهو يتكلم عن شرط البخاري : إنه لم يقصد الاستيّعاب لا في الرجال ولا في الحديث، هان شرطه أن يخرج ما صح عنده ، لأنه قال : لا أخرج في هذا الكتاب إلا ضحيحا ، ولم يتعرض لأمر آخر ، وما سلم سنده من جهات الانقطاع والتدليس ، وغير ذلك من أسباب الضعف لا يخلو إما أن يسمي صحيحا أو لا يطلق عليه الصحة فإن كان يسمى صحيحا فهو شرطه على ما صرح به، ولا عبرة بالعدد ، وإن لم يطلق عليه اسم الصحة ، فلا تأثير للعدد لأن ضم الواهي إلى الواهي لا يؤثر في اعتبار الصحة ، ولم يذهب إلى هذا أحد من أهل العلم قاطبة.

ج ٥٣: فقال الشيخ: ما السؤال بالضبط في هذا الكلام ؟

قال أبوعبدالله: السؤال عن قول الحازمي: لأن ضم الواهي لا يؤثر في اعتبار الصحة ولم يذهب إلى هذا أحد من أهل العلم قاطبة ، فهذا إشكال.

قال الشيخ ؛ ليس هذا إشكالاً ، إذا كان من رواية الراوي شديد الضعف فليس فيه إشكال، وكلمة واهي تستعمل في شديد الضعف، وإن لم يفسر الواهي بشديد الضعف. كان الكلام مرفوضاً لأن المقرر في علم المصطلح أن الحديث يتقوى بكثرة الطرق بشرط السلامة من شدة الضعف، وهذا يناقض الإجماع أو

الاتفاق الذي نقل عن العلماء.

فقال أبو عبد الله أحمد: فالأولى حمله على أن الواهي هو شديد الضعف ، وإلا فمردود.

فقال الشيخ: نعم مردود لمخالفت المتقرر في علم المصطلح ومردود بما ذكرته في جلسة سابقة من الاستشهاد بآية شهادة المرأة وغيره.

ϕ ϕ ϕ

سه ۱۵: قال يعـقوب بن شـيبـة: قلت ليحيى : مـتى يكون الرجل معروفًا إذا روى عنه كم ؟ قال : إذا روئ عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي وهؤلاء هم أهل العلم فهو غير مجهول.

قلت _ يعني (يعقوب بن شيبة) _: فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق. قال : هؤلاء يروون عن مجهولين، فقال ابن رجب: وهذا تفصيل حسن، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون أنه لا يخرج من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعدًا عنه ، فهل هذا الكلام مسلم ؟

\$02 قال الشيخ، يبدو لي أنه ليس المقصود أنه يخرج من الجهالة العينية ويصير بروايتهما أو برواية أحدهما عنه ثقة، ما أظن المقصود هو هذا ،وإذا كان الأمر كذلك، فحيشذ يسهل التوفيق بين من روئ عنه ابن سيرين وبين من روئ عنه مثل أبي إسحاق الطرف الثاني، فقصد القائل التفريق بين رواية كل من

هذين الراويين وتقديم - ولا أقول تقييم - رواية الأول قبل الآخر، والحصيلة والفرق: هو أن ذاك يكون صجهول الحال والآخر يكون مجهول الحال والآخر يكون مجهول العين ، مجرد رواية أبي إسحاق عن الراوي لا يخرج من الجهالة العينية إلى الجهالة الحالية، وليس كذلك رواية ابن سيرين والشعبي وابن سيرين عن الراوي من الجهالة العينية إلى الجهالة مالينية إلى الجهالة معي ما هو مذكور في المصطلح أن رواية الثقة عن الرواي لا تجعله ثقة، بل ولا ترفع جهالته من الجهالة العينية إلى الجهالة معي ما هو مذكور في المصطلح أن رواية الثقة إلى الجهالة يكون مجرد رواية الشعبي وأمثاله مستثنين من هذه القاعدة، أما أن يكون مجرد رواية الشعبي أو ابن سيرين عن الراوي تجعله ثقة فما أن هذا شيء يقصده القائل.

قال أبو عبد الله: ألا يعتبر هذا الكلام نقضًا لكلام الذهلي؟ هـقـــال الشـــــخ؛لا يعتبــر بارك الله فيك نقضًا ، وإنما يعـــتبر تخصيصًا وتقسدًا.

هقال أبوعبد الله يعني أن الأصل هو. كلام محمد بن يحيى الذهلي إلا فيمن يستثنون؟

فقال الشيخ: نعم.

قال أبو الحسن شيخنا قال الكوثري عن حديث : فقد روي هذا الحديث عن أبي عـون عن الحارث: أبو إسحاق الشيباني ، وشعبة بن الحجاج المعروف بالتشدد في الرواية والمعترف له بزوال الجـهالة وصفًا عن رجال يكونون في السند. فقلتم : فيه مؤاخذتان : الأولى أن كـون شعبة معروفًا بالتشدد في الرواية لا

يستارم أن يكون كل شيخ من شيوخه ثقة، بل قد وجد في شيوخه جمع من الضعفاء ،ثم ذكرتم له ثمانية عشر راويًا ،ثم قلتم : من أجل ذلك قالوا في علم المصطلح: إذا روى العدل عمن سماه لم يكن تعديلاً عند الأكثرين وهو الصحيح، كما قال النووي في "التقريب"، وراجع له شرحه "التدريب".

فعقب الشيخ، الجمع بارك الله فيك هو كما قلنا آنفًا فيما يبدو وأنت تعلم أن كلام العليم الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فيه العام والحناص، والمطلق والمقيد، فبالأولى والاحرى أنه إذا جاء حكمان متناقضان من مصدرين مختلفين، أو شخصين متباينين، فبالأولى لا نرفض أحدهما بالآخر، وإنما نجمع بينهما ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، وهنا الأصر سهل وميسور جدًا، هذا كله من باب الاعتداد بكلام العلماء وعدم الإسفاف بأقوالهم بالضرب بها عرض الحائط، وإنما نقدر كل قول حق قدره، فإذا ما تنافر من هنا أو بهذا الطريق ننجو أن نكون مبالغين أو متهاونين، فوبما مع دلانسان القول الأول فيضرب بالقول الآخر ، وربما راق لإنسان آخر القول الآخر فيضرب به الأول، وهذا هو شأن الناشئين اليوم.

فقال أبو عبد الله: نعم يأخذون بجانب واحد.

فقال الشيخ الألباني: ولذلك ما استطّعـنا أن نجمعَ نجمعُ ، ولا نفرق . س 00، قال أبو عبد الله ؛ الدلس تدليس التسوية المشهور فيه اشتراط التصريح بالسماع من أول السند إلى آخره، ولكني وقفت على مواضع لابن حجر يكتفي بتصريحه بالسماع وتصريح شيخه هل يسلم له ذلك؛

\$ 00: الشيخ: كقاعدة لا، ولكن كملاحظة موضعية حول ذلك الحديث ، يمكن ، ولكـن لا يسلم له كقاعـدة على خلاف المشهور والمعروف والمتبع، ولكن يبدو للإنسان ، وهذا أنا ألاحظه في بعض تخريجاتي أنه يستبعد مثلاً أن يكون هناك إســقاط مثلاً والرواية للوليـد بن مسلم بـسنده عن سعـيد بن المسـيب عن أبي هريرة مثلاً، قد يستبعد الباحث أن يكون هناك سقط بين سعيد ابن المسيب وبين أبي هريرة ، لماذا ؟ لا لأنه لا يوجد عــادة بين سعيد وبين أبي هريرة راو، وقـد يكون مبهـمًا ، مجـهولاً إلى آخـره، وإنما لأن هذا نادر جداً، أن يروي سـعيــد عن أبي هريرة ويكون هناك واسطة بينه وبينه ، فهذا نادر جدًا، والنادر لا حكم له، ولما كانت القاعــدة وضعت على أساس ما يشبه الاســتقراء ، ولا أقول الاستقراء، وإنما أقول ما يشبه الاستقراء ،أي من عديد من النماذج والأمثلة، فالآن يستطيع مثل هذا البــاحث أو الحافظ العسقلاني أن يلتزم الشرط في كل اصطلاح في مثل المثال الذي ذكرناه آنفًا فهذا أمر ينقدح في نفس الباحث ، لكن لا يصح قاعدة .



س ٥٦: هل إذا قال مسلم في آخر حديث ما (لم يقل لفظة كذا إلا فلان) هل يعني ذلك غمزًا منه في هذه اللفظة؟

76: الشيخ، أظنه يشير إلى التفرد ، وإلى أن الأمر قد يتطلب شيئًا من البحث خشية الشفوذ ، ولكن ليس حكمًا منه ينبغي الاعتماد عليه، فإنه لو كان يعني ذلك لم يكن هناك ما يحول بينه وبين الإفصاح والتصريح بالشذوذ والنكارة أو ما يشبه ذلك، هذا ما يبدو لي، والله أعلم.

قال أبوعبد الله: يعني أن الأصل الاحتجاج بجميع ماروىٰ. قال الشيخ: نعم.

قال أبو عبد الله: شيخنا لعلنا أنهينا أسئلة الحديث ، وبقي عندنا أسئلة في أمر العقيدة ، لأنه ظهر أناس يتهمون الأثمة بالابتداع والضلال ، وقد بدءوا في هذه الآيام يخرجون رسائل وينشرونها ويبيعونها بشمن التكلفة، فتنتشر، فخطرهم يخشى منه بعد هذا التغير في أمرهم ، وقد لخصت بعض ما عندهم من شبه، وسأعرض ما يبسر الله عز وجل عليكم.

ϕ ϕ ϕ

س ٤٥٠ مـتى يعــد الرجل من أهل البــدع ، ويخــرج من أهل السنـة؟ يعني إذا وقع في بدعة واحدة أو اثنتين أو أكثر أو أقل؟

ج ٥٧٠: أجاب الشيخ: المسألة أولاً ليس لها عـ الاقة بعدد البدع التي يقع فيها العالم المسلم، وإنما لها علاقة بإصراره على البدعة

بعد أن تقـام عليه الحجة من أهل العلم ، والحـجة ، وأظن هذا الكلام واضح، وعليه فما وقوع العالم في البدعة بأخطر من وقوع العالم في استحسبان ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله ، فكلُّ هذا وذاك، كل ذلك مخالف للكتاب والسنة، صحيح أن السدعة من جانب هي أخطر من تحليل المحرم أو العكس، ولكن هما لا يستويان أو هي مع التحليل والتحريم تستوى من جانب أن الإصرارعلي هذه أو على ذاك هو الذي يخرج صاحبه من أن يكون من أهل العدل، وإلا فنحن نعلم أن كثيرًا من العلماء ، ومن أهل السنة قد وقعوا في أشياء مما تعـتبر بدعة مخالفة للسنة، وهنا لا بد من التفكير ،ولا فرق بين كون البـدعة كما اصطلحوا على التفريق بين أن يكون في الأصول أو في الفروع ، فلا شك أن بعضهم وقعوا في البدعة بالاجتهاد النزيه المأجور عليه صاحبه. ولذلك فما ضر ذلك شيئًا في منزلة ذلك العمالم كما أنهم وقعوا في تحليل ما حـرم الله ، والعكس بالعكس تمامًا، وما ذلك إلا : إما لعـدم وقوفـهم على النص الذي يخالف مـاذهبوا إليه، وإما مع الوقـوف عليه، ولكنهم فهموه فهـمًا يؤجرون على هذا أو ذاك أجراً واحداً، ولذلك فاليست المسألة منوطة بعدد البدع، وإنما ما تبين لنا أن هذا العالم حينما وقع في البدعة وأقيمت عليه الحجمة ، وظهر عليه التعصب لرأيه وعدم قبول الحجة ، فهذا الذي تضره بدعته، وأنا لا أفرق حين ذاك بين هذا وبين من أصرعليٰ التحريم أو التحليل المخالف للحجة، وإن لم نفهم المسألة هكذا كانت القضية فوضى ، بحيث إننا نفرق بين متماثلين ، لماذا هـ ذا يكون مبتـ دعًا وضالاً، وذاك يكون من أهل السنة والجماعة؟ وقد يكون ذاك أكثر مخالفة للسنة. لا جواب. إذا ما ظلوا متمسكين باللفظ هذا ابتدع ، وذاك ارتكب محرماً فهذا مأجور ، لماذا هذا مأجور ؟ لأنه كان مجتهداً، وهذا الذي سموه مبتدعاً أيضاً يمكن أن يكون مجتهداً، ويمكن أن يكون متبعاً لهواه، فالتفريق بين هذا وذاك ، إنما هو إدادة الحق والخضوع للحق، إذا ما تبين له أو عكس ذلك تماماً، هذا الذي تبين لي على مر الزمان ، ولا أرئ حلاً لهذه القضية خاصة في الزمن الحاضر لوأننا بمجرد مانوى رجلاً خالف الجماعة في مسالة ما حكمنا عليه بأنه مبتدع، لا ينبغي أن نتجراً باتهامه بالبدعة إلا إذا تبين لنا إصراره على مخالفة الحجة.

فقال أبو عبدالله أحمد: هل الاجتهاد شرط في نفي البدعة عنه؟

قال الشيخ: نحم ، وإلا فعليه أن يتبع العلماء ، وبهذه المناسبة: نحن نقول كلمة أظنها مهمة جداً، وهي قاصمة ظهر هؤلاء المدعن للعلم ، فربنا - عز وجل - في مثل قوله تعالى فأفاسألوا أهل الذكو إن كتُم لا نظمون ﴾ [النحل: ٣٤] فجعل الأمة من حيث العلم وعدمه قسمين:قسماً علماء وقسماً ليسوا بعلماء، وأوجب على كلِّ من هذين القسمين واجبًا، فقال عزوجل مخاطبًا الأمة التي تمثل الاكثرية من حيث الصفة القائمة بها أو عليها قال تعالى: ﴿فَاسَالُوا أَهَلُ الذَّكُو إِن كُسُمُ لا تَعْلُونَ ﴾ الخطاب للأمة يعني من لا يكون من أهل الذكر؛ ولذلك نحن نقول لهؤلاء الناشئين: هل أنتم من أهل الذكر؛ هل أنتم من أهل العلم بالكتاب وبالسنة وما يتفرع من وراء ذلك من فروع كثيرة وكثيرة وكثيرة العبا؟ . ليس فقط فيما تعلى بمعرفة اللغة العربية وآدابها، وإنا

بمعرفة أصول الفقـه وأصول الحديث. أم هي الأهواء التي تصيب هؤلاء كالريح الهوجاء تأخذهم يمينًا ويسارًا، فإن كانوا يعترفون كما هو المفروض أنهم ليسوا بعلماء ، لكن حسبهم أن يكونوا طلاب علم، إذًا أنتم يشملكم هذا الخطاب ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذَّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ هكذا أرى أن المشكلة تكون مع المجتمع الإسلامي الذي يمثل هذا المجتمع الأقل من أقلهم عددًا ، وهم العلماء ، والأكثـرون عليهم أن يلجـؤوا إلىٰ هؤلاء العلماء ، قـال الله عز وجـل ﴿ وَلُو ۚ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولَى الأَمْرِ مَنْهُمْ لَعَلَمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ منهُم ﴾ فأهل الاستنباط هم هؤلاء العلماء الذين أمرت مجموع اَلاَمة باللجوء إليهم إذا ما جهلوا ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذَّكُر إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ وهنا يرد الحديث. «ألا سألوا حين جهلوا ، فإنما شفاء العى السوَّال» حديث الجريح الذي أمر بالتعصيب ، فعلى هذا ينبغي أن تفهم قضية البدعة ، والتحليل ، والتحريم ، إذا صدرت من العالم المخلص، فهو مـأجور على كل حال، ولذلك أنا أذكر أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، أولا: ينكر تفريق الإسلام أو الدين إلى أصول وفروع ، ثم إقامة قاعدة على هذا التفريق ، وهى مع الأسف مـعروفة عند المـتأخرين أنَّ المخطىء فـي الفروع يعذر، وفي الأصول لا يعذر.

هذا خطأ ناشئ عن الخطأ الأول ، وهو تقسيم الإسلام أو الشريعة أو الدين إلى أصول وفروع، فكلام ابن تيمية كلام عالم رحمه الله وجزاه الله عن الإسلام خيراً، فهو رجل متمكن في العلم ويأتي بنكت وفوائد لا تجدها في بطون الكتب ، فهذا من هذا القبيل تمامًا ، ومما يستأنس لهذا الذي نقلناه عن ابن تيمية ،

وهو أنه لا ينبغي التفريق بين الخطأ في الأصل والخطأ في الفرع : هذا يغتفر ، وذاك لا يغتفر ، كيف هذا ؟

إذا أخطأ في الفروع وقد تبينت له الحجة فهو يعاقب، ولكنه إذا أخطأ في الأصول ولم تتبين له الحجة لماذا يعاقب؟ ويناسبنا أن نذكر الآن الحديث الذي رواه الشيخان في «الصحيحين» ذاك الرجل الذي أدركته الوفاة وجمع أولاده فقال لهم: أي أب كنت لكم؟ قالوا: خير أب، قال: فإني مقبل على ربي ، ولئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً شديداً. ومعروف تمام هذا الحديث ، وهو أنه قال لأولاده حين أوصي: أن تطرحوني في البحر المائج والريح المائج، فقال الله عز وجل: كوني فلانًا ، فكان .

قال الله _ عز وجل _ لهذا العبد: ما حملك على ما فعلت؟ قال: خشيتك، هذا وقع في الكفر ، لكن كان مغلوبًا على أمره، ومعنى ذلك أنه لم يكن قاصدًا الكفر، وعلى هذا فإنه لا يجوز التفريق بين الأصول والفروع ، ثم لا يجوزالتفريق بالمؤاخذة بين الأصول أو عدمها ، إنما المؤاخذة تترتب على الجحد والإنكار سواء كانت في فرع كما يقولون أو في أصل.

قال أبو عبد الله : من الشبه في ذلك إطلاق بعض السلف على بعض العلماء وصف البدعة كقولهم في مسعر مع جلالته : إنه مرجىء ، وكذا قول البخاري عن أبي حنيفة: كان مرجعًا ، وقال بعضهم عن الحاكم : رافضي خبيث.

فقال الشبيخ : وهذه الكلمات ما وراءها أنه لا يجوز أن يقال عن الرافضي رافضي، أم لا يجوز أن نقول عن الرجل إنه رافضي إلا بعلم؟ ولا فرق عندي بين أن يقـول فلان رافـضي ولاحجـة

لدينا ، وبين أن أقول إنه شيعي ولا حجة لدينا ، وبين أن نقول مستدع أو مخالف للسنة ولا حجة لدينا ، والعكس بالعكس ممتدع أو مخالف للسنة ولا حجة لدينا ، والعكس للنقول به ، وليس هذا نقضًا للأصل، وإنما للتحري في وضع الكلمة في مكانها ، أليس كذلك كما نقل عن الذهبي عندك؟

هشقال أبوعبد الله: بلي، لكنهم يقولون إن من وصف بالإرجاء خرج من السنة، ودخل في البدعة ؟ فقال الشيخ: في هذه الخصلة.

فقال أبو عبد الله : ليس على الإطلاق.

فقال الشيخ: طبعًا.

قال أبوعبد الله: وكذلك من هذا البــاب ينقلون عنكم ما نقلتــموه عن ابن الهادي في وصــف ابن حزم بأنه جهــمي جلد، فنقلتم هذا القول مقرين له، ثم كيف يكون سنيًا جهميًا؟.

فقتال الشيخ: سبق الجواب في تلك الخصلة، يعني أن من كان يحتج بالكتاب والسنة، ويقول بكل ما يقول به أهل السنة، لكنه في واحدة منها كالإرجاء مثلاً إذا كان مرجئًا يقول الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فهذا خلاف الكتاب والسنة، لكن يقول القرآن كلام الله وليس بمخلوق، هل هذا أصاب في هذا أم أخطأ؟

فقال أبو عبد الله : أصاب.

هقال الشيخ : وقس على ذلك الإصابات كلها ،وهنا يأتي قــوله تعــالى ﴿وَلاَ يَجْرِمُكُمُ شَاّنُ قَوْمٍ عَلَىٰ الْأَتَمُدُلُوا اعْدَلُوا هُوَ ٱقْرَبُ لِلشَّقُوعَ ﴾ [المائدة: ٨] وفي هذا الجانب نحن نقول مرجىء ،لكن

ما نقول : إنه واقفي أو معتزلي أو ما شابه ذلك، لأننا علمنا أنه في هذا الجانب سنّي ، وفي هذا الجانب بدعيّ، أو متسنن ،وهنا مبتدع ،وهكذا أننا نقول إنه ظاهري ، وظاهريته مقيتة ، فهل هذا يخرجه عن إمامته في العلم؟.

البحواب: لا ، وأنا من أشد الناس إكباراً وإجلالاً للرجل، لكن لا أجد ما يمنعني من أن أجمع بين هذه الجلالة الحقيقية التي تمثل بها وبين كونه جامداً على الظاهرية ، لدرجة أن يقول: "فهي رسول الله على الماء الراكد» ، فإذا ما بال زيد في إناء، ثم أراق هذا البول من الإناء في الماء جاز ، لماذا؟ لأنه لا يصدق عليه قوله : نهي عن البول في الماء الراكد.

هذا لم يبل في الماء الراكد؟ إنما بال في إناء فارغ ، لكن ما الفرق بين وجود الوسيلة وبين عدمها هنهنا ؟ والتلوث إن لم نقل : التنجس قد حصل سواء كان البول في الماء الراكد أو كان البول في الإناء من البول في الماء الذارغ، ثم أريق ما في الإناء من البول في الماء الراكد، سمعت هذه الفلسفة؟

فقال أبو عبد الله أحمد: نعم.

فقال الشيخ: هو يقولها لكن ما يخرج عن تقديري مطلقاً ، وعن انتصاره للكتاب والسنة ومحاربته للبدعة الكبرئ التي عمت وطمت، وعلى ذلك قل عن الأئمة أو لنقل معدلين للفظ لنقل عن العلماء الذين جاءوا بعد الأئمة ، وأكثرهم من المقللة كما يفعل بعض الغلاة اليوم فما أدري من حدثني عن بعضهم أنه يرئ أنه يتقرب إلى الله بحرق فتح الباري.

فقال أبو عبد الله: هم من هؤلاء ، وهذا رأسهم بمصر.

فقال الشيخ: سبحان الله! هذا لا يتأدب بالآية الكريمة ﴿ وَلا يَعْرَبُكُمْ شَنَانُ قَوْمُ عَلَى أَلاً تَعْلُوا اعْلُوا هُوَ أَقُرْبُ لِلتَّقُوى ﴾ [المائدة: ٨] إذا كمان الله عن وجل يفرق بين طائفتين ، وأعني ما أقلول من المسركين ، ولكنه من أهل الكتاب يفرق بين النصاري وبين اليهود، أليس لنا في هذا هدي وأدب أننا نقدر الناس ونعطي كل ذي حق حقه؟ صاحب "فتح الباري" صدق من قال "لا هجرة عنهم آنفًا في الفروع أو الأصول ، لكن الغالب عليه العلم والصلاح والهدي ، وليس الخطأ ، ولذلك فلا يجوز هذا التطرف، وهذه المبالغة أبداً ، الشاهد أن ما نقلت من هذه الألفاظ الذي أفهمه هو أنهم يعطون كل ذي حق حقه ، ولا يخرجه هذا الكلام الجارح لا يخرج المجروح عن كونه صالحًا متعبداً ، فهذا الكلام الجاري عمرو بن عبيد حينما يذكرونه يقولون: إنه كان زاهداً متعبداً ، لكنه المعترك ، وهذا من هذا الباب .

ما أكثر كتب الحديث التي فيها أنواع من التجريحات، لا فرق في ذلك بين أن يكون الرجل إمامًا في علمه أو يكون من عامة المسلمين أو من الرواة المحدثين، وقد يصفونه بالصلاح والتقوى ، لكن يصفونه بسوء الحفظ، وربما وصفوه بأنه يهم إلى حد الكذب ، وقد يقولون: إنه كذاب، إنه وضاع ، أو نحو ذلك، ولحلك تذكر كمثال نوح بن أبي مريم هذا من علماء الحنفية ، ولعله من تلامذة أبي حنيقة مباشرة ، المهم أن هذا رموه بالكذب مع أنه رجل عالم فاضل حتى غلا بعضهم لما وصفوه

بأنه جامع لكشرة علومه، قال : "جمع كل خير إلا الصدق" ، فإنى أرئ أن هذا التعبير «كل خير إلا الصدق» هذا هو العدل ، لأنه رجل منهم بالكذب ، وأنه كان يتقرب إلى الله عز وجل بالكذب، لما جيء إليه وقيل له: من أين لك هذه الأحاديث التي ترويها عن عكرمة عن ابن عباس: قال رسول الله ﷺ في فضائل القرآن سورة سورة ؟ قال : إنى لما رأيت الناس شغلوا بفقه أبي حنيفة (شيخه) ومغازي ابن إسحاق، وضعت لهم هذه الأحاديث حسبة يتقرب بها إلى الله ، هو كذاب ، ويتعمد الكذب ، لكن جمع كل خير، إذًا هذا الشيخ العسقلاني _ الإمام ابن حجر _ كيف لا نعامله كما يعامل علماء الجرح والتعديل الرواة الذين جرحوا بنوع من أنواع الجرح الكبيرة، إذًا هم خرجوا عن سبيل المؤمنين في هذه القضية ،وهذه عاقبة المغرورين المعجبين بجهلهم وآرائهم الفحة الـتي لم يتلقوهـا عن أهل العلم أولاً، ولا أنهم وفَّقوا من ربهم لعلمه تبارك وتعالى بعدم إخلاصهم ، وإنما إرادة الظهور ولو بمخالفة العلماء وسلوك غير طريق المؤمنين.



س 0.0 ومما يحتجون به أو يتكلمون به يقولون إن مثل عمرو بن عبيد كما ذكرتم هيه جانب من الصلاح ، لكنه يذم لأنه مبتدع ، ولايذكر إلا بالذم ويوصف بالضلال ولا يوصف بالإمام ؟ ويقولون الانقول الإمام ممروبن عبيد هكيف نصف ابن حجر بأنه إمام وهو من أهل الضلال ويوصف بالضلال ولا يذكر إلا على سبيل الذم؟

ج ٥٨: الشيخ: لا يستويان مثلاً.

فقال أبو عبد الله: وعلى هذا فيطالبون بتصغير هؤلاء العلماء الذين وقعوا في مثل هذه الأمور .

هقال الشيخ : أولا نهي بعض علماء السلف عن مسجالسة المبتدع والإصناء لكلامه وعن معاشرته ونحو ذلك هذا مشروع من باب السياسة الشرعية ، ومن باب المحافظة على سلامة عقيدة عامة الناس الذين لا يتمكنون من تمييز الخطأ من الصواب أو الباطل من الحق، فهذا لا يعني أكثر من كونه من باب تطبيق قاعدة "سد الذريعة" يعني أيها الناس لا تصلوا وراء هذا المبتدع ، هذا من باب ردعه، من باب مقاطعته تأديبًا له من جهة ، وخوفًا على من يعاشرونه من جهة أخرى، اليوم يوجد بعض الأراء والأفكار أن فلائًا صوفي ، ويؤم الناس، هل نصلي وراءه أم لا؟

العسواب: إن كنت تحكم بأنه مسلم وما خرج عن دائرة الإسلام فالصلاة خلفه صحيحة ، لكن إن وجدت إمامًا خيرًا منه وأصلح منه أو من أهل السنة فتذهب إليه ،أما إذا لم يكن إلا الأول فإما أن تصلي وحدك أو تصلي وراء هذا الإمام ؟ صل وراء هذا الإمام ولا تخالف نحو تلك الوصايا التي تقرأها في كتب بعض العلماء أن فلانًا لا تصل وراء، وقد يكون القائل مثل الإمام أحمد مثلاً لأنه مبتدع ، هذا من باب ما ذكرناه آنفًا.

إما لتأديب هذا الإمام المبتدع ، وإما خوفًا من أن تؤثر بدعته على هؤلاء الذين يصلون خلفه، أما اليسوم فقد طفح الصاع ، غلبت البدعة والجهل على أكثر الناس، فإذا قلنا لاتصل وراء المبتدع ، ولا تصل وراء مقلد، ولا تصل وراء صدوني، معناها أننا نقول له بلسان الحال ، ولسان الحال أنطق من لسان المقال: «اعتــزل الناس على رأس جبل» ، وما أعتــقد أن يكون هذا اليوم ، لأنه لا يزال كما قــال عليه السلام: « لا تزال طائفــة من أمتى ظاهرين على الحق»

خروصة والقول:

لا نريد أن نكون مُـفْرطين ولا مـفَرَّطين ، ولا مـغالين ولا متساهلين ، وهذه الاقوال فيـها من النوعين، سبحـان الله : إما إفراط وإما تفريط!!

فقوله في بعض الرواة: إنه مرجئ، هو أهون بكشير مما إذا قال: "فلان يكذب" ما خرج عن قولهم من أهل السنة في العقيدة، فإذًا يأخذ كل إنسان نصيبه من الوصف بالخير أو الوصف بالشر، وبهذا القدر كفاية، والحمد لله رب العالمين.

سألها له : أبو عبدالله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين

٣	المقدمة
	طعن شعيب الأرناؤوط ، وبشــار عواد على من اعتمد تصحيح أثمــة الحديث كالذهبي ،
٩	والعراقي، وابن حجر ، وغيرهم
١.	منهج جديد لهما في نقد الرواة
11	تقسيم جديد لحال الرواة في ثقات ابن حبان
۱۳	تحاملهما على الحافظ ابن حجر
١٥	اتهامهما للحافظ ابن حجر فيما هما أحق به منه
۱۷	أمثلة مما انتقداه على الحافظ
٣٣	عرض لحال الدعاة وطلاب العلم
٣٦	عدم جدوئ معرفة أول من استعمل الحسن بالمعنى الاصطلاحي
٤.	الكلام على الكشف عند الصوفية
٤٢	ادعاء بعضهم أن الحديث الحسن لم يكن عند المتقدمين
٤٣	تفريقهم بين منهج المتقدمين والمتأخرين في الحديث الحسن والرد على ذلك
٥٢	حاجة المشتغلين بالفقه إلى علم الحديث
٥٧	فتوى الشيخ رحمه الله بأن منكر الحديث الحسن بقسميه مبتدع
٥٨	الكلام على من نص ابن حجر على جهالته في التقريب
77	توثيق الراوي بكثرة الرواة عنه مستحدة المستحدة المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحد المستحدد الم
77	عدم اشتراط الشهرة في ذلك
٦٣	عدد الرواة الذين يوثق من رووا عنه
٦٤	رواية المبهم ومجهول العين والمنقطع من حيث الاستشهاد
٦٤	حال الرواة الذين ذكرهم ابن حبانً في الثقات بين المعلمي والالباني وعداب الحمش
٨٢	حال الرواة المسكوت عنهم في التاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم :····
٧٢	متن ينتفع من سكوت البخاري وابن أبي حاتم
٧٤	ترجيح قول مسلم رحمه الله في مسألة السماع ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۸٥	كلام الإمام مسلم في مقدمة صحيحه على مسألة التفرد
	الكلام علمي تفرد محمد بن عــبد الله بن الحسن عن أبي الزناد عن الأعرج بحديث النزول
۸٩	على اليدين للسجود.
94	معنىٰ قول الأثمة (فلان لا يتابع علىٰ هذا الحديث) ***********************************
90	النكارة عند يحيى القطان والإمام أحمد
99	الكلام علميٰ رأي الذهبي في تفرد الصدوق
١	الكلام على حديث معاذ في جمع التقديم
١ - ٩	الرد على من احتج بقول مسلم والذهبي في مسألة التفرد في رد الحديث الحسن لغير.
۱۱۷	الكلام على الإفراط والتفريط في إعلال الأحاديث
۱۲۰	مخالفات الرواة والأفراد وما يرد منه وما لايرد
177	منهج جديد للمليباري في نقد الروايات.
119	الفرق بين قول الأثمة (لا يصح) في الأحكام وبين قولهم ذلك في كتب الجرح والتعديل
171	مدهب ابن أبي شيبة في تقوية الروايات الضعيفة بعضها ببعض
121	أثر التمذهب على بعض الأثمة في الحكم على الأحاديث الموافقة أو المخالفة للمذهب

رس للعلامة محدث العصر الألباني

د على من ظن أن الحافظ ابن حجر لا يقول بالحديث الحسن لغيره
د علمي من ادعيٰ أن الخطيب وابن القطان لا يقولان بالحسن لغيره
د على بعضهم أن الترمذي لا يعتج بالحديث الجسن.
د على بعضهم أن المومدي د يعمل يعمليك الحسن. د على حمل بعضهم أحكام الاثمة بالصحة والحسن على الاحاديث على المعنى اللغوي
و على حمل بعسهم الحمام الوقعة بالمساور على المار المسلم المار المسلم المار المسلم المس
وبيس المستحري. قف طالب العلم من استنكار بعض الأثمة لبعض الأحاديث التي ظاهرها الصحة ١٥٠
في قالب الملم من المستخر بعش الوقت بمناس الوقت التي المناسبة المن
نول في رواية مخرمة بن بكير عن أبيه. نول في دعوئ تساهل العجلي وابن سعد وابن معين والنسائي في توثيق للجاهيل.
نول في دعوى شاهل العجبي وابن سعد وابن معين والتسايي عي تولين الله الله الله
بهة أخرى لمن قال برد الحسن لغيره.
كم الأحاديث التي يذكرها ابن عدي في كامله
كم أحاديث البزار والطبراني في معجمه الأوسط
صد البزار والطبراني من قولهما :(تفرد به فلان)
لام دكر الحديث في كتب الفقه لا يوجب النولف فيه
وأيه الحداق عن أبي صائح كانب الكيت ، وروايه غيرهم.
ول الراوي : قلا أعلمه إلا كداه
غراد رأو عن مدلس بالتصريح بالسماع هل يعامل معامله الساد.
فساله في القارق.
رد على من احتج بفول الحازمي على رد الحسن لغيره.
تقريق بين نفرد بعض الرواه عن الراوي ونفرد غيرهم في رفع الجنهان وطلب
ن رائي الأختفاء بتصريح الشيخ وسيحه بالسماع في للديس التسوية وبينات فعلما
فكم الأفراد التي يذكرها مسلم في أحر الحديث .
م مسائل في العقيدة ﴾
ش, بعد الرجل مبتدعا ا
حروج بعض الانمه عن السه في خصته لا يحرجهم عن الانصاف بالسه على الم الدن
لتفريق بين خطأ أتمه أهل انسته وأنمه البدع.
نهرس الموضوعات.

رقم الإيداع ٢٠٠٢/١٤٧٩٧



